عادل عبد العاطي

الحصاد المر

قراءات ليبرالية في أزمة الدولة السودانية

الطبعة الأولى

2014

الإهداء :

الى روح أمي العزيزة

نورة عبد الله ادريس (بعنيب)

من علمتني رغم أميتها، ومن ربتني رغم قلة حيلتها

والى كل آمهات السودان.

بدلاً عن المقدمة:

أضع في يد القارئة والقارئ العزيزان هذا السفر الصغير ، وهو تجميع سريع لعدة مقالات كتبتها في خلال السنوات المنصرمة من الألفية الثالثة، أحلل فيها مآل بلاد السودان ومستقبلها ما بين الوحدة والتفكك والانقسام.

ويؤسفني انه بعد عشر سنوات من كتابة اولى تلك المقالات، فإن بلادنا قد انقسمت الى بلدين متمزقين تحكم علاقاتهما العدائيات اكثر من التعاون والصداقة ، ولا تزال تهددها عوامل التفكك من أطرافها، التي تعاني من الآلام والجروح، فيتداعى لها سائر الجسد السوداني بالسهر والحمى.

لقد كتبت معظم هذه المقالات ابان عضويتي ونشاطي في تنظيمات الحركة الليبرالية السودانية المختلفة. ورغم اني حاولت ان انطلق فيها من رؤية ليبرالية سودانية، إلا اني اشدد على إن هذه المقالات عبرت وتعبر عن رأيي الشخصي، وليست هي بأي حال تعبيرا عن اطروحات أي حزب او حركة انضممت لها او أنشط فيها ، فهذه التننظيمات عبرت وتعبر عن نفسها بشكل رسمي وناضج ومؤسسي، ولا تعبر كتاباتي الشخصية عنها بأي حال من الاحوال. أقول هذا لأن ما حملته هذه المقالات قد تعرض لنقاشات عدة، كان بعضها ناقدا وبعضها مساندا. بينما عمد بعضها للخلط بين موقفي الشخصي وموقف الليبراليين السودانيين، كما فعل السيد أحمد عبد العزيز القايدي مثلا في مقاله ((التقسيم والفدرلة عند الليبراليين العرب)) ، او كما تبدى في كتابات سودانية عدة ، لذا لزم التنويه.

وقد فضلت ان اجمع في هذا السفر المقالات التي تناقش قضية الوحدة وحق تقرير المصير واستقلال الأقاليم السودانية من منظار عام، بينما جمعت مقالاتي التفصيلية الاخرى ، عن ((مفهوم السودان الجديد)) أو عن ((قضية دارفور)) مثلا، في كتيبات منفصلة، حفاظا على وحدة الموضوع وعدم الاغراق. فليبحث عنها من يريدها في مواضعها تلك.

أخيرا أقول ان ارائي المعروضة في هذا الكتيب تعبر عن تطوري الفكري. ولو عاد الزمن ادراجه لربما صغت بعضها بطريقة أفضل، ولربما حققت بعض المعلومات بشكل مفصل، وربما عدلت بعض افكاري. لكن حرصا على امانة الوثيقة التاريخية فأنني انشرها كما هي وكما نُشرت أول مرة ، تاركاً الأمر للمستقبل لطرح معالجات اكثر عمقا وتفصيلا ودقة للقضايا موضوع الكتاب.

عادل عبد العاطي

ديسمبر 2014

الحصاد المُر: السودان بعد 46 عاما من الإستقلال

مدخل:

فى ذكرى الاستقلال، يحتاج كل منا الى الوقوف لحظة لاستخلاص العبر من هذه الذكرى الجليلة ، وللسؤال ماذا حقق السودان بعد حوالى النصف قرن من استقلاله ، وما هو حصاد الشعب من تحقيق استقلال بلادنا الوطنى ، ومن الحكم " الوطنى " ، وهل توازنت التضحيات الجمة ، التى قدمها اجدادنا وآبائنا ، مع الثمار التى جمعناها ، والتى نمت على ارض مروية بعرقهم ودمهم .

ان نظرة سريعة تكفى للإشارة الى الواقع البائس الذى تعانى منه بلادنا ، بعد 46 عاما من الاستقلال ، فلا يزال الدخل الوطنى واحدا من ادناها وسط شعوب العالم ، ولا يزال حظ الفرد من هذا الدخل واحدا من اقل الدخول ، ولا تزال الحرب الاهلية مستمرة ، تحرق الاخضر و اليابس ،وتستنزف مواردنا البشرية والاقتصادية ، ولا تزال مؤسساتنا السياسية غارقة فى مستنقعات التسلط وعدم الاستقرار والفساد، ولا تزال الامية جاثمة على صدر نصف شعبنا ، ولا يكاد اسم السودان يذكر فى المحافل العالمية إلا مقرونا بالكوارث والآلام ، ولا يزال شعبنا ممزقا ووحدتنا الوطنية مهددة ونحن فى حالة من الاحتراب الداخلى وانعدام الثقة المتبادل .

هذا الواقع ، يفرض علينا طرح حزمة من الاسئلة حول مسؤولية القوى والنخب المختلفة فى السودان الحديث عن هذا الفشل ، والى اى مدى تحكمت الظروف والمفاهيم والنخب التى انتجت الاستقلال ، فى توليد الفشل اللاحق ، وهل كان هناك طريق آخر ، يمكن ان يؤدى الى الرخاء وتحقيق السلام الاهلى وتعزيز الحكم الدستورى ، وهل هناك من منافذ للحل اليوم ، نحاول من خلالها ان نوقف هذا السير الانحدارى الى الهاوية ، ، الخ من الاسئلة المصيرية .

الاسئلة التى نطرحها ، لا تقلل بحال من احتفالنا بالمناسبة ، بل وقد تكون هى الاحتفال الافضل بذكرى الاستقلال ، فالتجربة التى لا تورث حكمة ، تكرر نفسها ، والتغاضى عن واقع السودان المر اليوم ، لن ينتج إلا المزيد من الدمار والتفتت لبنية الوطن ، وإلا المزيد من الفاقة والعذاب لساكنيه .

لماذا خسر السودان استقلاله ابتداءا :

الحديث عن الاستقلال، لا بد ان يبتدئ بالحديث عن الاستعمار ، ولماذا خسر السودان استقلاله منذ البدء ، وأى ظروف حكمت على بلادنا ان ترزح تحت النفوذ الاجنبى لأكثر من نصف قرن ، طوال القرن العشرين . اننا لا نتحدث هنا عن الحكم المصرى – التركى فى القرن التاسع عشر ، باعتباره قد انهزم تحت ضربات الثورة المهدية ، بل نتحدث عن السودان على تخوم القرن العشرين ، وتحديدا فى العام 1898، عام دخول وانتصار القوات الاستعمارية

.

ان الاستعمار الثنائى ، هذا الشكل الغريب والفريد للإدارة الاستعمارية ، قد جاء كشكل مباشر لانهيار الدولة المهدية ، هذه الدولة التى تأسست على قاعدة من ثورة حركت ساكن الحياة فى كل السودان التركى - المصرى ، وخلقت مفاهيماً جديدة وواقعا اجتماعيا جديدا ، تبلور بتحرير الخرطوم فى يناير من العام 1885 ، وإنشاء الدولة المهدية ، بقيادة الامام محمد احمد المهدى ، كدولة سودانية مستقلة ، ضمت معظم حدود السودان الحالى ، وشكلت خطوة جديدة فى بناء الامة السودانية والوطن السودانى .

إلا ان الدولة المهدية ومنذ بدايتها ، وخصوصا بعد رحيل الامام المهدى، ورغم العديد من ايجابياتها ، قد تميزت بعدد من المسالب ، والتى ما كان يمكن الا ان تؤدى الى انهيارها ، نذكر منها :

- ✓ حكم الفرد الغاشم وانعدام المؤسسات : ففى مقابل القيادة الجماعية والشورى التى قام بها الامام المهدى ، فان الخليفة عبد الله قد ابعد عن

مركز القرار اغلب قواد المهدية ، وأدخلهم السجون ، ومارس سلطته بصورة فردية غاشمة وعشوائية ، واعتمد بشكل مباشر على اقاربه وأبناء قبيلته .

- ✓ حالة الاحتراب الداخلى والنزاعات الخارجية : فقد دخلت المهدية فى حروبات داخلية ، منها حروبها ضد الكبابيش ، وحروبها ضد التمردات القبلية فى دارفور وجبال النوبة ، ومحاربتها لقواتها من الجهادية ، وحالة الاحتراب التى خلقتها ما بين اولاد البحر وأولاد الغرب ، والحروب الخارجية التى شنتها ضد مصر وضد الحبشة .
- ✓ الفوضى الاقتصادية والتخلف التقنى : فقد ادت الهجرات الواسعة من الغرب الى ام درمان ، وتجييش اعداد ضخمة فى جيوش نظامية ، وحالة الاحتراب السائدة فى اقاليم واسعة ، الى الفوضى الاقتصادية ، والى ضعف الانتاج ، والتى كانت من نتائجها سياسة المصادرة لاحتياجات الجيش ، الامر الذى زاد الطين بلة ، وقلل من التفاف الشعب (الرعية) تجاه الدولة .
- ✓ التطرف الدينى ، والذى ظهر فى الغاء الطرق الصوفية كافة ، وفرض المهدية وتعاليم الامام المهدى كايدولوجية رسمية للدولة ، والتضييق على الجماهير فى عادتها وتقاليدها الاجتماعية ، وفرض نوع من السلفية القاسية الى تعارضت مع الطابع المنفتح والشعبى لإسلام معظم القبائل السودانية .

ادى كل هذا ان تتحول قيادة الدولة المهدية الى عامل تفريق ، وليس عامل توحيد ، وان تنفر عنها جماهير واسعة ، وان تهدر امكانياتها المتواضعة فى مغامرات حربية لا طائل من ورائها ، وان تغرق البلاد فى ازمات من المجاعة والفوضى ، حتى قيل " انت قايل الدنيا مهدية " كناية عن حالة من الفوضى و التسلط والقرار العشوائى الغاشم .

فإذا اضفنا الى ذلك ، ازدياد التنافس الاستعمارى حول افريقيا ، وكون معظم القارة قد خضعت حينها للنفوذ الاوروبى ، فإننا لا نستغرب ان تنهار الدولة المهدية بكل مشاكلها وصراعاتها المبررة وغير المبررة ، وقيادتها المغامرة ، امام قوة اجنبية منظمة ، تتفوق عليها تقنيا وعسكريا ، رغم البطولة التى حارب بها السودانيون دفاعا عن ارضهم وترابهم .

حول الدور الاستعمارى فى السودان :

درج الاستعماريون وتلاميذهم ، على القول بان الاستعمار قد حقق الكثير من التطور للسودان ، وقضى على فوضى الدولة المهدية ، وبنى مؤسسات وخدمة مدنية ، لم نستطع ان نحافظ عليها بعد الاستقلال ، الامر الذى يعبر عنه بعض من الجيل القديم فى عبارة " يا حليل زمن الانجليز " ، فالى اى مدى تكمن الحقيقة فى هذه المقولات.

تتجاهل هذه المقولات حقيقتين هامتين ، الاولى هى ان غرض الاستعمار من احتلال بلادنا قد كان غرضا انانيا بحتا، وهو الحصول على المواد الخام لصناعته واقتصاده ، وخلق سوق لتصريف منتجاته ، وقد كانت هذا الغرض هو الحاكم لكل السياسات الاستعمارية فى بلادنا ، كما فى غيرها من بلاد العالم .

اما الثانية فهى ان الاستعمار، لتوطيد سيطرته وبناء الامن والنظام الذى يزعمون ، قد مارس قدرا من الوحشية والقتل فى بلادنا ، مما يفوق الوصف ، كما فى كررى مثلا ، الامر الذى وصفه مصطفى سعيد بطل رواية موسم الهجرة الى الشمال بجرثومة العنف الاوربية ، وهى جرثومة غاشمة كاسحة ، انتجت حربين عالميتين ، والعديد من المجازر البشرية ، فى الهند وناميبيا والجزائر والسنغال ، ومن بعد فى فيتنام وجنوب افريقيا وفلسطين ، والتى تنفى اى صفة حضارية او بشرية عن الاستعمار او ممثليه .

ومما لا ريب فيه ان الاستعمار قد بنى لتحقيق اهدافه بعض المؤسسات الانتاجية والخدمية والتعليمية ، الا ان هذه المشاريع التى قامت ، كمشروع الجزيرة مثلا ، كانت ترمى حصرا الى اشباع حاجة المستعمر للمواد الخام . وكما تنبه الى ذلك العديد من الباحثين ، فان المناطق البعيدة عن ميناء التصدير ، قد اهملت تماما فى خطط الاستعمار ، فبنى بذلك اولى لبنات التطور غير المتوازن فى السودان ، حيث عاشت مناطق كاملة من القطر فى نمط الاقتصاد المعيشى ، ولم تلمسها يد التحديث المزعومة .

اما فى مجال السياسة التعليمية ، فقد وصفها معاوية محمد نور فى الثلاثيات بالتالى : " فسياسة التعليم فى السودان لم تكن ترمى الى نشر الثقافة والعلم بين ابناء البلاد ، وانما كان اكبر همها فيما مضى ان تخرج موظقيين وطنيين يشتغلون فى الوظائف الصغرى فى البلاد " ، والدليل على ذلك ان الاستعمار عندما خرج من بلادنا كانت نسبة الامية تقارب ال90% وسط السكان ، وتكاد تقترب من المائة بالمائة وسط جماهير المناطق المهمشة والنساء .

وفى مجال المؤسسات السياسية والتمثيلية ، فقد قضى المستعمر بفظاظة على كل المحاولات لخلق هيئات سياسية وتمثيلية حديثة ، وخصوصا بعد نهضة العام 1924 ، ومضى بدلا عن ذلك الى تكريس القيادات القبلية والعشائرية ، فى سياسة الادارة الاهلية ، وتقسيم السودانيين على اساس قبلى ، وتوسيع نفوذ القوى الطائفية ، بما وفره لها من دعم مالى وسياسى وتنفيذى ، فى خطوة جديدة لتمزيق عرى الوطنية السودانية ، واعتقال تطور البلاد فى علاقات قديمة عفى عليها الزمن .

وحينما نهض المثقفون من سباتهم ، وانشاؤا مؤتمر الخريجين على علاته ، وكانوا من صفوة النخبة المدينية المثقفة فى البلاد ، فقد حاربهم الاستعمار ، وادخل وسطهم دسائسه ، ومزق مؤتمرهم عن طريق القوى التقليدية ، ولم يتورع عن انشاء كيانات هزيلة ، كالمجلس الاستشارى لشمال السودان ، والجمعية التشريعية ، ودعم الاحزاب الطائفية والقبلية ، كحزب الامة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، فى الوقت الذى كان يطلق النار فيه على

المظاهرات الوطنية ويحاول تحطيم الحركة السياسية والنقابية والصحفية الناشئة .

كما تمثلت محاولات ايقاف الاندماج الوطنى فى سياسة المناطق المقفولة ، والتى اوقفت تدفق السلع والثقافة والبشر ما بين مناطق البلاد المختلفة . ورغما عن الطابع الظالم والمهيمن لعلاقة الجلابة بجماهير الجنوب والغرب وجبال النوبة فى الحقبة قبل الاستعمارية ، فان الاستعمار لم يسع الى ترشيدها ، وانما الى ايقاف اى تبادل ، واغلق بهذه السياسة التطور الطبيعى لعملية الاندماج الوطنى ، وساهم بذلك فى ايقاف تطور بناء الامة السودانية ، وزاد من تكريس الفروقات التاريخية بأخرى جديدة .

اما محاربة الاستعمار للقومية السودانية ، فقد تمثلت بشكل رمزى بعد ثورة 1924 ، ففى مقابل السؤال عن جنسهم ، كان ثوار24 يردوا بأنهم سودانيون ، الامر الذى عرضهم للضرب والتعذيب ، لكيما يتخلوا عن هذه الاجابة وينطقوا بأصلهم القبلى ، ويا لها اذن من سياسة حضارية تمدينية راقية قام بها المستعمر فى بلادنا !!!

ان ما سبق يوضح ان السياسة الاستعمارية فى السودان قد كانت سياسة انانية ، ولم تقدم للسودان ، فى مقابل الاستنزاف الواسع لموارد البلاد الطبيعية ، اى عائد يذكر فى مجال البنى التحتنة او الصناعة او تحديث الزراعة او فى السياسة التعليمية ، إلا من مشاريع هزيلة تعد على اصابع اليد ، اما سياسة الاستعمار الاجتماعية فقد كانت وبالا على شعبنا ، وتكريسا للقديم والمتخلف ، وجزءا من عقلية فرق تسد ، وجرحا عميقا فى النسيج الاجتماعى والوطنى ، تركه لنا الاستعمار كهديته المرة لنا ، وهو يخرج رسميا من بلادنا .

ثلاثة مفاهيم للوطنية السودانية :

فى مقابل الواقع الاستعمارى ، فقد بدا الوعى الوطنى فى التبلور ، وخاضت جماهير شعبنا فى مختلف مناطق البلاد ، نضالا متواصلا من اجل الانعتاق

الوطنى ، لم يقابل ثراه وعظمته إلا ضعف همة القائمين على قيادة الشعب من النخب المختلفة ، وضيق افقها واتصال مصالحها مع مصالح الاستعمار .

اننا هنا نذكر انه بعد انهزام التمردات القبلية المختلفة والتى استمرت طوال عشرين عاما ، وتصفية الجيوب المتفرقة لبقايا الفكرة الجهادية المهدية ، هاتان العمليتان اللتان مورستا بأقصى درجات القساوة والبربرية من قبل السلطة الاستعمارية ، فقد بدأت فى التبلور مفاهيم الوطنية السودانية ، والتى يمكن ان نجملها فى ثلاثة مفاهيم ، قامت ابان الحقبة الاستعمارية ، ونزعم بأنها لا تزال مستمرة الى الان .

اما الاول فهو مفهوم تقليدى عشائرى متخلف ، قائم على ان السودان يتكون من قبائل مختلفة ، ولكل من هذه القبائل سادتها المتحدثين باسمها . وان تمثيل مصالح الامة يتم عن طريق هؤلاء السادة ، او هذا القسم الرفيع من الامة . ان هذا المفهوم قد تبلور على يد الانجليز وأذنابهم ، وتمظهر فى زيارة وفد هؤلاء " السادة" لانجلترا ، لتهنئته ملكها بكسب الحرب ، وقد كانت جريدة الحضارة هى الناطق الرسمى باسم هذه التيار ، والذى اعلن عن نفسه بقوة وفظاظة ابان نهضة العام 1924 ، والتى كان هذا التيار من الد اعداءها ، حيث قال الناطق بلسانهم "اهينت البلاد لما تظاهر اصغر وأوضع رجالها دون ان يكون لهم مركز فى المجتمع ، بأنهم المتصدون والمعبرون عن رأى الامة . ان الشعب ينقسم الى قبائل وبطون وعشائر ، ولكل منها رئيس او زعيم او شيخ ، عم اصحاب الحق فى الحديث باسم البلاد ، فمن هو على عبد اللطيف الذى اصبح مشهورا حديثا ، والى اى قبيلة ينتسب ؟ "

ان هذا التيار وان قام على تقسيم الامة السودانية الى طوائف وقبائل مختلفة ، وان عمل على الاحتفاظ بالتقسيم الطائفى للمجتمع السودانى ، فقد كان قادته يتحدون معا فى كل منعطف وطنى ، كان ذلك ابان ثورة 1924 ، وبعد الاستقلال حين نافسهم الزعيم الازهرى ، وفى كل الحكومات "الديمقراطية " الائتلافية التى سادت فى العهد الوطنى . ان الممثلين الرئيسين لهذا التيار عشية الاستقلال قد برز وسط قيادة طائفة الانصار والختمية والهندية ، ومن والاهم

من القيادات القبلية وكبار الموظفين السودانيين فى الادارة الاستعمارية ، ووجد تجليه الاكبر فى الاحزاب التى انشأتها قيادة هذه الطوائف ، وخصوصا احزاب الامة والشعب الديمقراطى والاتحادى الديمقراطى فيما بعد .

اما المفهوم الثانى فقد قام على وجود امة سودانية عربية مسلمة ، تجد امتدادها فى الكيان العربى ، وخصوصا مصر ، وقد انتج هذ المفهوم شعار وحدة وادى النيل ، وتمثل اول ما تمثل ابان ثورة 1924 من بعض قادة جمعيتى الاتحاد السودانى واللواء الابيض ، من فئات المثقفين المتأثرين بالثقافة العربية والجلابة ، مثل سليمان كشة . وقد نبلور هذا المفهوم فى مؤتمر الخريجين فيما بعد ، والأحزاب الاتحادية التى نشأت عنه ، وقد كان نشيد المؤتمر يبدأ بالكلمات : " امة اصلها للعرب –دينها خير دين يحب " ، الامر الذى عنى من البداية استبعاد كل العناصر غير العربية وفير المسلمة من قوام هذه الامة المتخيلة ، او انخراطها فى هذه الامة بعد التخلى عن ثقافاتها الخاصة ، سلما كان هذا التخلى ام حربا .

ان هذا المفهوم والذى نشأ فى الاوساط المدينية وقطاع الافندية ، قد وجد انتشارا شعبيا واسعا وسط جماهير الشمال السودانى ونخبها وفئاتها الوسطى ، وامتد الى الحركتين العروبية والاسلاموية ، والتى ذهبت به كل منهما الى حدوده القصوى ، وان قنعت كل منهما بأحد مكوناته . فالحركة العروبية على اختلاف تياراتها: التقليدية (الشيخ على عبد الرحمن) والحديثة (القوميين العرب والبعث) قد رأت فى السودان شعباً عربياً ، متجاهلة كل الشعوب السودانية الافريقية فى الجنوب ودارفور والشرق وأقصى الشمال ، اما الحركة الاصولية فقد رأت فيه شعباً مسلماً على الطراز السلفى ، متجاهلة غير المسلمين ، بل وحتى المسلمين المختلفين عنها فى تصورها للإسلام والثقافة والهوية القومية .

ان المفهوم الثانى ، والذى كان اكثر تقبلا من قبل النخب الحاكمة ، قد تبلور فى تيارات مختلفة ، إلا ان القاسم المشترك الاعظم بينها كان هو طموحها لرؤية السودان وبنائه على جناحين من العروبة والإسلام ، ولا عجب اذن ان يتجه

العروبيون السابقون الى مواقع اسلامية اخيرا ، وان يطعم الاسلاميون الصرف ايدولوجيتهم بملامح عروبية ، وقد سادت هذه التصورات فى مختلف احزاب وحكومات هذا التيار ، كما تمثلت ايضا فى سياسة الجنرالات عبود ونميرى والبشير ، ومن والواهم من متبنى هذا المفهوم للوطنية السودانية والأمة السودانية من يتامى المثقفين المحدثين .

اما المفهوم الثالث فيقوم على وجود امة سودانية متعددة المكونات والثقافات والأديان ، وعلى ضرورة توحيدها واندماجها على اسس حديثة ، وعلى قاعدة من المساواة فى الحقوق والواجبات ، والاحترام المتبادل لمصالحها وثقافاتها . وقد تبلور هذا التيار اول ما تبلور فى " جمعية قبائل السودان المتحدة " والتى انشاها على عبد اللطيف ، ثم فى جمعية الاتحاد السودانى ، والتى عملت على ترسيخ الاتحاد بين السودانيين انفسهم ، ووسط اغلب قادة ثورة 1924 ، وخصوصا على عبد اللطف وعبيد حاج الامين ، وقد كان من رأى على عبد اللطيف ان كل الشعب السودانى هو شعب سودانى كريم ، حيث لا فضل للعربى على النوبى او الجنوبى ، وقد ضمت الثورة وتنظيمها جمعية اللواء الابيض عناصرا من كل القبائل والشعوب السودانية ، كما كان من اهم شعاراتها الغاء قانون المناطق المقفولة ، والاحتجاج على سياسة المستعمر المشجعة للانفصالية فى الجنوب .

وقد تميز هذا المفهوم منذ البدء باتجاه شعبى وتحديثى واضح ، حيث راى ان الشعب يتكون من عماله ومزارعيه ورعاته ومثقفيه ، وليس من القادة الطائفيين والقبليين ، ولذلك فقد تميز بمواقف ناقد منذ البدء لهؤلاء القادة ، وللمؤسسات الطائفية وممارساتها ، وللإدارة الاهلية ، ورأى دورا للعناصر الحديثة قى تمثيل الامة ، وان القيادة لا ينبغى ان تستند على ارث قبلى او دينى ، وقد عبر عن هذا معظم شعراء ثورة 1924 ، كما عبر عنها على عبد اللطيف فى الاجتماع الذى قرر تأسيس جمعية اللواء الابيض ، حيث قال :"والله نحن اجتمعنا دلوقت لانو حتكون فى مفاوضات ، المفاوضات دى دلوقت السيد عبد الرحمن عمل الاجتماع بتاعو واعلن رايو ، ونحن ما بنعتقد

انوالنظار والعمد والمشايخ بيمثلونا ، لاننا نحنا ناس برضو عندنا راى فى الحكاية دى "

ان هذا المفهوم ، والذى كان مختلطا بمفاهيم وحدة وادى النيل ابان ثورة 1924 ، ما لبث ان اخذ طابعه المستقل من بعد انهزام الثورة ، وخصوصا فى اعمال عرفات محمد عبد الله ومعاوية محمد نور وعبد الله رجب ، كما تبنته الحركة اليسارية الناشئة ، والحركة النقابية للعمال والمزارعين ، ومعظم الحركات الاقليمية وتياراتها الخارجة عن النفوذ القبلى والتقليدى ، وان كان قد ظل طول الوقت مفهوما مستقبليا ، حيث لم تتوفر له فرص الانتشار الواسع ، فى مقابل التوجهات العقيمة لأصحاب مفهوم السادة والسودان العربى الاسلامى من جهة ، والتوجهات الانفصالية من الجهة الاخرى .

ان مما لا ريب فيه هو ان المفهومان الاول والثانى ، اى حكم السادة القائم على الانقسام القبلى والطائفى ، وتصور السودان ككيان عربى اسلامى ، قد كانا هما الطاغيان عشية الاستقلال ، رغما عن الاخطاء الكامنة فيهما ، ورغما عن الطابع اللا ديمقراطى لأولهما ، والطابع الاحادى لثانيهما . اننا لا نذيع اذن سرا اذا ما قلنا ان النضال ضد الاستعمار قد شن اساسا تحت راية مفاهيم خاطئة للوطنية السودانية ، الامر الذى كمنت فيه جذور العديد من الازمات اللاحقة.

الطريق الى الاستقلال :

بعد هزيمة التمردات القبلية المختلفة ، وانكسار ثورة 1924 ، وحالة البطش والإرهاب والتضييق التى تعرضت لها الحركة الوطنية وقادتها بعد العام 1924 ، هذا التنكيل الذى تجلى فى استشهاد عبيد حاج الامين فى السجن فى 1932 ، وبقاء على عبد اللطيف معتقلا ، بعد انتهاء فترة حكمه فى 1935 ، فى ... مستشفى للأمراض العقلية بمصر ، حتى موته فى العام ...... 1948 !!!! فان الطريق للاستقلال قد تأجل كثيرا ، وطغت على الساحة القيادات

المرتبطة بالاستعمار من السادة المزعومين، ورجال الادارة الاهلية ، وكبار موظفى الحكومة .

ان معظم الجهد العام الذى قام به المثقفين بعد هزيمة الثورة قد تجلى فى الاعمال الادبية والنشاطات الثقافية ، وفى تأسيس التعليم الاهلى ، وبعض المشاريع الخيرية ، كملجأ القرش ، وفى النزوح الى الخارج للتعليم ، والنشاط الرياضى ، هذه النشاطات التى كانت مراقبة بدقة من قبل الادارة الاستعمارية ، والتى استمرت منذ النصف الثانى من العشرينات وحتى العام 1938 ، حين تكون مؤتمر الخريجين وبدا فى نشاطه العام .

ان العديدين ينظروا الى مؤتمر الخريجين كأصل الحركة الوطنية السودانية ، متجاهلين عن عمد او جهل ثورة 1924 ، وفى الحقيقة فان مؤتمر الخريجين ، على ايجابياته ، قد كان تنظيما اصلاحيا صفويا ، لم يطرح واجب النضال الوطنى الثورى ، ولم يستطع الاتيان بفكرة وطنية جديدة ، وكان هو المعبر الذى خرجت به نخبة الافندية والزعامات الطائفية الى العمل العام ، بكل سلبياتها وضعفها وخطل مفاهيمها .

فقد بدا المؤتمر باختيار اول لجنة له من كبار الخريجين ، وسعى منذ البدء لتطمين الحكومة بأنه حركة لتحسين وضع الخريحين ، لا علاقة لها بالسياسة ، يتصل بها عن طريق المذكرات المليئة بآيات الاحترام والتقدير ، وساعيا الى الحصول على اعترافها ، وسارع الى تأييد بريطانيا تأييدا مطلقا لما اندلعت الحرب ، كما ابتعد بصفويته عن مخاطبة الشعب ، على خلاف حركة المؤتمر الهندية التى سبقته ، والتى قيل انها كانت مصدر الهامه ، والتى كانت حركة مفتوحة لكل الشعب ، وخاضت النضالات المتعددة ضد السيطرة الانجليزية .

ان المؤتمر لم يلبث وحاله كهذا ، ان تعتوره الخلافات ، وان يبدأ تأثيره فى الانحسار ، وعضويته فى التناقص ، وان تسعى فيه القيادات الطائفية تبحث لها عن التأييد ، وتجده بين هذه الفئة وتلك من قيادات المؤتمر ، الامر الذى حول المؤتمر الى شكل دون محتوى ، وهيكل دون روح ، وادى به فى النهاية الى

التفكك والانحلال ، دون ان يتحول الى هيئة لإلهاب النضال الوطنى ، والى الدعوة الصريحة الى الاستقلال .

ان المذكرة الشهيرة التى رفعها المؤتمر ، قد نصت اولا على " قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى " ثم ما لبثت ان تحولت الى : " قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا " ، ثم اغرقت هذه المطالب المبهمة والمتناقضة بمطالب تفصيلية جديدة من قيام لجنة مشتركة من المؤتمر والحكومة لمشروع تولى السودانيين الحكم فى البلاد ، والمطالبة بإلغاء الحريات العامة . ان هذه المطالب والتى لم تتعظ من تجربة ثورة 1924 ، والتى تلتحف بغطاء التاج المصرى ، والتى تدعو الى نفسها من خلال مذكرات متبادلة مع الادارة الاستعمارية ، وليس فى النضال الشعبى ومخاطبة الجماهير ، ليست مطالب حركة ثورية وطنية بل حركة اصلاحية نخبوية سلمية ، وهذا ما كانته حركة المؤتمر منذ بدايتها والى انحلالها .

ان تفكك المؤتمر قد ارتبط بنشوء الاحزاب ، والتى قامت اما على اساس طائفى كما حزب الامة ، او على اساس من الؤلاءات والعلاقات الشخصية كأحزاب الاتحاديين المختلفة ، او بتدبير مباشر من الانجليز ، كالحزب الجمهورى الاشتراكى ، وقد قامت كلها على مفاهيم خاطئة للوطنية السودانية ، ووالت هذا الطرف او ذاك من الادارة الاستعمارية ، وكادت لبعضها حينما كان ينبغى ان تعمل موحدة ، ولم يربط بينها فى اختلافها ، إلا التخبط السياسى ، وضعف المنهجية الفكرية ، وانعدام البرنامج الواضح ، والتهادن مع الادارة الاستعمارية ، رغم جاهزية الشارع السياسى لخوض النضال ضاريا ضد الاستعمار .

اننا تستثنى من هذه الاحزاب الهلامية ، الحزب الجمهورى بقيادة محمود محمد طه ، وحزب الحركة السودانية للتحرر الوطنى ، والتى عملت فيما بعد كالجبهة المعادية للاستعمار ، ذوى البرامج الواضحة والنشاط المصادم ، وان كانت هذه احزاب صغيرة ، نعيب على الاول منها ارتباطه الكامل بشخص

فرد ، وانخراطه من بعد فى ايدولوجية دينية وابتعاده عن اساليب العمل السياسى المعتادة ، وعلى الثانى اعتماده على ايدلوجية ماركسية تتصلب باستمرار ، الامر الذى ادى الى تحوله الى الحزب الشيوعى السودانى فى مطلع العام 1956 ، الامر الذى اغلق امامه الباب منذ البدء فى امل التحول الى حزب جماهيرى شعبى ، والى انتهاج سياسات واقعية لا عقائدية .

ان الحزبين الرئيسين الذين تصدرا الساحة ، قد كانا حزب الامة الذى تأسس بمباركة بريطانية فى العام 1943 تحت رعاية امام الانصار ، والحزب الوطنى الاتحادى الذى تكون بتوحيد الاحزاب الاتحادية المختلفة فى العام 1953 بمباركة مصرية ، وتحت رعاية الطائفة الختمية والهندية ، وحين قام الحزبان على افراد وطوائف وشعارات عامة ، فقد انعدم فيهما البرنامج الوطنى التفصيلى لمهام ما بعد الاستقلال ، وكان شعار :"تحرير لا تعمير " دلالة كافية على ضيق افق هذه القيادات ، والتى رفعت شعار رفض التعمير علنيا ، وكانت كل حصيلتها من البرامج شعارات ساذجة ومتناقضة وعمومية من نوع السودان للسودانيين ، و الاستقلال التام او الموت الزؤام ، او الاتحاد تحت التاج المصرى .

ان اسهام بعض هذه القيادات الفكرى والسياسى قد كان محدودا وقاصرا ، فالرئيس الازهرى ترك للمكتبة السودانية كتاب واحد هو " الطريق الى البرلمان" ، وهو كتاب اجرائى حول قواعد المداولات فى البرلمان ، ولم يتسع وقته للكتابة حول قضايا السودان الملحة ، اما الشيخ على عبد الرحمن، قائد حزب الشعب الديمقراطى ، فقد اخرج اول كتاب له " الديمقراطية والاشتراكية فى السودان " فى العام ...1970 ، كما ان السياسى الالمع فى حزب الامة ، السيد محمد احمد المحجوب ، وبعد التخلى عن الاهتمامات الادبية ، قد اخرج كتابه " الديمقراطية فى الميزان " فى عام 1976 ، وفيما عدا ذلك فينعدم الاسهام الفكرى او البرامجى " لقادة" الحركة الوطنية السودانية .

ان الكتب المذكورة ، ورغم صدور اثنان منها بعد عقدين ونصف من الاستقلال ، وبعد خروج كاتبيها عمليا من الساحة السياسية ، تتميز بالغموض وعدم المنهجية والعمومية فى المفاهيم ، وخصوصا فى مسائل جوهرية كقضية الديمقراطية والنظام السياسى والمؤسسات الدستورية ، كما ذهب الى ذلك الدكتور حيدر ابراهيم على فى دراسته التحليلية لها ، وفوق ذلك فان كاتبيها فى الممارسة العملية ، قد خرقوا مرات كثيرة ، المبادئ التى اعلنوا التزامهم بها فى شعاراتهم المعلنة او فى الكتب السابق ذكرها ، وخوصوصا تجاه قضية الديمقراطية ومؤسساتها .

ان النضال الشعبى الذى تفجر منذ منتصف الاربعينات ضد الاستعمار ، والحركة الجماهيرية المناهضة له ، والتى ظهرت كانصع ما تكون فى النضال ضد الجمعية التشريعية ، ما لبثت ان اخلت مكانها للأسلوب التفاوضى مع دولتى الحكم الثنائى ، وللأسلوب الاصلاحى التدرجى ، الذى انتج الحكم الذاتى فى العام 1954 ، وإعلان الاستقلال فى الاول من يناير 1956.

اننا وفقا لما تقدم ، نزعم ان الطريق الى الاستقلال قد كان اصلاحيا لا ثوريا ، وان الاحزاب التى نمت عشية الاستقلال قد كانت احزابا هشة وهلامية ، لا تمتلك اى برنامج للبناء الوطنى ، وان الاستقلال قد جاء بشكل تفاوضى سلمى ، وليس بشكل جماهيرى ثورى ، الامر الذى افقده كثيرا من الزخم ، وقلل من حدود المشاركة الشعبية فى واقع ما بعد الاستقلال .

مهام ما بعد الاستقلال :

واجه السودان عند استقلاله ، عدة مهام تأسيسية ، لإرساء قواعد الدولة الوطنية الفتية ، والتى يمكن اجمالها فى التالى :

- ✓ بناء النظام الدستورى وترسيخ المؤسسات الديمقراطية
- ✓ التنمية الوطنية المتوازنة ورفع التخلف الاقتصادى
- ✓ تعزيز الوحدة الوطنية للبلاد وإكمال عملية الاندماج القومى

- ✓ النهضة الثقافية وتوسيع التعليم
- ✓ بناء الخدمة المدنية وتوفير الخدمات الاساسية .
- ✓ ترسيخ السيادة الوطنية ولعب دور عالمى فعال .

فأما من ناحية النظام الدستورى وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، فقد تم اختيار النظام الديمقراطى البرلمانى كنظام للحكم ، والنمط المركزى لإدارة البلاد ، وإطلاق الحريات العامة كوسيلة لضمان المشاركة الشعبية . وقد كانت انتخابات العام 1954 وما تلتها من انتخابات ، كما كان اقرار دستور 1956 ، وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، خطوات جيدة فى هذا الطريق . إلا ان خطل المفاهيم السياسية للنخبة التى حكمت ، وثقل وزن الدوائر التقليدية وسطها ، ونقل التجربة البرلمانية البريطانية بحذافيرها للتطبيق فى البلاد ، دون ادراك للواقع السودانى ، قد كانت اول العثرات التى اعترضت تكوين النظام السياسى المتين والديمقراطى فى آن .

إلا ان الخطأ الاكبر الذى وقعت فيه حكومات ما بعد الاستقلال ، قد كان فى انتهاجها المركزية طريقا وحيدا للحكم ، وتجاهلها لكبر حجم السودان ، وتعدد اقاليمه وثقافاته والتباين فى تطوره الاقتصادى وواقعه الاجتماعى ، الامر الذى يحتاج الى درجة عالية من اللامركزية ، وإعطاء سلطات واسعة للأقاليم فى ادارة شؤونها .

ان مساهمة الجماهير السودانية فى الانتخابات الاولى ، وانخراطها فى العمل النقابى والحركات الاجتماعية ، وخصوصا جماهير العمال والمزارعين والمهنيين ، قد اوضح حجم النشاط الكامن فى الجماهير الشعبية ، ورغبتها فى تطوير البلاد ، وإمكانية استيعاب حيويتها فى تطوير وتغذية النظام الديمقراطى الناشئ . الا ان النخبة قد اختارت الطريق الصفوى ، وبدأت بتأثير من استقطابات عالمية ، فى معاداة الحركة الشعبية والنقابية ، فكانت محاولات تفتيت الحركة النقابية العمالية ، ومحاصرة وتهميش الاحزاب الصغيرة (الجمهورى والجبهة المعادية للاستعمار) ، وحوادث عنبر جودة الدامية ، اول

المؤشرات على الشروخ القائمة فى كيان المؤسسات الدستورية الجديدة والنظام السياسى الناشئ .

اما فى مجال التنمية الاقتصادية وخططها ، فقد كان هنا التحدى الاكبر لقادة ما بعد الاستقلال ، حيث ورثوا اقتصادا ذو طابع زراعى متخلف ، ومناطق واسعة تعيش على نمط الاقتصاد المعيشى ، وقطاع حديث محدود فى الزراعة والخدمات والصناعات الخفيفة ، وتبادل تجارى يعتمد على منتوج زراعى واحد . ان حجم التحديات التنموية للسودان ، لم يقابلها اى مبادرة من قبل قيادة الاحزاب والقوى التى حكمت بعد الاستقلال ، ولا عجب فى ذلك ، اذا ما كانت شعاراتها من نوع " تحرير لا تعمير " ، وإذا ما كان خيالها الاقتصادى محدودا بحدود تجاربها الضئيلة فى تجارة الجلابة واستغلال الفائض الزراعى للأتباع كما فى حالة الزعماء الطائفيين والقبليين ، وإذا ما كانت نتيجة لتمترسها فى المواقع اليمينية ، قد اقفلت على نفسها كل الابواب للتعرف على والاستفادة من التجارب الاجتماعية فى دول المنطقة وفى العالم .

ان انعدام اى برنامج للتنمية الاقتصادية خلال الفترات الديمقراطية قد كان مربط فشلها الاول ، ولذلك فقد سار السودان فى تدهور مستمر ، وقد كانت محاولات التنمية فى الفترات العسكرية ، والتى كان من اشهرها الخطة العشرية لعبود ، وخطط التنمية المتعددة لنميرى ، وسياسة نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع فى عهد الانقاذ ، محاولات طموحة ، ما كان لها ان تنجح فى ظروف الديكتاتورية وإبعاد الجماهير عن مركز القرار ، وتحطيم منظماتها المدنية ، وسياسة الاستقطاب السياسى الحاد الناتجة عن كل تسلط ، وطغى الاحلام الايديولوجية والشعاراتية ، والمحسوبية والفساد ، على قوانين الاقتصاد والتقنية والإدارة .

اما فى مجال الوحدة الوطنية ، فان سيادة المفاهيم التى قامت على التوجه العربى الاسلامى للسودان ، وتجاهل واقع التعددية ، وسيادة العقلية الاستعلائية فى التعامل مع جماهير الجنوب والمناطق التى همشها الاستعمار ،

قد ادت الى امر الثمار ، والتى كان من نتائجها اندلاع الحرب الاهلية فى البلاد ، وازدياد الشروخ فى النسيج الاجتماعى السودانى .

ان موروثات انعدام الثقة المتبادلة منذ قرون بين مختلف القبائل والتكوينات السكانية ، وتأثيرات سياسة المناطق المقفولة الممارسة من قبل الاستعمار ، لم تجد اى توجهات جادة للانتصار عليها من قبل النخب الحاكمة ، بل كانت سياستها الوحيدة هى المركزية والتعريب والاسلمة ، طريقا لتحقيق الوحدة الوطنية للبلاد .

اننا هنا نحمل المسؤولية كاملة لقيادات النخبة الشمالية الحاكمة ، فقد تحلت القيادات الجنوبية بمسؤولية كبيرة ، سواء فى وسط المثقفين او الزعامات التقليدية ، تجاه قضية الاستقلال والوحدة الوطنية . فقد وقفت هذه القيادات فى مؤتمر جوبا فى العام 1946 مع انضمام الجنوب الى الشمال فى دولة موحدة ، بدلا من خطط ضمه الى اوغندا او كينيا ، التى كانت تروج لها دوائر فى الادارة الاستعمارية . كما وقفت هذه القيادات الجنوبية بالإجماع مع استقلال السودان ، ووقف نواب الجنوب مع وحدة البلاد واستقلالها ، مقابل الوعد الذى قطع لهم ببناء نظام فيدرالى بعد الاستقلال . ان هذا الوعد لم ينجز فحسب من قبل النخب الشمالية الحاكمة فيما بعد ، بل تحولت مجرد الدعوة الى النظام الفيدرالى الى جريمة للخيانة فى عرف الحاكمين ، يحكم علي دعاتها بالسجن فى السودان المستقل .

ان الحرب الاهلية التى بدأت بتمرد محدود ، كان يمكن بالتعامل المسئول وبالانتباه الى جذور المشكلة ووضع الاسس السليمة لحلها ، ان تتحول الى مجرد ذكرى اليمة وقديمة ، ولكنها نتيجة سياسات الاستعلاء القومى والميل الى الحل العسكرى للمشكلة وتكريس السياسات التهميشية والاقصائية ، قد تحولت الى ازمة وطنية مستفحلة ، قطعت الطريق ولا تزال تقطعه امام ضمان الوحدة الوطنية .

كما واجهت البلاد مهام انجاز نهضة ثقافية شاملة ، تخرج البلاد من تخلفها ، وتلحقها ببلاد العالم المتقدم . ان السودان عندما حصل على استقلاله ، فقد

كانت اغلبيته العظمى ترزح تحت ظلام الامية الكتابية ، كما تعشعش فيه المفاهيم المتخلفة والممارسات الاجتماعية الضارة ، من الدجل والشعوذة والخرافات ، وضعف الوعى الصحى والبيئى ، ومستوى منخفض من الوعى التقنى وانعدام استخدام التقانة الحديثة فى العمليات الانتاجية . ان هذه النهضة الثقافية قد كانت بمثابة الشرط الضرورى والأساسى لإجراء اى عملية تنمية فى البلاد اقتصادية كانت ام اجتماعية ، تؤدى الى رفع المستوى المعيشى والثقافى للجماهير ، وتنهض بالبلاد من تخلف القرون .

ان هذا الواجب ، اى انجاز نهضة ثقافية ، قد لاقى الاهمال من قبل النخب المختلفة بعد الاستقلال ، واختصرت كل السياسة الثقافية للدولة فى السياسة التعليمية ، وكأنما ليس هناك غيرها من مهام وإجراءات وأدوات ثقافية ،تكفل التطور الثقافى . وحتى فى حدود السياسة التعليمية ، فقد ساد ضيق الافق والاتجاه الصفوى النخبوى ، وبدلا عن توسيع التعليم راسيا وأفقيا ، فقد وفرت امتيازات فائقة للفئة المتعلمة من السودانيين ، سواء تلك التى صعدت الى مؤسسات الدولة (الافندية) ، او تلك التى تدرس بالجامعات السودانية والأجنبية ، حيث سادت امتيازات ضخمة حتى منتصف السبعينات للدارسين والمتخصصين ، فى الوقت الذى لم يجد فيه التعليم الاساسى اى دعم وتطوير . كما ساد الميل الى اعلاء شان التعليم النظرى على حساب التعليم التقنى ، وبقيت مرافق الانتاج الاساسية من زراعة ورعى غارقة فى ادوات العمل التقليدية والمتخلفة ، إلا من جزر محدودة للإنتاج الحديث خلفها الاستعمار ، ولم تدخل فيها الحكومات الوطنية يد التطوير والإصلاح ، وإنما اكتفت بإحلال المدير الانجليزى بآخر سودانى ، مع كل امتيازاته ، ودون احداث تطوير يذكر فى اساليب الانتاج او ادواته .

ان استمرار الامية الكتابية وسط نصف السكان ، بعد 46 عاما من الاستقلال لا يزال عارا على بلادنا ، وهى مسؤولية مباشرة للنخب الحاكمة ، فقد بادرت جماهيرنا بإنشاء التعليم الاهلى ، وكانت سخية فى دعمه من مالها وجهدها ، وقد توافرت للدولة كل الظروف ، لو ابتدرت حملة وطنية لرفع الامية الكتابية

، ان تنجح فيها ، ولكنه قصور الخيال السياسى ، والانكسار للمصالح المباشرة والضيقة ، وانعدام البرنامج التنموى والثقافى الذى اغلق اعين حكامنا عن هذه القضية الجوهرية لتطور بلادنا ورفعتها .

كما ورث السودان خدمة مدنية فى حدودها الدنيا ، وخدمات اجتماعية من صحة ورعاية اجتماعية وتأمينات فى حدودها الادنى ، حيث تمتعت بها مجموعات قليلة من سكان المدن ، وحرمت منها الغالبية العظمى من سكان البوادى والأرياف . ان تعامل حكومات ما بعد الاستقلال مع الخدمة المدنية قد سعى الى تحويلها الى اداة سياسية لخدمة الحزب او المجموعة الحاكمة ، اكثر منها اداة لإدارة الدولة وخدمة المواطن . ان السياسة الاساسية التى نفذت فى هذا المجال ، اى السودنة ، قد سعت الى تغيير الكادر الادارى فقط ، دون ان تغير من القوانين واللوائح التى حكمت هذه الخدمة ، فى اتجاه جعلها اكثر ديمقراطية وقربا من المواطن ، واقل تكلفة وأيسر تعاملا . ان واقع اقتصار كوادر الخدمة المدنية على النخبة العربية الاسلامية قد كان واحدا من اسباب تأجيج الحرب الاهلية ، حيث اصبحت سياسة السودنة مجرد سياسة " شمألة " اى احلال الكوادر الشمالية محل الكوادر الانجليزية والأجنبية . ان الادارة المدنية لم تمسها يد الاصلاح والتطوير فى العهد الوطنى ، وحينما برزت هذه الشعارات ، فقد طبقت بأسلوب عشوائى وعقيدى خاطى ، كما فى تجربة مايو باسم التطهير ، وتجربة يونيو باسم اسلمة جهاز الدولة .

ان الزعم بان السودان قد ورث خدمة مدنية ممتازة ، وخدمات على مستوى عال ، لا يماثله فى الضحالة إلا الحديث عن انجازات الاستعمار ، فالخدمة المدنية الاستعمارية قد انشأت وبنيت على خدمة المصالح الاستعمارية ، كما ان الخدمات كانت محصورة فى الفئات المتميزة من الشعب السودانى ، ولا تزال هذه الاوهام معشعشة فى اذهان البعض . لكن حكومات ما بعد الاستقلال لم تفعل غير ان ذادت الطين بلة ، وخصوصا مع الازدياد المضطرد فى تعدد السكان ، وزيادة احتياجات المواطن من الخدمات الاساسية ، والحوجة الى جهاز ادارى مرن وفعال ، فى دولة هى اشبه بالقارة كالسودان .

ان السودان وهو قد حقق استقلاله كأحد اولى الدول الافريقية ، وبواقع حجمه الجغرافى وعدد سكانه ، وبحكم التعدد الثقافى الكامن فيه ، وتجربته الديمقراطية الرائدة ، كان يمكن ان يلعب دورا فعالا فى المحيطين الاقليمى والعالمى ، وخصوصا فى دعم حركات التحرر الافريقية ، وفى دعوات الوحدة الافريقية ، وكرابط بين العالمين العربى والأفريقى ، وكداعية للتعاون الاقليمى الاقتصادى والثقافى ، وكداعية للديمقراطية والسلام فى المنطقة والعالم . إلا ان التوجه العروبى السائد ، واحتقار افريقية السودان ، والنظرة الانغلاقية الضيقة ، قد جعلت السودان تابعا فى محاور اقليمية وعالمية مشكوك فى توجهاتها ، وأبعدته عن مواقع التأثير الايجابى فى المنطقة والعالم . ان فشل بناء تنمية اقتصادية ، وانتكاس النظام الديمقراطى ، واستمرار الحرب الاهلية لعقود ، قد جعلت من هذا الكيان الشاسع ، منفعلا سلبيا ، لكثر منه فاعلا ايجابيا فى لعبة السياسية الدولية والإقليمية .

فى اسباب الفشل :

ان الاستقلال الذى حقق بتضحيات غالية لأجيال عديدة ، قد اهدر ، والمهام العزيزة الى نهضت امام الدولة السودانية ، لم تنجز ، وأصبحت بلادنا على ما هى عليه من الفقر والتخبط الاقتصادى ، والاحتراب والاختلاف السياسى ، وهجرة ولجوء مواطنيها فى مشارق الارض ومغاربها ، وتراجع دورها بين دول وشعوب العالم ، حتى اصبحت لا تذكر إلا وهى مقترنة بمصيبة وكارثة ، من حرب او مجاعة او انقلاب ، او خرق لحقوق الانسان او شبهة ارهاب ، او استرقاق وامتهان لكرامة الشعب والمواطنين .

هل كانت معانى الاستقلال الحقيقية ومغزاه عصية على الفهم ، لكى ما نزعم بانها كانت سبب ذلك الفشل ؟ كلا ، فقد كتب احد قادة جيل الاستقلال ، احمد خير المحامى ، فى العام 1948 مخاطبا الاحزاب السودانية " فعلى الاحزاب السودانية لكى تكسب التأييد الشعبى الوطيد الراسخ ألا تكتفى بعنوان الدولة فى المستقبل ، بل عليها ان تبين ماذا سيكون نظام الحكم ، المركزى والمحلى ،

وماذا تكون الاسس الاقتصادية فى البلاد ، وفى يد من تكون مصادر الثروة ، وكيف تمحو الامية ، وما هى القيم الاجتماعية التى ننوى ان تسود فى السودان ؟" وغيرها وغيرها من الاسئلة الجوهرية التى طرحها وغيره على قادة الحركة الوطنية آنذاك .

هل كان الشعب السودانى عيا متباطلا ، بسارع الى الفساد ولا يرغب فى العمل ، كلا وحاشاه . فقد هب الشعب مستجيبا لكل نفير وطنى ، وقدم من ماله وجهده ودماه قربان الحرية ، وانشأ التعليم الاهلى ، والمنظمات التعاونية والاجتماعية ، وهب ضد التسلط والإرهاب فى انتفاضتين عارمتين ، مقدما فى سبيل حرية الوطن وكرامة المواطن ، كل غال ورخيص ، ولم يجن من ذلك الا عنت العيش وتسلط الحكام وتعامل الدولة معه من عل ، وها هو اليوم يقف امام ضنك اشد وتسلط اكبر ودولة معادية له حتى النخاع .

هل كان فى الظروف العالمية والإقليمية من الكوابح ما ارجع السودان القهقرى ، او تآمر على استقلاله ومنجزاته ؟ نعم ولا .. نعم لان السودان كجزء من افريقيا قد عانى مشكل الحرب الباردة ، وسقط فى دوامة التبادل التجارى العالمى غير العادل . ولا للان السودان كان بمقدوره ان يخرج من هذه المصايد بانتهاج سياسة مستقلة لا تميل لأحد المعسكرين ، ولو طور تعاونا اقليميا واسعا ، ولو فجر موارده الداخلية واستغلها لخير مواطنيه ، ولو اكتسب قادته روح الوطنية التى رفعت بلاد عديدة من العالم المتأخر ، فى غضون عقود قليلة الى اكثر البلدان والمجتمعات حركية فى التطور .

اننا نعتقد بان السبب الرئيسى لفشل السودان وشقاء شعبه يكمن فى النخب التى حكمت وفشلت ، فى القيادات الطائفية ومن والاها من المثقفين ، فى النظرة الضيقة لكينونة السودان ، وفى احزاب السودان الرئيسية ذات الباع الطويل فى الانقلاب على الديمقراطية وتحطيم المؤسسات وتفريخ الفساد والمحسوبية ، وفى كل مشروعها السياسى الذى ساد ثم لم يورثنا إلا العذاب .

ان خطل المفاهيم التى حكمتنا ، وتخلف القيادات التى اعتلت رؤوسنا ، وتقاعس المتعلمين منا ، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة ، والانكسار

لأسوا العناصر ظلاما وانغلاقا فى ثقافاتنا ، قد كان موطن الداء . ان مقولة الاستاذ محمود محمد طه ، بان الشعب السودانى عملاق ، يقوده اقزام ، يؤكدها حال السودان اليوم .

ذكرى الاستقلال ومهام اليوم والغد :

اننا نعتقد ان حال السودان لن يصلح ، إلا بانجاز المهام الاساسية التأسيسية ، والتى عجزنا عن حلها ، وعن التخلى عن كل المشروع الاحادى الاقصائى الذى حكم ماضى السودان وحاضره ، اى فى جملة واحدة ، الخروج من اسار السودان القديم الى افاق السودان الجديد .

ان السودان الجديد يجد جذوره فى كل النضالات والتضحيات التى اجترحت ، وفى آمال الشعب التى احبطت ، وفى الآلام التى عايشتها الاجيال . ولكن هذا المشروع لن يتحقق إلا اذا استند على برنامج علمى قابل للتطبيق ، وعلى حركة سياسية حديثة ، ديمقراطية الشكل والمحتوى ، وعلى نظام ديمقراطى راسخ ، وحركة شعبية تراقبه وتقومه .

لن يقوم السودان الجديد على اكتاف القيادات التى انتجت الازمة ، و لا تلك التى تقاعست فى المحنة . بل سيقوم على اكتاف الشباب المخلصين ، والجماهير التى همشت عقودا ، وعلى النضال الصبور الذى لا يعرف الكلل ، من جل واقع جديد .

ان سياسة الموازنات والمساومات والمصالحات فى قضايا الوطن الجوهرية ينبغى ان تذهب الى غير رجعة ، ولا بد من تطوير حس نقدى عال ، لكل مكونات السودان السياسية والاجتماعية والثقافية ، وتحديد دقيق للمسؤوليات ، ومحاسبة صارمة لكل من افسد وخرب ، وسرق وقتل ، من غير ذلك فدون نهضة السودان خرط القتاد .

خاتمة :

اننا نختم بمقولة اخرى للأستاذ احمد خير ، ذكرها فى كتابه لآنف الذكر ، حيث كتب : " ليست الغاية اذن من كفاح السودان ضد الاستعمار ، هى اختيار الاسم الذى يستطيع القادة ان يطلقوه على الدولة ، بل ينبغى ان تكون غايتنا اقامة الاسس والضمانات التى تكفل للمواطن حقوقه فينالها فى عزة واحترام ، كما تتقاضاه واجباته فيؤديها عن رضا ورغبة . دون محاباة او استثناء . غايتنا ان نغرس فى نفس رجل الدولة ، الوزير قبل الخفير ، ذلك الاعتقاد الراسخ الذى يجعله يحس احساسا كاملا بأنه خادم المجتمع وأجيره ، الذى تتوقف مكانته واحترامه ، كما يتوقف رزقه وقوت عياله ، على مقدار ما يؤديه للمجتمع من خدمات ، وما يؤديه من جهد."

كما كتب ايضا ، فى نهاية كتابه ، ما نكرره معه اليوم " فى سبيل ديمقراطية سليمة تكفل للمواطنين ، حرية القول بجميع وسائله ، وحرية العقيدة ، وتهيئ للجميع الفرص بالتساوى ، ونحو اللا مركزية الادارية التى تحقق استقلال القرية الادارى ، ارجو ان توجه الجهود ، ويجند المكافحون قواهم ونضالهم ."

[i] المقال الحالى هو الصيغة المكتوبة لندوة قدمت بنفس العنوان ، فى منبر السودان الجديد بالانترنت ، فى يوم السبت 22 ديسمبر 2001.

جدل المركز والهامش ومآلات الصراع السياسي في السودان

مقاربة لاطروحات الاستاذ ابكر آدم اسماعيل

مدخل:

يشكل مقال الاستاذ ابكر آدم اسماعيل ، والموسوم جدلية المركز والهامش وإشكال الهوية في السودان والمكتوب في القاهرة ، في ديسمبر من العام 1999، والذي نشر في جريدة الصحافة السودانية، واحدا من اهم المقالات التي كتبت عن موضوع الهوية ، وإشكالات الصرع الاجتماعي الثقافي السوداني. وفي المقال فوق التحليل الشافي لصيرورة الاشكال وصراع المفاهيم حول هذه الثيمة، اشارات عبقرية لمآلات االصراع السياسي والاجتماعي في السودان ، بما فيه الثورة الحالية في دارفور.

يذهب استاذ ابكر في تحليل تاريخي سياسي فكري عميق ومبتكر، مدعم بالكثير من المراجع والوقائع التاريخية والرصد السوسيولوجي، الي أن الدولة السودانية متحيزة لكيان إثني ثقافي يقوم باستثمارها إقصائيا ويفرض توجهاته ضد كيانات إثنية ثقافية أخرى. ويقول ان هذا الكيان – المتركز والمسيطر في المركز - قد بني لنفسه هوية ايدلوجية هي الاسلاموعروبية، وبعد ان يحلل مكونات هذه الايدلوجية، يذهب الي انها قائمة علي نزعتي الهيمنة والاقصاء، تجاه هويات ومصالح المناطق والكيانات الاخري، الامر الذي ادي الي الصدام القومي، والمتجلي في صورة الحرب الاهلية الدائرة حاليا في مناطق مختلفة من السودان، علي محور الهامش- المركز.

لا مجال هنا لعرض كل افكار استاذ ابكر وتحليلها، ولا تقديم الاختصار الكافي لها، فليرجع لها من يود في مصدرها، حيث ان غرضي من هذا المقال ليس عرضها او الحوار حولها، وإنما الخروج منها بتحليلات سياسية. في المقاربة الحالية اذن، انطلق من افتراضات وتحليلات الاستاذ ابكر، لأدرس بالتفصيل ما اجمله في نهاية مقاله، والمتعلق بالمآلات المحتملة للصراع وآفاق الحلول.

في مقاله يطرح استاذ ابكر ثلاثة مآلات رئيسية للصراع وللإشكال القائم ، وآفاق حله ، حيث يقول :

"كما ذكرنا، أن جدلية المركز والهامش، هذه الوضعية التاريخية المأزومة قد وصلت أزمتها (في السودان) إلى قمة تجلياتها بتفشي الحروب الأهلية. ومنهجياً، ليس بمقدورها إعادة إنتاج نفسها واستمرارها مرة أخرى وتبقى مآلاتها في الاحتمالات التالية"

ثم يسرد استاذ ابكر الاحتمالات، وهي الثورة ، والمساومة التاريخية ، والانهيار.

المآل الاول: الثورة :

بكتب استاذ ابكر في سيرورة الاحتمالات والمآلات :

" قيام الثورة: وذلك بتشكل كتلة تاريخية Historical Mass عبر تحالف الكيانات المهمشة مع قوى الوعي والتقدم في (المركز) للإطاحة بهذه الوضعية التاريخية التي باتت تضر بغالبية الناس في السودان بمن فيهم السواد الأعظم من أبناء المركز أنفسهم. وبالتالي تأسيس الأوضاع بشروط جديدة تستند على حقيقة التعددية وتلتزم بتوجهات العدالة والمساواة والتعايش السلمي، والارتفاع بقضية الهوية المشتركة ـ هوية الدولة ـ من الظرفية إلى التاريخ (أي لكل هويته والدولة للجميع) حتى يحكم التاريخ في مسألة (الذاتية السودانية) جيلا بعد جيل."

اما هذا المآل ، فتقف مع احتماليته ظروف توسع رقعة الصراع الاجتماعي – السياسي – العسكري ، علي مستوي المركز – الهامش، الي رقعات جديدة، فمنذ منتصف التسعينات انتقل هذا الصراع الي شرق السودان، وتوسع في الجنوب وجبال النوبة وجنوب النيل الازرق ، وانتقل مؤخرا الي دارفور.

اما في شرق السودان ، ورغم انخراط قوي مدينية تُحسب ضمن القوي الثورية مثل التحالف الوطني السوداني -قوات التحالف السودانية ، الحزب الشيوعي السوداني – مقاتلي الجبهة الديمقراطية (مجد)، وقوي تميل فكريا وسياسيا للمركز (حزب الامة - جيش تحرير الامة ، الاتحادي الديمقراطي - قوات الفتح – القوي الثورية ، التجمع الوطني الديمقراطي – القيادة الشرعية) ، إلا ان جغرافية موقع الصراع ، والدعم الاقليمي له (اريتريا) ، واشتراك قوي من الهامش في هذه الجبهة – لواء السودان الجديد ، التحالف الفيدرالي ، تجعل الثورة في الشرق ثورة للهامش في ذلك الاقليم ، وترفع من اسهم التنظيم الاساس هناك ، والكيان الذي يعبر عنه – واعني هنا مؤتمر البجة وجماهير البجة. بل انه مثير للاهتمام كيف ان دهاقنة المشروع الاسلاموعروبي قد استعدوا حتى بعض الجيوب الثقافية الاسلامية العربية في الهامش، كما فعلوا مع قبيلة الرشايدة، والتي انضمت لمشروع الثورة ، وكونت تنظيمها السياسي العسكري – الاسود الحرة ، ورفعت شعار السودان الجديد .

من الجهة الأخرى فمشروع ثورة الهامش يكتسب دفعا جديدا، باذدياد الدور السياسي لمناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والتي ربطت نفسها بالثورة في جنوب السودان، وخلقت قياداتها المحلية – القائد الراحل يوسف كوة مكي، القادة عبد العزيز الحلو ، مالك عقار، الخ وهي قيادات اثبتت القدرة ، بالتضامن مع الثوار في الجنوب او بمعزل عنهم – كما تم في الاعوام 1991-1997 ، ان تقود كفاحا مسلحا وسياسيا فعالا ضد السلطة المركزية. ان تفويض مؤمر النوبة الاخير في كادوبا للحركة الشعبية لتحرير السودان للتفاوض بإسمهم، انما هو دلالة جديدة علي ترابط التيار الثوري في الهامش، وعمله الدؤوب عن طريق الآليات العسكرية والتفاوضية، علي تفكيك سيطرة المركز وتوحيد الخطاب والموقف الثوري عن طريق ربط قضايا الهامش مع بعضها البعض.

اما الثورة في دارفور، والتي بدات كمفاجأة للجميع ، رغم ان دارفور كانت تعيش حالة ثورية مستمرة منذ اوائل التسعينات ، كانت حركة بولاد بعض

ارهاصاتها، والتي استطاعت " الإنقاذ" ان تحيدها بالصراع القبلي والاجتذاب الي مواقع السلطة والتأثير الايدولوجي عن طريق القاسم المشترك – الاسلام – فان انطلاقها العارم اليوم، يشكل دفعة جديدة للمآل الثوري.

الثورة في دارفور تبدو مدركة لدورها واتجاهها ومكامن ضعفها وقواها، و نرصد ذلك في سعي قواها المختلفة – حركة تحرير السودان ، العدل والمساواة ، التحالف الفيدرالي- الحثيث للوحدة او علي الاقل التنسيق السياسي فيما بينها ، وبناء التحالف علي مستوي الكيانات – القبائل العربية والأفريقية ، وكذلك ا في التنسيق العسكري ، كما تبدي في انطلاقة الثورة بثلاثة مناطق وبمشاركة ثلاثة مجموعات عرقية – الفور والزغاوة وميليشيات الجينجويد العربية الخ الخ ، من الجهة الأخرى سعيها للتنسيق مع قوي الهامش الأخرى الحركة الشعبية لتحرير السودان حاليا - وقوي الهامش والقوي الثورية في المركز مستقبلا.

من طرف آخر فان اضعف حلقات المشروع الثوري، تبدو في الوسط. وقد كانت قوات التحالف السودانية، عند الكثيرين، هي طليعة القوي المدينية التي يمكن ان تبني حلفا ثوريا تاريخيا، مع كيانات المهمشين، يساهم بالقضاء علي السلطة المركزية بمشروعها الاجتماعي – الثقافي القديم ، ويبني "السودان" الجديد، بتحالف فونجي- عبدلابي جديد، يكون قائداه هم عبدالعزيز خالد وجون قرنق. الا انه يبدو ان قوات التحالف قد عجزت عن القيام بهذا الدور، رغم محاولتها المتفردة في توحيد خطابها وأشكال نضالها مع خطاب ونضال قوي الهامش.

الواضح الآن ان القوي الثورية في الوسط، هي في حالة ضعف وتفكك، والدليل مشروع الوحدة بين الحركة الشعبية وقوات التحالف السودانية، والذي هو بحيثياته مشروع لتكبير كوم الحركة الشعبية، اكثر منه بناء لحلف جنوبي – وسطي جديد. كما ان الاطراف الأخرى التي يمكن ان تنخرط في مشروع الحلف المقترح، مثل الحزب الشيوعي، حركة حق، حركة جاد ، الخ لهي من

الضعف والتشتت، بحيث انها لا تشكل رفيقا مؤتمنا وقويا يمكن ان تعول عليه كيانات الهامش في سعيها لاختراق الوسط وهزيمة قواه المسيطرة.

المأل الثاني : المساومة التاريخية:

يكتب الاستاذ ابكر: "إن لم يتيسر قيام كتلة تاريخية ناضجة وقادرة على إنجاز فعل الثورة لأي أسباب أو تداخلات أخرى فتبقى المسألة مرهونة بمقدار التنازلات التي يمكن أن تقدمها النخبة الإسلاموعربية (يمينها ويسارها) واستعداد قوى الوعي والمهمشين للتضحية للاتفاق على برنامج حد أدنى مثل (ميثاق أسمرا للقضايا المصيرية) والالتزام به مما قد يؤدي ـ على المدى الطويل ـ إلى التحولات الضرورية، وإنجاز ما كان يمكن أن ينجزه فعل الثورة."

يحتل هذا المآل اهمية فائقة، وخصوصا اذا ما علمنا بان احتمال الثورة قد يؤدي الي احترابات حادة، والي تمترس مختلف القوي التي تنتمي الي النخبة الاسلاموعربية ضد القوي الثورية القادمة من الهامش، وتجييشها للجماهير في الوسط والمتاثرة بالايدولوجية الاسلاموعربية دفاعا عن "حرائرها" وأسلوب معيشتها و "هويتها" ، ولكيلا يشرب قرنق القهوة في المتمة ، بل علي الاكثر في ملكال.

والمساومة التاريخية مفهوم نُحت في وقت الحرب الباردة، في ايطاليا وفرنسا، وكان المقصود به احداث اتفاق يكفل للقوي الاجتماعية – العمال وأصحاب العمل – والسياسية- اليمين واليسار ، والتيارات الايدلوجية – الليبرالية والماركسية ـ الوصول الي أتفاق يمكنها من تجاوز حالة الاستقطاب الحادة في المجتمع، ووجود قوي اجتماعية وسياسية مؤثرة، من موقع اليسار، خارج السلطة وخارج دائرة التأثير.

بهذا المعنى فان المساومة التاريخية تتجاوز كونها مجرد اتفاق علي اقتسام السلطة، او ما يعرف بالمساومة الانتهازية، لتصل الي حدود ارساء اتفاق

تاريخي، او قل عقد اجتماعي جديد، يكفل لقوي متضادة ومتناقضة ومتصارعة ان تصل لاتفاقات لا تؤدي الي تدميرها معا وإهدار طاقات المجتمع، كل ذلك في ظل تنازلات متبادلة تقدمها الاطراف المتنازعة.

ما هي احتمالات المساومة التاريخية في السودان، وما هي القوي التي ستنجز تلك المساومة، وما هي القوي الحريصة علي تلك المساومة، وأي القوي قد تعمل علي افشال هذه المساومة؟

يبدو لنا ان قوي الهامش راغبة في انجاز مساومة تاريخية، وبعض القوي المنتمية تاريخيا للمركز، والمستندة علي المشروع الاسلاموعربي، او تلك التي تتناءي عنه نظريا، ولكتها تظل محسوبة عليه او غير قادرة علي مجابهته. ان محاولة لانجاز تلك المساومة بين تلك القوي قد تمت في عام 1995 في مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي في اسمرا، المعروف بمؤتمر القضايا المصيرية. جمع ذلك المؤتمر وقتها القوي التقليدية التي تنتمي للمشروع الاسلاموعربي في السودان، مثل حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي، والقوي المعبرة عن مناطق الهامش، مثل الحركة الشعبية ومؤتمر البجة ، والقوي المدينية المراوحة بين المركز والهامش، مثل الحزب الشيوعي والقيادة الشرعية، والقوي المدينية الجديدة المرتبطة والمتحالفة مع قوي الهامش، مثل قوات التحالف السودانية.

انجز المؤتمر محاولة لتلك المساومة، عندما اجاز مبدأ قيام الدولة علي اساس المواطنة، ودعا الى فصل الدين عن السياسة، واقر مبدأ حق تقرير المصير للمناطق المهمشة، وفي رأسها الاقليم الجنوبي، كما دعا الي التوزيع العادل للثروة، واقر صيغة الفيدرالية حلا لمشكلة توزيع السلطات والعلاقة بين مختلف التكوينات الادارية والإقليمية في السودان.

ما يقلل من وزن تلك المحاولة، هو غياب احد الاطراف الرئيسية فيها، وهو كتلة الحركة الاصولية – الإنقاذ، وهي القوة الاكثر تطرفا في التعبير عن المشروع الاسلاموعربي في البلاد، وبذلك فان المساومة تفقد احد لاعبيها الاساسيين. من الجهة الأخرى يقلل من قيمة المساومة، انها جرت بين قوي

معارضة، يجمع بينها هم واحد، هو القضاء علي النظام، ومن ثم لا ضمانة هناك علي التزامها بنص ما اتفقت عليه، حالما تتغير الظروف السياسية ، وموازين القوي. ويسترعي الانتباه هنا موقف القوي الطائفية، والتي لها تاريخ طويل في نقض العهود، وقد بدأت بعض اطرافها فعلا في التنصل من اتفاقات اسمرا(حزب الامة).

من جانب آخر، فان اكثر طرفين وضوحا وجذرية في وقوفهما مع وضد المشروع الاسلاموعوبي في السودان، اي الحركة الاسلامية – الانقاذ ، والحركة الشعبية لتحرير السودان، قد خاضا مفاوضات مباشرة طيلة ال14 عاما الأخيرة، بغرض الوصول الي شكل من اشكال المساومة، بما يوقف الصراع في صورته الاكثر حدة، اي الحرب الأهلية، وبما يفتح الطريق امام شكل من اشكال المساومة، من باب آخر.

في هذا الصدد يمكن ان ننظر الي مفوضات الايقاد، ومفاوضات ابوجا، ومفاوضات ميشاكوس الحالية، باعتبارها محطات علي طريق الوصول الي هذه المساومة في حدها الإدنى، وايقاف حالة الحرب بين الطرفين الذين يقفان علي مستوي النقيض، في جدل المركز والهامش وفي اشكال الهوية وفي مجمل الصراع الاجتماعي السياسي في السودان.

اننا ننظر الي مفوضات الايقاد باعتبارها الاكثر تقدما في كل هذه المحطات، وذلك لان اعلان مبادئها قد نظر الي المشكلة في عمومها، باعتبارها مشكلة العلاقة بين الدين والدولة، وبين المركز والهامش، وضرورة وجود الديمقراطية لحلها. ان الايقاد بهذا المقدار قد كانت اكثر تقدما من مفاوضات ابوجا ومشاكوس، الذين يختصران الصراع في صورته التقليدية، اي محور شمال – جنوب، ويبدو ان الهدف منهما هو الوصول الي ايقاف الحرب فقط، والوصول الي مساومة انتهازية بين الطرفين، وليس مساومة تاريخية.

معضلة المفاوضات القائمة، ان الشقة بين الطرفين جد عميقة، وان كلا منهما قد بني وجوده السياسي ودعايته الاساسية، علي ثيمة الهوية، في ازاحة متعمدة لقضايا الصراع الاجتماعية والسياسية الأخرى. بهذا المعني فان جلوس

هذين الطرفين الي مائدة المفاوضات، وإمكانية وصولها الي شكل من اشكال المساومة، لا يرجع الي قناعات حقيقية وسط قادتهما، توضح ان هذه القيادات قد نضجت للوصول الي مساومة تاريخية ، بقدر ما يعبر عن حالة العجز علي القضاء علي الخصم، والضعف عن احراز نصر نهائي، واستجابة للضغوط الاقليمية والدولية المتزايدة. ان اي اتفاق يتم التوصل اليه في هذه الحالة، يظل مهددا بالخطر، في حالة تغير ميزان القوى، وشعور اي من الطرفين بفدرته علي حسم الصراع عسكريا لمصلحته.

من الجانب الأخر، فان الانقسام في وسط الحركة الشعبية لتحرير السودان ،رائدة قوي الهامش، والانقسام وسط الحركة الاسلامية – الانقاذ، راس رمح المشروع الاسلاموعربي وفصيلته الاكثر صدامية ، والتصدع الذي اصاب التجمع الوطني الديمقراطي، وبروز لاعبين جدد علي ساحة الصراع مثل حركات دارفور المسلحة ، والعلاقات المتبدلة والمتغيرة ما بين القوي المختلفة في فسيفساء الصراع السوداني، تؤدي الي ابعاد احتمال الوصول الي مساومة تاريخية، والتي يكتب لها النجاح اذا ما تمت بين طرفين قويين، يضمنان الالتزام بها وإلزام قواعدهما بها. ان تعدد اطراف الصراع السوداني، وطبيعة المنافسة القائمة بين القوي التي تكون كل معسكر، والرغبة في اجهاض وضرب ما ينجزه الخصم السياسي، تجعل اي مساومة تاريخية مهددة بالاجهاض من مختلف القوي التي تقف خارج دائرة الاتفاق، والتي ستعمل لإثبات وجودها بكل جهدها علي اجهاضه.

المآل الثالث : الانهيار:

يكتب الاستاذ ابكر : " فإذا استمرت المساومات السياسية التي لا تعنى بجوهر المشكلة، واستمر العجز عن تشكيل كتلة تاريخية ناضجة (وعيا وقوة) وعجزت المركزية عن تقدير الواقع حق قدره وأصرت على مشروعها، فيبقى احتمال الانهيار على شاكلة الصوملة أو تفتت الدولة السودانية إلى أقاليم متحاربة. ولا تستبعد التدخلات الخارجية كنتيجة طبيعية لذلك. وقد يكون

انفصال الجنوب البداية لهذا الانهيار وربما ساعد ذلك في إعادة الإنتاج للأزمة في السودان الشمالي واستمرار الوضعية فيه إلى حين اكتمال نهوض قوميات الأخرى والدخول في مأزق جديد. مع احتمال نشوء نفس الأزمة في الجنوب إن لم يستفد الجنوبيون من الدرس التاريخي."

ان الاحداث الاخيرة في دارفور، وبداية الحرب الاهلية ضد المركز هناك، بشكل اكثر شراسة وتطورا عن بدايتها لعقدين خليا في الحنوب، او لعقد خلي في الشرق، ورد الفعل العيي الذي انتهجته الحركة الإسلامية- الانقاذ، بتعويلها علي الحل العسكري، وبمحاولتها نزع الطابع السياسي للنزاع، وتصويره وكانه نهب مسلح، او تحريفه لصراع قبلي ، او فوق- قبلي، انما تشير الي امكانية هذا المآل، وهو مآل خطير.

الاشارة الثانية الي هذا المآل، نجدها في الاتجاهات الاخيرة وسط التيار الانقاذي – الاسلامي، بالحديث عن الانفصال كحل للأزمة، ومحاولة خلق اتجاه انفصالي، وسط الكيان الاسلاموعربي، ردا علي المخاطر التي تتهدد المشروع الاسلاموعربي في السودان، وإمكانية انهاء سيطرة هذا الكيان والنخبة المتحدثة بإسمه، علي مقاليد السلطة والثروة في السودان.

الاتجاه الانفصالي آنف الذكر، نجد جذورا له في مسلكيات الحركة الاسلامية – الانقاذية طول الوقت، وخصوصا بعد توقيعها لاتفاقية فرانكفورت، بين نظام الانقاذ من جهة، والمنشقين – الانفصاليين عن الحركة الشعبية من الجهة الاخرى، والذي وقعه عن الطرفان لام اكول وعلي الحاج في عام 1991. هذا الاتفاق الذي مهد وأسس لاتفاقية الخرطوم "للسلام"، والتي سجلت اعتراف الاسلاميين – الانقاذ بحق تقرير المصير لأول مرة، وطرح فكرة الانفصال علي اجندة الحوار والبحث.

الاتجاه الانفصالي وسط النخبة الاسلاموعربية، يستخدم سلاح الانفصال لهدفين: الاول هو الضغط علي كيانات الهامش، واضعاف موقفها التفاوضي، وكان لسان حاله يقول: اذا كنتم متعنتين، وتهددون بالانفصال، فاننا نحن ايضا نطلبه، ولا داعي للثورة او المساومة التاريخية. السبب الثاني ظن هذا التيار،

ان قسم السودان وانفصال الجنوب، سيتيح له التخلص من هم ثقيل، وتكريس سيطرته علي المركز والهامش الموجود في الاقاليم الشمالية، وتصفية وإضعاف القوي التقليدية الطائفية ، او جرها الي مشروعه بمساومة انتهازية، وتصفية الحساب مرة والي الأبد، مع قوي الحداثة والتغيير المدينية الضعيفة، بعد عزلها بالانفصال عن حليفها الموضوعي في الجنوب.

خطل هذا التفكير، يتبدى في ان الهامش ما عاد نشطا فقط في الحنوب، فثورة الشرق التي تحدثنا عنها، وثورة دارفور اليوم، توضحان ان الاتفاق في المعتقد الديني، لسكان هذه المناطق، مع نخبة المركز ، لا يكفي لكيما تنضم وتستسلم هذه الهوامش للمشروع الاسلاموعربي، بل ان تحركها يهدد هذا المشروع في أصله، بضربها لاحد اسلحته الايدلوجية الهامة، وهي استخدام الدين في الصراع السياسي.

من الجهة الأخرى فان تطور الثورة قي الشرق وفي دارفور، وإستمراها في جبال النوبة والنيل الازرق، حتى لو تم انفصال الجنوب، ستنقل الصراع الي الاقاليم الشمالية، ما بين هامشها والمركز ، وستأكل من القاعدة الاجتماعية والعسكرية للمركز، كونه كان يعتمد في القتال اساسا علي جماهير تلك المناطق. ان المعركة ستنتقل اذن الي قلب المركز، وبقوي تتفوق عدديا وتحمسا ثوريا وروحا عسكرية بما يقارن، مع النخبة المدينية الاسلاموعربية، رغم تفوق الاخيرة في التسليح والسيطرة علي الموارد، وفي ظل توازن كهذا، فان الطريق الي التفتت واللبننة والصوملة جد قريب.

من المهم هنا، موقف قوتين ، وهي القوي التقليدية – الطائفية داخل المشروع الاسلاموعروبي، وموقف قوي الحداثة والتغيير المدينية في الوسط . فالقوي التقليدية يمكن ان تحسم الصراع ، او تطول من مداه، اذا ما انحازت بصورة واضحة، الي التيار الاسلاموي – الانقاذي المتطرف الحاكم، او الي قوي الهامش، والتي كانت مصدرا لدعمها وقاعدة لنفوذها السياسي عبر عقود. ان انحياز هذه القوي التيار الاقرب منها ايدلوجيا، وان كانت الأكثر تطرفا، والتمترس خلف ثوابت المشروع، اي تيار الاسلاميين –الانقاذ، يمكن ان يطيل

من امد الصراع، ويقوي ويوحد من نخبة الكيان الاسلاموعروبي، لكنها تخاطر بهذا الشكل بان تنعزل كلية عن جماهير الهامش، وان تفقد نفوذها القديم في تلك المناطق، وان تفقد تاثيرها في المركز ذاته، حيث القطاعات المدينية المتاثرة بالأيدلوجية الاسلاموعوبية، ستبدو اقرب الي دعم الانقاذيين بأيدلوجيتهم الواضحة والحديثة، منها الي دعم التقليديين باهتزازاتهم ومواقفهم المائعة.

اما قوي الحداثة والتغيير، فان تبلورها في معسكر واضح، وازدياد دورها في المركز، يمكن ان يحسم الامر لصالح هزيمة التيار الاكثر تطرفا في المشروع الاسلاموعروبي، وهو تيار الاسلاميين – الانقاذ، والانطلاق من بعد الي احد المآليين، الثورة او المساومة التاريخية، والتي ستتوفر لها حينذاك شروط وأطراف اقرب الي قوي مؤتمر اسمرا 1995، الامر الذي يمكن معه الوصول اليها بصعوبات أقل.

المألات الاخري:

التفسخ، المساومة الانتهازية او محلك سر:

في رأينا ان هناك مآلات أخرى لم يتطرق اليها الاستاذ ابكر آدم اسماعيل، وهي مآلات تبدو لنا اقرب الي التحقق، نذكر منها هنا ثلاثة، وهي التفسخ، والمساومة الانتهازية، ومحلك سر، نناقشها هنا باختصار، عسي ان نعود اليها بالتفصيل في القريب.

اما التفسخ، اي حالة استمرار الدولة السودانية علي ما هي عليه ، واستمرار سياسات المساومات الانتهازية والترتيق والتلفيق، واستمرار الحروب الاهلية بمنطق لا هازم ولا مهزوم ، وتفريغ البلاد تدريجيا من سكانها عن طريق الهجرة والتهجير الي معسكرات اللاجئين وإعادة التوطين والاغتراب الخ الخ. فهو احتمال وارد، ويرجع ذلك الي القوة النسبية التي يتمتع بها النظام، وقدرته الفائقة علي اللعب حول التناقضات الداخلية والخارجية، والأزمات الاجتماعية

العميقة التي يعاني منها المجتمع السوداني، الامر الذي سيؤدي في النهاية الي تفسخ الدولة وسيطرتها علي المركز فقط ، وممارسة مهمتي الجباية والقمع دون غيرهما من المهام، ووقوع الاطراف في حالات من الاقتتال الداخلي العرقي والديني، وهي حالة كالانهيار او اشد سؤا.

اما المساومة الانتهازية، فهي اتفاقات سياسية بين اكثر الاطراف تأثيرا وقوة ، وفي اللحظة الحالية هذه الاطراف هي الاسلاميين – الانقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتم الاتفاق بينهما علي تقاسم السلطة الاستراتيجي ، وإدماج القوي الأخرى في هذه المساومة، او قمعها، سواء كانت من القوي المدينية او قوي الهامش، ومن الطبيعي ان النظام الناتج من مثل هكذا مساومة، سيكون مليئا بالتناقضات، ويحمل من بوادر المرض والفناء ما يهدد بعودة الصراع من جديد، او تفسخ الدولة والنظام التدريجي تحت وطأة تناقضاتهما الداخلية.

اما الاحتمال الثالث، فهو ان يستمر الحال علي ما هو عليه، اي مآل محلك سر، وقطع طريق الثورة والمساومة التاريخية، وذلك عن طريق تدخلات سياسية وعسكرية حاسمة، من قبل دول الجوار ، وخصوصا مصر وليبيا، لإنقاذ المشروع الاسلاموعروبي في السودان ، واستمرار ضغط الهامش دون ان يحقق اي انتصارات، وفقدان اهتمام العالم الخارجي بما يدور في السودان. وتشكل زيارة حسني مبارك الاخيرة للخرطوم، وهي الاولي منذ مجي الانقاذ الي الحكم، ودعوة العقيد القذافي الي وحدة ثلاثية سودانية مصرية لبيية، مؤشرات واضحة علي امكانية هذا المآل.

10 مايو 2003

لماذا ندعو للفيدرالية وكيف نراها؟

- مساهمة في تطوير برنامج الحزب الليبرالي السوداني-

مدخل:

يطرح الحزب الليبرالي السوداني النظام الفيدرالي كشكل لتنظيم الحكم والعلاقة بين المركز والأقاليم في السودان، حيث جاء في مشروع البرنامج السياسي العام للحزب في الفصل المتعلق ب" مهام ومؤسسات الحكم في خلال الفترة الانتقالية"، الفقرة الثامنة، التالي:

" تقسم اقاليم السودان في الفترة الانتقالية الي 7 اقاليم، هي الشمالي والشرقي والأوسط وكردفان ودارفور والجنوبي والعاصمة القومية، تحكم كل منها حكومة محلية معينة من مجلس الوزراء."

كما جاء في نفس البرنامج في الفصل المتعلق ب" نظام الحكم والإدارة لسودان المؤسسات والعدالة والمسؤولية" في الفقرات من 6 الي 10، التالي:

- ✓ تقوم الدولة السودانية علي قاعدة اللامركزية الواسعة، عن طريق نظام فيدرالي، ويقسم السودان الي سبع اقاليم رئيسية، ذات برلمانات وحكومات محلية، هي الشمالي والشرقي والاوسط وكردفان ودارفور والجنوبي والعاصمة القومية.
- ✓ يكفل الدستور حق مواطني كل اقليم فيدرالي في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانسحاب من الاتحاد الفيدرالي، ويحدد الدستور طرق وآليات التمتع بهذا الحق.
- ✓ يتكون مجلس الرئاسة من ممثلي الاقاليم الفيدرالية السودانية السبعة، المنتخبين من قبل برلماناتهم المحلية، وتكون الرئاسة فيه دورية تتغير كل عام.

- ✓ تختص الحكومة الفيدرالية بالسياسات العامة للدولة الفيدرالية، بما فيها الدفاع، والأمن الفيدرالي، والتمثيل الخارجي، وصك العملة، واصدار القوانين الفيدرالية.
- ✓ تختص الحكومات الإقليمية بكل سياسات الاقليم المعين، ما عدا الاختصاصات الممنوحة حصرا للحكومة الفيدرالية."

ان الحزب الليبرالي بطرحه أعلاه انما يستجيب لمطامح عملية وديمقراطية عميقة وأصيلة، طالما اختلجت بها افئدة وعقول المواطنين، وطالما تجاهلتها الحكومات والأحزاب والنخب المهيمنة علي الدولة السودانية سواء كانت عسكرية دكتاتورية ام "ديمقراطية" مدنية.

ان حزبنا اليوم يعود الي الطرح الفيدرالي، هذا الطرح الاصيل في الحياة السياسية السودانية، والذي قد التزمت بتطبيقه احزاب وقيادات الشمال عشية الاستقلال، ولم تنفذه، حيث جاء في التزام تلك الاحزاب تجاه القوي الجنوبية: "أن تنظر بعين الاعتبار (لمطالب الجنوبيين) في الفيدرالية عند وضع الدستور الدائم للسودان المستقل"، لينتهي بها الحال الي اعتقال دعاة الفيدرالية وإيداعهم السجون بتهمة الخيانة العظمى!!

إننا بعد حوالي 50 عاما من ذلك التعهد الذي لم يلتزم به مطلقوه، والذي لو تم الالتزام به لخفف كثيرا من وقع الازمة السودانية وربما سار بالبلاد الي مسارات اخري، نرجع الي دعوة الفيدرالية بصدق ومؤسسية وعلمية، ونطرحها كأحد بدائلنا وتصوراتنا لنظام الحكم في السودان، وكأحد ادوات الحل لبعض ازمته السياسية المستحكمة.

في معني الفيدرالية وتجاربها وتطورها:

تعتبر الفيدرالية احدى صور وأشكال الحكم اللامركزي، وهو "الحكم القائم علي تخويل السلطات والصلاحيات علي اساس جغرافي". وتفهم الفيدرالية عامة علي انها تعني "قيام اتحاد بين ولايات او اقاليم او جمهوريات مختلفة،

مشمولة بالاتحاد العام الذي يجمعها في حكومة واحدة، تعرف بالحكومة الاتحادية – الفيدرالية- ، في نفس الوقت الذي لا يؤثر فيه الكيان الاتحادي علي استقلال الداخلي الذاتي الذي تتمتع به كل ولايات الاتحاد.

وتذهب التعاريف ايضا الي ان الإتحاد الفيدرالي هو اتحاد يربط بين كيانيين سياسيين او أكثر مع احتفاظ كل كيان بكيونته الخاصة داخل الإتحاد واختفاء هذه الكينونة خارج الاتحاد، حيث تمثل هذه الكيانات عن طريق الشخصية العامة الموحدة للإتحاد الفيدرالي. وتتألف شخصية الاتحاد الفيدرالي الدولية من اتحاد كياناته وفق اسس معينة يتفق عليها في وثيقة الاتحاد.

وإذا كانت الفيدرالية في البدء قد كانت اسلوبا لتكوين الدول وأنظمتها، حيث تندمج كيانات وولايات مستقلة في إتحاد، كما تم بالنسبة للولايات الامريكية او الكانتونات السويسرية او الامارات العربية في الخليج، فإنها في عالم اليوم اصبحت صيغة للحكم،اكثر منها شكلا من اشكال الدولة، وتأخذ الكثير من الدول بالنظام الفيدرالي نتيجة اتفاق سياسي بين مواطنيها، وليس نتيجة لاتحاد دول مستقلة تتفق فيما بينها لتكوين الاتحاد الفيدرالي كما في حالات الدول الفيدرالية الكلاسيكية.

ان الفيدرالية كشكل للحكم تبدو مناسبة تماما للدول التي تتمتع بالتعدد الثقافي والعرقي والديني، وكذل كالدول التي تعاني من التفاوت في التطور بين اقاليمها المختلفة، والدول التي تعاني من نزاعات قومية وجهوية، اي بتعبير عام، كل الدول التي لا تزال في طور التكوين والتأسيس كأمم موحدة ودول مستقرة.

ان الفيدرالية مناسبة هنا لانها تسمح بالاختلاف بين الولايات المكونة للاتحاد فيما يجب عمله من اجراءات داخلية، وكيفية تنفيذ ذلك واي الاجهزة صالحة للتنفيذ. كما تقرب الفيدرالية السلطة من المواطن، وتجعل السلطة اكثر حساسية تجاه قضايا مواطنها القريب، كما انها تضمن الامن بدرجة أفضل، وذلك لان اغلب النزاعات تحل داخل الولاية.

ان الفيدرالية تسمح ايضا بمراعاة الاختلافات الثقافية والتاريخية في تطور مختلف الأقاليم، حيث تسمح مثلا بإجازة قوانين وحلول بعينها في ولاية ما او مجموعة ولايات، دون تطبيقها في كامل الاتحاد. كما ان الفيدرالية حافزة علي التقدم وتطور الاقاليم المختلفة، حيث تضع موارد الاقليم في يد سلطات الولاية مما يجعل الرقابة عليها افضل واستخدامها اقرب لمصالح المواطنين، وتشجع الولايات المختلفة علي المنافسة فيما بينها وتستغل ايجابيا شعور الانتماء المحلي والإقليمي للمواطنين والحكومات الاقليمية في تلك المنافسة ودفع عجلة التطور.

إن الفيدرالية الحديثة لا تعني مجرد قيام انتخابات وبرلمانات وحكومات اقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية، كما انها لا تقتصر علي مجرد الاستقلال الاداري للإقليم، وهي بلا شك تتجاوز مجرد اطلاق وصف النظام السياسي او الدولة بها.ان الفيدرالية الحقة لا تتوفر إلا في ظل سيادة الديمقراطية وحكم القانون في الاتحاد كله، كما انها تتطلب فصل سلطات المركز(الحكومة الاتحادية) عن سلطات الاقاليم بصورة واضحة، وتحديدها علي وجه الدقة. كما ان الفيدرالية لا يمكن ان تقوم دون ان تتوزع السلطة وتنساب في مختلف مكونات الاتحاد الفيدرالي. فالإقليم الفيدرالي ينبغي ان يحكم ايضا لا مركزيا، وذلك عن طريق تقسيمه الي محافظات ومجالس واقضيه وأقسام ادارية مختلفة، تنزل بالسلطة الي اصغر الوحدات الادارية والسكانية، وتضعها بين يدي المواطنين حقيقة.

تاريخ الدعوة للفيدرالية في السودان:

انطلقت الدعوة للفيدرالية من رحم الحركة السياسية الجنوبية. ففي عشية الاستقلال طرح المطلب في نشاطات الاب ستاورنينو أوهوري (مؤسس الحزب الفيدرالي لجنوب السودان عام 1957)، وكان احد الشروط التي رفعها القادة الجنوبيون للتصويت مع استقلال السودان. وقد وافقت الاحزاب الشمالية وقتها علي النظر في المطلب، لتعود وتنقلب عليه بعد الاستقلال وتصل الي

درجة اعتقال دعاة الفيدرالية من الجنوبيين بتهمة الخيانة العظمى، كما جرى للسيد ستناسلاوس عبدالله بيساما عندما قرر تكوين حزب فيدرالي يضع الشرط القديم موضع التنفيذ.

وقد رفضت حكومات ما بعد الاستقلال قاطبة الفيدرالية، ورأت فيها خطرا علي وحدة البلاد. بينما رأت العديد من القيادات الجنوبية العكس تماما، ودفعت بان الفيدرالية هي السبيل الأمثل لحماية الوحدة بما تحققه من ضمان حقوق المواطنين الجنوبيين والاعتراف بتمايزهم عن الشمال.

وفي الستينات فقد واصل حزب سانو(جناح الشهيد وليم دينق) لواء الفيدرالية، وافلح في ادخالها كأحد الخيارات الثلاثة لمستقبل الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة(الوحدة، الفيدرالية، الانفصال). وقد تبنت الفيدرالية عمليا مقررات لجنة الإثني عشر، والتي لم تر النور او التطبيق، وذلك نتيجة لتقاعس الاحزاب الشمالية وحكوماتها، هذا التقاعس الذي وصل ذروته بمؤامرة اغتيال السيد وليم دينق في اواخر الستينات.

وعندما جاء نظام 25 مايو1969 الي الحكم، فانه قد رفع شعارات اللامركزية والحكم الذاتي الاقليمي. وبينما منح الجنوب درجة ما من الحكم الذاتي وفق اتفاقية اديس ابابا 1973، فان كامل السودان قد كان خاضعا لسيطرة حكومة مركزية قوية. ورغم بعض ايجابيات تجربة الحكم الذاتي في الجنوب، الا انها لم تصل درجة الفيدرالية الحقة، بل كانت اشبه بفيدرالية الاتحاد السوفيتي السابق، والذي كان دولة مركزية في المحصلة النهائية تدار من اعلي في اطار نظام مركزي تسلطي، وهو أمر لم يكن ينتظره الا الفشل، لان الفيدرالية لا تنمو علي شجرة المركزية ولا تزهر في جدباء الدكتاتورية.

وقد شهدت فترة الديمقراطية الثالثة عودة الدعوة للفيدرالية، فقد دعا اليها السياسي المخضرم ازبون منديري، كما اختارها مطلبا اساسيا التجمع السياسي لجنوب السودان بقيادة صمويل ارو، وحظيت عموما بدعم كبير وسط القيادات والأحزاب الجنوبية. بالمقابل لم تتبناها في ذلك الوقت الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي كانت تطرح خطا مركزيا في حينها، متأثرة بتجربة الاتحاد

السوفيتي والدول السائرة في فلكه آنذاك، وخصوصا جمهورية اثيوبيا "الاشتراكية".

وقد شهدت نفس تلك الفترة استمرار رفض القوى الشمالية الرئيسية لمطلب الفيدرالية، حيث رفضها نظريا وعمليا حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي، مكرسين موقفهما التاريخي منها، بينما رفضها في وثائق صادرة عنهما الحزب الشسيوعي وحزب البعث، مكررين نفس حجج القوي التقليدية بان الفيدرالية مدخل للانفصال، بينما هما في الحقيقة ينطلقان من نظرتهما المركزية لشكل الحكم، وموقفهما القاصر من لا مركزية السلطة وانسيابها واحترام التعدد الثقافي والعرقي والتفاوت في التطور الاقتصادي، وهي قضايا لا تحلها إلا الفيدرالية .

اما الجبهة القومية الإسلامية، فقد دعت بصورة مفاجئة الي تبني الفيدرالية في وثيقتها البرامجية "ميثاق السودان"، وان كانت دعت الي التدريج في تطبيقها!! وفي ظل دعوة ذلك التنظيم لإسلامية الدولة، والنزعات المركزية فيه، فقد اعتبر المراقبون ان دعوته للفيدرالية انما هي من باب المناورة السياسية ومحاولة للخروج من عزلته، وخلق حوارات ونقاط اتفاق مع بعض القوي السياسية الجنوبية.

الفيدرالية بين نظام "الانقاذ" والمعارضة:

لقد تبني نظام الانقاذ لفظيا الفيدرالية، وذلك سيرا علي خطي الجبهة القومية الإسلامية ووفقا لمفاهيمها، وقد تم هذا التبني في "مؤتمر الحوار الوطني" في عام 1989، ثم اعلن رسميا عن تبني "الفيدرالية" في 1990.

إن فيدرالية الانقاذ ما هي إلا فرية كبيرة، حيث ان ما طبق لا علاقة له بالفيدرالية الحقيقية، فالبلاد ظلت تحكم مركزيا من قبل حكومة مركزية لها كل الصلاحيات، والأقاليم ليس لها سلطات منفصلة او أصيلة، حيث لا تملك حتى

حق اختيار حكامها، ، ناهيك عن اجازة نظامها العدلي وإقامة مؤسساتها المستقلة.

كما انه في ظل اعلان الشريعة الاسلامية كقانون عام للدولة الاتحادية، فان الفيدرالية قد ضربت في مقتل، فالشريعة الاسلامية لا تعرف الفيدرالية، وليس هناك نظام التعدد القانوني في الدولة الإسلامية، كما ليس فيها خيارات للحكم المحلي ولا تأبه للتعدد والتنوع، فحكام الولايات معينون ويستمدوا سلطتهم من ولي الامر الحاكم الاسلامي(الخليفة او السلطان)، كما ان الولاية محصورة بالمسلمين، ولذلك نجد التجارب التاريخية للدول الإسلامية - القديمة والحديثة- قائمة علي المركزية وتمركز السلطات ووحدة القانون وإخضاع الأقاليم للمركز في كل صغيرة وكبيرة.

بالمقابل فقد انتعشت دعوة الفيدرالية وسط قوي المعارضة المختلفة، ففي عام1991 دعا عدد من المثقفين الجنوبيين الي "اعادة تقسيم السودان وفق نظام فيدرالي او كونفيدرالي"، فيما عرف بإعلان ادير. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد انتقلت فجأة من نظرتها المركزية – تحت تأثير انقسام الناصر وانهيار حكم منغستو في اثيوبيا عام 1991- لتتبني طرح حق تقرير المصير، ولتطرح الفيدرالية او الكونفيدرالية كأحد خيارات الحل (في محادثات ابوجا مثلا). طرحت الحركة الفيدرالية والكونفدرالية دون ان تحدد اي خيار تحبذه، ودون ان تشرح ما هو الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية، وما علاقة الفيدرالية بحق تقرير المصير.

من ناحية ثالثة فقد تأسس عام 1994 تنظيم "التحالف الديمقراطي الفيدرالي السوداني" بقيادة السياسي المخضرم احمد ابراهيم دريج، وكان مطلب الفيدرالية هو عظم الظهر لأيدلوجية وبرنامج ودعاية هذا التنظيم. ورغم نجاح التنظيم جزئيا في فترة ما، في خلخلة الولاءات التقليدية وكسب بعض الدعم في مناطق غرب السودان وغيرها، الا انه لم يؤصل الطرح الفيدرالي كما هو متوقع من حزب جعل الفيدرالية همه الاساسي وأودعها في اسمه.

التجمع الوطني الديمقراطي، وهو التنظيم المشترك لقوي المعارضة الرئيسية، طرح الفيدرالية كأحد اشكال تحقيق وتطبيق حق تقرير المصير، وذلك في مؤتمر اسمرا عام 1995. وكالعادة لم يكن التجمع محددا، فقد طرح انه هناك "خيارين لاستفتاء حق تقرير المصير: أ) الوحدة (بما في ذلك الكونفدرالية او الفيدرالية) ب) الانفصال".

الفيدرالية وحق تقرير المصير في اطروحات الاحزاب السودانية:

يلاحظ المتابع ان القوي السياسية الشمالية المختلفة، قد رفضت علي طول تاريخها الطرح الفيدرالي باعتباره يفضي الي الانفصال، بينما اكدت القوي التي طرحت الفيدرالية – بين الجنوبيين أساسا- انها عامل حاسم لبناء وتوطيد الوحدة الحقيقية.

لذلك من الغريب ان نرى، ان هذه القوي والتي رفضت حتى العام 1989 الطرح الفيدرالي، قد عادت وبدون اي مبررات لتقبل في التسعينات بحق تقرير المصير، بل وتقبل ان تكون احد خيارات هذا الحل هو الانفصال، بينما غيب الطرح الفيدرالي – المرفوض لعدد من العقود- ثم طرح – فجأة - كأحد اشكال تطبيق الوحدة (فيدرالية ام كونفيدرالية)، دون ان يشرح ما المقصود بالفيدرالية والكونفيدرالية.

لقد كان هذا الانقلاب الدرامتيكي شاملا لمعظم القوي الرافضة للفيدرالية، سواء كانت الاحزاب التقليدية(الامة والاتحادي) او اليسارية (البعث والشيوعي) او الحركة الشعبية نفسها، والتي لم تطرح الفيدرالية حتى اليوم كأحد اجندتها. بالمقابل فان النظام الحاكم ايضا قد قبل ويا للعجب، مطلب حق تقرير المصير، ووقع اتفاقا بهذا الصدد في اتفاقية فرانكفورت 1991 مع المنقسمين عن الحركة الشعبية، ثم في اتفاقية الخرطوم واتفاقية فشودة مع ا أطراف منهم.

ان القوي التي تعنتت طوال عشرات السنين، في قبول الحل الفيدرالي، قد وصلت في غمضة عين لان تقبل بحق تقرير المصير، وان تعلن صراحة ان احد احتمالاته المقبولة هي الانفصال. نتساءل هنا علام اذن كان رفض الفيدرالية، والتي هي درجة اقل من حق تقرير المصير، ولا تقارن بأي حال مع الانفصال؟ ولماذا اهدرت الموارد والأرواح طيلة هذه السنوات، لكيما يطرح الانفصال اليوم بمثل هذه البساطة؟

نزعم نحن ان معظم هذه القوي لا تؤمن بحق تقرير المصير، ولن تقبل بالانفصال، وان قبولها بهذه المطالب او دعوتها لها امر تكتيكي، تدفعها فيه مصالح آنية .. فالمنقسمين عن قرنق رفعوا شعار الاستقلال لجنوب السودان، ليصلوا الي التحالف مع الحكومة، وقرنق نفسه اضطر وجُرّ جرا الي رفع شعار تقرير المصير، ونظام الانقاذ قبل حق تقرير المصير ليخلق الفتنة في الصف الجنوبي ويضرب دعاة الوحدة بدعاة الانفصال، اما القوي التقليدية واليسارية فهي كالعادة لم تقدم اي تفسيرا كان لانتقالاتها الدرامية.

ان طرح التجمع الوطني في مؤتمر اسمرا لحق تقرير المصير، وطرحه انه هناك خيارين لاستفتاء حق تقرير المصير: أ) الوحدة (بما في ذلك الكونفدرالية او الفيدرالية) ب) الانفصال. قد كان متاخرا حتى عن مؤتمر المائدة المستديرة، والذي قام قبله بثلاثين عاما، والذي طرح الخيارات الثلاثة لمستقبل الجنوب في أ) الوحدة. 2) الفيدرالية. 3) الانفصال.

ان مؤتمر المائدة المستديرة لم يكن دقيقا بالطبع، حين وصف الخيار الاول بالوحدة، وهو يقصد الدولة المركزية، اما مؤتمر اسمرا فقد كان اقل دقة، حيث ربط الوحدة بالفيدرالية او الكونفيدرالية فقط، وحين جعل الثلاثة خيارات خيارين، هما الوحدة والانفصال.

الفيدرالية وتقرير المصير في الطرح الليبرالي:

من الواضح لنا، ان الطرح الفيدرالي هو طرح متوسط ما بين نموذج الدولة المركزية التي كانت سائدة، وما بين خيار الانفصال(دولتين). انه اذن من الغريب علي الذين رفضوا الفيدرالية لعهود طويلة، ان يقبلوا اليوم بخيار الانفصال بهذه السهولة والسرعة.

وفي نفس الوقت الذي تقبل فيه معظم القوي السياسية الفاعلة بخيار الانفصال تحت غطاء حق تقرير المصير، وحين تغيب الفيدرالية بوضعها كأحد تجليات الوحدة، وحين تهمل الطرح الفيدرالي تماما في اطروحاتها، ولا تعود إليه ولا تنشره كأحد الحلول الناجزة بين الجماهير، فإننا نظن انها تتعامل بلا مسؤولية مفرطة تجاه مستقبل البلاد.

ان حق تقرير المصير في ظل سيادة الدولة المركزية، وفي ظل واقع الاحتراب والقتل، وفي ظل سيادة الدكتاتورية، وفي ظل سيطرة القوي العسكرية علي مصائر الجماهير، لا يمكن ان يؤدي إلا الي الانفصال، لأنه سيكون الحل الاكثر سهولة والأكثر استجابة لمصالح القوي العسكرية والدكتاتورية والمركزية حتى (حيث ستدار الدولتين المنفصلتين بأسلوب مركزي)، ولذا فانه لا يمكن ان يمارس في مثل تلك الشروط.

لقد تنبه برنامج الحزب الليبرالي الي ضرورة ان تسبق اطروحة تطبيق الفيدرالية وفق اسس عادلة ودستورية، لمطلب حق تقرير المصير، باعتبار ان طرح حق تقرير المصير في اطار الدولة المركزية السودانية ودون اصلاح هذه الدولة ديمقراطيا وتفويض سلطات واسعة للأقاليم، انما يؤدي بصورة واضحة الي ان تختار بعض الاقاليم الانفصال كخيار لتطبيق حق تقرير المصير، بوصفه حينها السبيل الوحيد لتطبيق مطامحها المشروعة في الحكم الذاتي والاستقلالية وحماية تميزها الثقافي.

كما ان برنامج الحزب قد كان واضحا في ربطه حق تقرير المصير بمواطني الاقليم الفيدرالي، وليس بأي مجموعات عرقية او دينية او ثقافية. ان التقسيم التقليدي للسودان الي سبعة اقاليم هي الشمالي والشرقي والأوسط وكردفان

ودارفور والجنوب ومديرية الخرطوم انما يعتمد علي التجارب التاريخية، والتي تستمد مشروعيتها من التطور الجغرافي والتاريخي والثقافي والإداري لتلك الأقاليم والتي تميزت كوحدات ادارية منذ القرن الخامس عشر.

ان ربط حق تقرير المصير بأي مجموعات عرقية او ثقافية وليس بالتكوينات الفيدرالية انما يهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي لتلك التكوينات وتشظى تلك الاقاليم الي وحدات صغيرة متصارعة باضطراد، تبحث فيها كل مجموعة عرقية عن حق تقرير مصيرها، في سلسلة جهنمية ان بدأت لن تنتهي.

إننا نؤمن بانه بتطبيق الفيدرالية بصورة حقيقية في السودان، وقيامها في اطار من الديمقراطية الواسعة، فان كثيرا من الاحتقانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ستنحل، وان دعوات الانفصال المختلفة ستختفت، وان حق تقرير المصير سيظل حقا نظريا مجردا، لن تلجأ اليه الاقاليم ما دامت المؤسسات الديمقراطية قائمة، والنظام الفيدرالي مستقرا .

الشروط الاساسية لإقامة النظام الفيدرالي في السودان:

هناك شروط اساسية لا بد منها في تقديرنا، لكيما يقوم النظام الفيدرالي في السودان، ولكيما يعبر حقيقة عن تطلعات المواطنين وتنزيل السلطة الي الاقاليم :

- ✓ قيام النظام الفيدرالي في ظل نظام سياسي ديمقراطي:

لا يمكن ان يقوم النظام الفيدرالي في ظل نظام شمولي او اوتوقراطي، ولذلك فان الديمقراطية هي الشرط الاساس للفيدرالية الحقة. نقصد بالنظام الديمقراطي هنا النظام البرلماني الدستوري، والذي لا يكتفي بالتعبير عن مصالح وتطلعات الأغلبية بل يحمي حقوق ومصالح الاقليات.

- ✓ نص الدستور علي النظام الفيدرالي وتحديده لملامحه:

ينبغي ان ينص الدستور الاتحادي علي النظام الفيدرالي باعتباره شكل الحكم في الدولة، وان يحدد الدستور بدقة وجود اكثر من مستوي للحكم في الدولة، اي مستوي الاتحاد الفيدرالي والأقاليم، وان يحدد صلاحيات كل من الاقاليم والاتحاد الفيدرالي بصورة واضحة لا تقبل التسويف.

- ✓ التنظيم الحيادي (الرضائي) للمجتمع والدولة:

ضرورة قيام الدولة في مستواها الاتحادي علي اسس الرضائية بين الاقاليم المختلفة، وعلي اتباع الحيادية فيما يتعلق بالتمايزات الثقافية والدينية والعرقية، ويعني ذلك الاعتراف بالتعدد القومي والثقافي والديني في السودان، وضمان مساواة الاديان والمعتقدات امام القانون وإتاحة حرية الدين والضمير.

- ✓ تميز سلطات الاقاليم ومبدأ عدم التنافي:

ضمان تمتع مؤسسات الاقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي بسلطات خاصة بها، لا تتغول عليها الحكومة الاتحادية، والنص في الدستور علي عدم امكانية الغاء سلطات الاتحاد او سلطات الاقليم الفيدرالي لوجود او صلاحيات او قوانين بعضها البعض.

- ✓ تحديد وتوازن السلطات بين الاقاليم والمؤسسات الاتحادية:

ضرورة تحديد السلطات بصورة قاطعة وتوزيعها في داخل كلا اقليم إتحادي، وفيما بين مؤسسات الاقليم والمؤسسات الاتحادية، بحيث لا تتغول علي بعضها البعض ولا تتضارب بل تتكامل وتتناسق.

سمات ضرورية لنجاح التجربة الفيدرالية السودانية:

رغما عن الطابع المشترك العام للحكم الفيدرالي، فان تطبيقه في مختلف البلدان يكتسي بسمات خاصة، يكتسبها من تاريخ وظروف البلد المعني، وفي هذا فإننا نقترح التطبيقات الاتية كسمات لا بد منها لضمان نجاح التجربة الفيدرالية في السودان:

- ✓ ضرورة التقبل الطوعي للنظام الفيدرالي بواسطة ممثلي الاقاليم السودانية المختلفة، وتوثيق ذلك التقبل في صورة اعلان اقليمي بالدخول في الاتحاد الفيدرالي، وبلورة ذلك في وثيقة اعلان الاتحاد الفيدرالي.
- ✓ ضرورة اتباع نظام الرئاسة الدورية في مجلس الرئاسة الفيدرالي، وذلك لتمثيل كل اقليم فيدرالي علي المستوي السيادي ترسيخا للاتحاد الفيدرالي والروابط الوطنية.
- ✓ تقليص سلطات الحكومة الفيدرالية الي الحد الأقصى، بما تشمل الدفاع والتمثيل الخارجي والسياسة النقدية، وتوسيع سلطات وصلاحيات الاقاليم الفيدرالية الي الحد الأقصى، فيما عدا ذلك.
- ✓ ضرورة وجود قوانين اساسية او دساتير محلية داخل كل اقليم فيدرالي، تضمن حكم القانون واحترام الحقوق الاساسية للمواطنين والمساواة امام القانون بين مواطني الاقليم وبقية مواطني الاقليم الفيدرالي.
- ✓ قيام النظام العدلي والقضائي علي مستويين: مستوي الاقليم ومستوي الاتحاد الفيدرالي، وضرورة تحديد الدستور لتلك القانون التي تخضع لسلطات التشريع في الاقليم او سلطات التشريع علي المستوي الاتحادي.
- ✓ تخفيف تكاليف جهاز الدولة وتبسيط مؤسسات الدولة وخصوصا علي المستوي الاتحادي، وتمويل سلطات الاتحاد الفيدرالي من الضرائب الفيدرالية ومن بعض مدخولات الموارد القومية كالتعدين، مع ضمان تمتع الاقاليم بثرواتها الاقليمية بما لا يقل عن50% من مدخولاتها علي الاقل.
- ✓ تبعية اجهزة الشرطة والأمن والسجون وحرس الصيد وغيرها من الاجهزة البوليسية لسلطات الاقليم الفيدرالي، مع تكوين جهاز شرطة

فيدرالي وجهاز امن فيدرالي عاليان التجهيز و الخبرات يكونان مسؤولان عن الجرائم الفيدرالية الكبرى، وتوزع وحدات صغيرة منهما في مكاتب علي الاقاليم.

- ✓ خضوع الجيش وحرس الحدود لسلطات الاتحاد الفيدرالي، وإعادة توزيع الوحدات العسكرية بإبعادها من العاصمة وتوزيعها وظائفيا علي الأقاليم ومنع استخدام الجيش في اي مهام امنية او بوليسية.

2004-09-1

المراجع:

1. مشروع البرنامج السياسي العام للحزب الليبرالي السوداني.
2. ابراهيم علي ابراهيم المحامي: "الحرب الاهلية وفرص السلام في السودان"- دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع – القاهرة - 2002.
3. مادة "فيدرالية" في انسكلوبيديا ستانفورد للفلسفة.

لأهلنا البجا وعموم اهل الشرق قضية

-علي هامش البيان المشترك لمؤتمر البجا وتنظيم الاسود الحرة-

نقلت الاخبار انسحاب تنظيمي مؤتمر البجا والأسود الحرة من منبر القاهرة التفاوضي، وذلك احتجاجا علي محاولات التهميش لقضية شرق السودان في

التفاوض، من قبل التجمع الوطني الديمقراطي، وأعلنوا عن موقفهم في بيان مشترك نشروه بتاريخ 22 اكتوبر 2004م.

مما لا شك فيه ان لأهلنا البجا وعموم اهل شرق السودان قضية، فرغم ان الاقليم غني بموارده، من الذهب والمعادن والثروة الحيوانية والزراعية، وكذلك رغم اطلاله علي المنفذ البحري للسودان، ووجود ميناء بوتسودان وغيره من المواني فيه، ورغم تمتعه بجمال الطبيعة الخلاب، والتي سطعت نماذجه في مرتفعات اركويت وسهول توتيل وغيرها، مما يؤهله ليصبح اقليما جاذبا للسياحة الداخلية والخارجية، فان مواطني الاقليم يعانون الأمرين، من سيادة المرض والفقر ومحاولات التجهيل، وهو ثالوث غير مقدس يعتقل امكانيات تطور الاقليم ورفاهية اهله.

اما الامراض فإنها في ظل انعدام اي رعاية صحية فقد انتشرت في بوادي ومدن الإقليم، خصوصا الامراض المستوطنة والأمراض المتعلقة بسوء التغذية، ومن ذلك مرض السل الذي قضي عليه في كل العالم، ولا يزال يعشعش في شرق السودان

اما الفقر فيسود ليس لان اهلنا البجا او عموم اهل شرق السودان كسولون كما يقول البعض من المغرضين، وإنما لان النخب الحاكمة في الخرطوم قد نزعت من يدهم معظم امكانيات الكسب الشريف، وحاصرتهم في رزقهم وفشلت في بناء البني التحتية لكيما يمارسوا حياتهم ويطوروا واقعهم، وذلك في وجود موارد ضخمة لبناء تلك البني التحتية من عوائد الميناء او ذهب الشرق الخ. كل ذلك في اطار خط تلك النخب الهادف الي افقار الشعب البجاوي وعموم اهل الشرق، لكيما يظلوا تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية.

اما محاولات التجهيل فتتلخص في اهمال الدولة والنخب الحاكمة لتوفير المدارس لأبناء وبنات الشرق، وفي النظام التعليمي الذي يحتقر ثقافة المنطقة وعموم ثقافات الأقاليم، وفي محاربة المتعلمين من البجا وعدم اتاحة الفرصة لهم في جهاز الدولة ومؤسساتها، مما تم رصده في دراسات مختلفة.

نقول ان هذا النهج هو نهج كل النخب القديمة الحاكمة، من طائفيين وعسكريين وعقائديين ـ من اليمين واليسار ـ ، وان هذا النهج قد تبناه النظام الفاشي الحاكم وسار به الي نهاياته القصوى، وضد هذا النهج انتفض وثار مؤتمر البجا وتنظيم الاسود الحرة، وسجلوا اروع النضالات السياسية (والعسكرية) ضد هذه القسمة الضيزى !

أن يحاول الان الطائفيون والانتهازيون في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي تهميش البجا وعموم اهل شرق السودان، فهذا يدلل علي انهم لم ينسوا شيئا ولم يتعلموا شيئا من تجربتهم المريرة، ويؤكد ما ظللنا نطرحه ونحذر منه، بان القوي القديمة في التجمع ساعية الي عقد صفقة لقياداتها مع النظام، لا يستفيد منها ابناء الشعب السوداني في المركز او الاقاليم.

انني هنا أُ ّحي الموقف اعلاه لتنظيمي مؤتمر البجا والأسود الحرة، وادعوهم الي التمسك بقضيتهم العادلة وهي قضية تنمية وتطوير الاقليم، وضمان حق ابناؤه في الحكم علي المستوي الاقليمي والمركزي، وتحقيق اللامركزية في الحكم عبر النظام الفيدرالي، وتطوير ثقافات المنطقة وحمايتها.

ان قضية مواطنينا في الشرق عادلة، وان مطالب ممثليهم من التنظيمين المذكورين وغير هذين التنظيمين عادلة ومنطقية وموضوعية، وهي تحظي بدعم كل الشرفاء والحلفاء.

2 نوفمبر 2004

السودان بين خطر التفكك وضرورة البديل الديمقراطي

نص المساهمة الرئيسية في لقاء الحزب الليبرالي السوداني بالسودانيين

في النادي السوداني ببرلين مساء 27 نوفمبر 2004

ترحيب وشكر:

في البداية ارحب بكل الحضور الكرام باسمي وباسم اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الليبرالي السوداني وكافة اعضائه ومؤيديه، في هذا اللقاء المخصص للتعارف والتعريف. التعارف بكم باعتباركم شريحة هامة من شرائح السودانيين بالمهجر، والتعريف بالحزب الليبرالي السوداني باعتباره حزب ناشئ جديد علي الساحة السياسية السودانية، لا يعرف الناس عنه الكثير.

ان حزبنا كما جاء في التقديم لهذه المساهمة، حزب جديد تأسس في العام الفائت، ولكنه رغم حداثة عهده يتعامل مع القضية السودانية بكل جدية، ويحاول ان يخاطب المواطنين بكل ما فيه يده من اشكال – ضعيفة حتى الان – للتواصل، وفي هذا الاطار يتم هذا اللقاء، والذي هو جزء من سلسلة لقاءات يقيمها قسم اوروبا بالحزب، في عدد من العواصم الأوربية في مخاطبة بنات وأبناء المهجر السوداني في هذه المرحلة.

لقد اهتم حزبنا بقطاع المهجر والمهاجرين، وذلك لان ظروف السودان قد اجبرت ملايين من المواطنين علي الهجرة والاغتراب واللجوء، وغالبية هؤلاء المواطنين مرتبطين وجدانيا ومصيريا بالسودان، وبذلك فانه علي كل حركة جادة بقضايا الوطن ان تهتم بهذا القطاع المؤثر، وذلك عبر اهتمام حقيقي بقضاياهم وإسهامهم، وليس فقط بطلب الدعم منهم عند الحاجة، وإهمالهم عند الوصول للسلطة ومواقع القرار.

في خضم هذا الترحيب لا انسي ان اسجل صوت شكري لإدارة النادي السوداني ببرلين، لإتاحتها هذه الفرصة للمخاطبة، وأتمني ان لا يكون هذا اللقاء اخر اللقاءات في هذه الصالة العامرة.

طبيعة اللقاء ومحاور النقاش:

اخترنا ان نسمي هذا اللقاء حوار مفتوحا، وليس ندوة او محاضرة، باعتبار ان ما نطرحه هنا هو وجهة نظر حزبنا، وليس الحقيقة المطلقة، حيث لا حقيقة مطلقة في عالم اليوم، وحزبنا ينطلق من مبدأ نسبية الحقائق والابتعاد عن المصادرات الايدلوجية، ويطرح بدلا من التفكير الايدلوجي منهج التفكير التطبيقي، اي طرح المشكلة والبحث عن حلول تطبيقية لها، عبر ورش العمل وتراكم التجارب والخبرة العالمية، في ممارسة تتجاوز الشعارات العامة والأحكام اليقينية المطلقة.

في هذا الاطار فان حزبنا بعد ان صاغ برنامجه السياسي العام، قد قام ويقوم بنقاش وتطوير بعض نواحي البرنامج، في برامج تفصيلية يطرحها ويطورها، فكان ان طرح برنامجا تفصيليا لحل ازمة دارفور، وأوراقا لإصلاح قانون الاحوال الشخصية، و عن اصلاح التعليم، وعن الفيدرالية، ويواصل عمله في تطوير العديد من البرامج التفصيلية المتعلقة بمختلف قضايانا الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والثقافية.

اخترنا اليوم للقائنا هذا ان يدور في ثلاثة محاور، تندرج تحت العنوان الرئيسي للندوة، وهي المحاور التالية:

- ✓ الحروب الاهلية في السودان ومآلاتها.
- ✓ إتجاهات التفكك ونوازع الوحدة.
- ✓ البديل الديمقراطي: إمكانيته ومساراته.

اختيارنا لهذه المحاور، يأتي في اطار اهميتها في سياق الازمة السودانية الشاملة، والتي اوصلت السودان الي خيار ان يكون او لا يكون، وكون ان أي

مقاربة لحل هذه الأزمة، لا يمكن ان تتجاهل هذه المحاور المهمة، والتي تمسك بعضها برقاب بعض، وتجعل لها اهمية قصوى في اطار الحالة السودانية الماثلة.

الحروب الاهلية في السودان ومآلاتها:

نتحدث ونكتب عن الحروب الاهلية في السودان، كحزب ليبرالي سوداني، وذلك لان واقع الحرب قد تجاوز مسرحها التقليدي في جنوب الوطن، واتسعت رقعة الحرب تحت هذا النظام الي مناطق جديدة، شملت جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة، وشرق السودان، ودارفور، وتكاد تبدأ في شمال كردفان، ولا تسلم بقية المناطق من اثارها وإمكانية انفجارها.

هذه الحروب هي نتاج عوامل متعددة، وليست نتيجة عاملا واحدا بسيطا، اقتصاديا كان ام ثقافيا ام عرقيا، كما تحاول ان تصورها القراءات المبتسرة، فجذورها غائصة عميقا في التطور غير المتوازن في السودان، وفي نهج التسلط والدكتاتورية، وفي الاستعلاء العرقي والإقصاء الاجتماعي،وفي دعوات المركزية الدينية، وفي غيرها من العوامل التي تكون لب محاور الازمة الشاملة للكيان السياسي السوداني.

ان التفسير المختصر لهذه الحروب يكمن كما طرح جل الباحثين في انها حروبا للموارد والهوية: اي حروبا حول الموارد الضعيفة وطريقة توزيعها الافقي والرأسي الضيزى (اي التفاوت الصارخ في توزيعها بين الاقاليم والأفراد)، وكذلك حول مشكلة الهوية السياسية والثقافية للسودان وخياراته الاستراتيجية كمجتمع ودولة.

ان هذه الحروب بذلك فهي نتيجة مباشرة، لانعدام وجود وتطبيق مشروع حقيقي للنهضة السودانية، يقوم بتطوير وتفجير الموارد الكامنة، من طبيعية وبشرية، ويبني النظام السياسي التداولي المستقر، ويوطد من المجتمع المدني،

وينطلق بالسودان من قيود التخلف والتفكك الي افاق التطور والانصهار والترابط.

ان هذه الحروب اذ انطلقت كنتيجة للازمة السودانية، ولانعدام هذا المشروع الوطني للنهضة، ولفشل النخبة في ادارة حوار بين مختلف القوي والأقاليم والمصالح السودانية، في اطار سلمي ومدني، الا انها مع الزمن فقد تحولت من نتائج للأزمة، الي عوامل جديدة لتعميقها وإعادة إنتاجها. بل انها قد اصبحت الاداة الرئيسية لإعادة انتاج الازمة وتوزيع الادوار حولها.

اننا نعتقد ان الاهدار الهائل لكل الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، والآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية المخربة لواقع الحروب الاهلية المشتعلة، تفترض ان يكون هدف ايقافها واجب الساعة، وان يتم هذا الايقاف مع مقاربة حقيقية لأسبابها وجذورها، وذلك حتى لا تعود وتنطلق من جديد، بعد فترة تسكين وتوقف بسيطة. ويؤمن حزبنا ان ايقاف الحروب الاهلية لن يتم بدون المساهمة المدنية للمواطنين السودانيين ، المتضررين الحقيقيين من هذه الحروب، في آلية ايقافها وتفكيك اسبابها.

من هذا المنطلق فان حزبنا قد وضع واجب وقف الحروب الاهلية كاول بند في برنامجه السياسي العام، وقد دعم ويدعم اي جهد لإيقاف هذه الحروب، ورحب ويرحب بكل اتفاق وإعلان لوقف اطلاق النار، ويضع كل جهده مع نقليص رقعتها، وعدم انتشارها، ويرفض طريق العمل العسكري اداة لحل الازمة السودانية، لأنه لن يضيف لها غير ازمات جديدة،وهو يخدم في المحصلة تلك القوي التي خلقت الازمة وتتعيش عليها.

عوامل الطرد والتفكك :

يعاني السودان من مجموعة من عوامل الطرد والتفكك، تدفع به تدريجيا نحو التحلل والانقسام وتهديد استمراره كدولة موحدة، فما هي اهم هذه العوامل :

1. عوامل التفكك الجغرافية: يعاني السودان من تفكك جغرافي واقتصادي، ينبع من كبر حجم مساحته وانعدام الترابط بين الاقاليم المختلفة. هذا الواقع يتمثل في ضعف انظمة المواصلات والاتصالات في السودان.

2. عوامل التفكك الاقتصادية: كما يعاني السودان منعوامل تفكك اقتصادية، تنبع من تخلف البنية الاقتصادية،وانقسامها الي قطاعين حديث وتقليدي، ان التفكك الاقتصادي يتجلى في تفكك الاسواق الداخلية وعدم وجود سوق داخلي مترابط بين الاقاليم المختلفة ووجود مجموعات اقتصادية مختلفة خارج اطار السوق.

3. عوامل التفكك الاجتماعية: أدي العاملان اعلاه، اي التفككين الجغرافي والاقتصادي، الي تفكك السودان اجتماعيا وعدم التداخل الكافي بين المجموعات العرقية والثقافية والدينية والاجتماعية الخ، الامر الذي عطل الاندماج الاجتماعي وتكون مفاهيم التعايش السلمي والمجتمع السوداني الموحد.

4. التفكك الثقافي والنفسي: في ظل واقع الامية وضعف التعليم، وبالترابط مع لعوامل أعلاه، فقد تفككت السودان ثقافيا الي مكوناته الأولى، القبلية والدينية والعنصرية، كما تفكك مواطنوه نفسيا نتيجة للإحن والحروب المختلفة، الامر الذي يؤدي الي تعميق عوامل التفكك الموضوعية بآخرى ذاتية، لا تقل عنها خطورة، ان لم تكن تفوقها في الاثر والخطر.

هذه العوامل لم تأت من فراغ، وليست هي قدر علي السودان او غيره من الدول المشابهة له في البنية الاجتماعية والسكانية الخ ، وإنما هي نتيجة عملية لنهج التطور الذي كان سائدا في السودان، والذي من اسبابه الرئيسية:

1. انعدام اي مشروع شامل للنهضة الوطنية في السودان، يكون مبنيا علي اسس القومية السودانية ومستهدفا تعزيز الوحدة الوطنيةو والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لأقاليم البلاد وقومياتها. في المقابل فان اغلب

المشاريع التي طرحت كانت اما مشاريعا طائفية تقليدية، او مشاريعا عقائدية مبتسرة، وكانت تقوم كلها علي اقصاء فئات اجتماعية بعينها علي اسس طائفية او طبقية او دينية.

2. نمط التطور الاقتصادي المأزوم والتابع، والذي تتحكم فيه الدولة بدرجة كبيرة في توزيع الفائض الاقتصادي، ولا تبذل اي جهود لتطوير مفاصل الاقتصاد وتطوير الثروة القومية والفردية. ان هذا النهج ادي الي سيادة منهج الاستهلاك بدل الإنتاج، والي احتلاب ضرع الدولة من قبل النخبة السائدة، وتوزيع الريع بوصفه عاملا لإعادة انتاج علاقات السلطة، والي الافقار المتزايد لقطعات واسعة من المواطنين،الامر الذي ادي الي استمرار وتعميق اغترابهم السياسي والنفسي عن الدولة السودانية .

3. انطلاق واستمرار الحروب الاهلية كأهم عوامل التفكيك، وكما قلنا فان الحرب اذا كانت نتاجا للواقع السوداني، فإنها قد اصبحت في النهاية عاملا وسببا اضافيا للازمة.ان الحروب الاهلية باستنزافها للاقتصاد المتخلف اصلا، وبإتاحتها الفرصة للدعاية الحربية والاستقطاب حولها، وبما زرعته من احقاد وضغائن وما خلفته من مآسى، تكاد تكون احد الاسباب الاساسية في انتاج وإعادة انتاج عوامل التفكك النفسي والاجتماعي بين مختلف سكان السودان.

عوامل الربط ونوازع الوحدة وطريق الاصلاح:

في مقابل ما سردناه اعلاه، فان هناك عواملا للربط والجذب ونوازعا للوحدة، مضادة لعوامل الطرد والتفكك، تكمن في البنية السودانية ويمكن تطويرها وتحفيزها، في اطار مشروع اصلاحي يبحث عن ضمان وحدة الدولة السودانية وتطور البلاد ومصالح المواطن السوداني وضمان حقوقه الاساسية.

من عوامل الجذب يمكن ان نذكر التالي:

- ✓ النزوع التاريخي نحو التوحد في اطار دولة سودانية موحدة: هذا النزوع يمكن ان نجد له مؤشرات قديمة في مختلف الممالك السودانية، والتي

كانت تسعي لتوحيد المجموعات القومية والتكوينات السياسية الموجودة في رقعة السودان الحالية. وإذا كانت الخريطة الحالية للسودان موروثة اساسا من زمن الاحتلال التركي – المصري 1821-1885، ومن بعد الاحتلال الانجليزي –المصري 1898-1956 ، فان كامل التطور السياسي عشية الاستقلال وفي الدولة السودانية ما بعد الاستعمارية، قد عززت هذا النزوع ودعمت منه.

- ✓ تكون بذرة القومية السودانية: هذه البذرة التي يمكن ان نقول ان ثورة 1924 كانت افضل تجل لها، حيث تحدث علي عبد اللطيف عن مطالب الامة السودانية، وكان معتقلي الثورة يردون علي السؤال عن جنسهم انهم سودانيين . ان هذه البذرة يمكن ان نجدها في اتفاق معظم السودانيون علي سودانيتهم رغم الاختلافات العرقية والثقافية والدينية الخ ، بل وتطلع مختلف المجوعات الي اثبات وتأكيد اصلها السوداني الاصيل .
- ✓ دعم المجتمع الدولي لاتجاهات الوحدة: وذلك انه في العالم الذي يتجه نحو الوحدة والتعاون وإنشاء الكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، فان اتجاهات الانفصال والتفكك تكون اتجاهات رجعية وليست تقدمية، ولذلك نجد دعم المجتمع الدولي والاقليمي – الاتحاد الافريقي - لاتجاهات الوحدة اكثر من دعمه لاتجاهات التفكك والانفصال.

إلا ان هذه الاتجاهات لا تكون وحدها كافية، اذ انها اتجاهات عامة وفوقية وتاريخية، قد لا تكون لها القوة الكافية للصمود في مواجهة اتجاهات التفكك، لو لم تدعم ببرنامج اصلاحي واعي، يهدف الي تصفية عوامل التفكك ودعم عوامل الترابط والجذب والوحدة، وهذا البرنامج الاصلاحي نراه في التالي:

- ✓ استشراف مشروع شامل للنهضة الوطنية الشاملة: هذا المشروع يهدف الي بناء السودان الموحد وتطويره وتنميته ليقف وسط الامم والشعوب، وينهض بمواطنيه وشعوبه. هذا المشروع يقوم علي دعم النمو

الاقتصادي الكبير وإطلاق العمل الحر وبناء اقتصاد مترابط قائم علي الانتاج والكسب، لا علي الاستهلاك وتوزيع الامتيازات، كما يرتكز علي انشاء دولة مدنية ديمقراطية، وعلي استشراف نهضة ثقافية تخرج بالبلاد من اسار التخلف العلمي والتقني والاجتماعي .

- ✓ الوحدة في التنوع: من العوامل الاساسية لقيام ونجاح هذا المشروع هو احترام التنوع السوداني، وبناء الوحدة السودانية في وعبر التنوع الثقافي والديني والعرقي والاجتماعي . هذا الاحترام لا يقوم علي الاعتراف الشكلي بالتنوع، بل علي استغلاله كعامل لتخصيب الثقافة السودانية والاقتصاد السوداني، وعلي التعامل الايجابي معه كمصدر قوة وإثراء، لا مصدر ضعف في مسار تكون الامة السودانية وبناء الدولة السودانية الديمقراطية والمدنية.
- ✓ الدولة المدنية الديمقراطية: باعتبارها الضمانة الاساسية لإدارة الصراعات في اطار سلمي ومدني . ان هذه الدولة يجب ان تكون بسيطة وخفيفة وقريبة من المواطن، تضطلع بالمهام الاساسية للدولة من حفظ الامن وتوفير الشروط الاساسية للتنمية، وترفع يدها عن نشاط المجتمع المدني والنشاط الحر للأفراد ، وتدعم الحريات العامة والشخصية في مختلف المستويات السياسية والاجتماعية.
- ✓ الفيدرالية واللامركزية: ولكيما تقوم هذه الوحدة في التنوع، فلا بد من تبني النظام الفيدرالي كعامل اساسي لاحترام التنوع ولتقريب السلطة الي المواطنين وإنهاء اغتراب المواطن عن الدولة السودانية وإنهاء هيمنة المركز علي الاقاليم وعلي مقدرات البلاد. ان الفيدرالية تشكل لنا الحل الاساسي ما بين دعوات الانفصال من جهة، ودعوات المركزية القاتلة من الجهة الاخرى.
- ✓ علمانية الحياة السياسية والاجتماعية: اذ لا يمكن ان تتم اقامة دولة مدنية واحترام التنوع دون تبني العلمانية كنظام عام للقيم في الفضائين السياسي والاجتماعي. ان مختلف دعوات المركزية الدينية والتسلط

اللاهوتي والانغلاق الطائفي يجب ان تصفي مرة واحدة والي الابد من السياسة السودانية اذا ما اردنا للسودان التطور والوحدة والاستقرار.

- ✓ تفجير طاقات البناء :وذلك عن طريق فك القيود علي المبادرات الحرة للأفراد وان تكف الدولة عن احتلاب فوائضهم وتشجيع اليات السوق الحر وذلك بما يستوعب الطاقات المعطلة ويصرفها الي الانتاج والمبادرة والبناء بدلا من الانخراط في الحرب والتخريب (مثال المناطق الحرة التي اقترحها حزبنا علي الحدود حلا لمشكلة التهريب وتطويرا للأقاليم البعيدة ذات الموارد الاقتصادية الضعيفة)

البديل الديمقراطي ومساراته:

هذا المشروع الوطني للنهضة، لا يمكن بناؤه الا عبر بديل سياسي ديمقراطي، يطرح امكانية تحقيقه كهدف ممكن، ويحشد الطاقات له في ظل ظروف أحسن فما هو هذا البديل الديمقراطي وما هي مساراته؟

هذا البديل الديمقراطي هو الطرح السياسي للقوي الليبرالية والديمقراطية والعلمانية لحل الازمة السياسية الماثلة، وهو بديل يرفض من جهة طريق الحرابة، اي الحل العسكري للازمات السياسية، كما يرفض طريق التسوية، اي الاتفاقات الفوقية التي لا تحل جذور الأزمة، وتعيد سيطرة القوي المهيمنة، بل وتعطي شرعية للنظام القائم وعلاقاته المريضة، للاستمرار في الحكم لعدة سنوات قادمة، وان يصبح هو وعلاقاته احد العوامل المهمة في السياسة السودانية.

اننا نرفض ان تُكافأ القوي التي خلقت الازمة وأعادت إنتاجها، بالسماح لها بان تتفق سياسيا من خلف ظهر المواطنين،وتعيد تقسيم الاسلاب والامتيازات والأموال فيما بينها، بعيدا عن رأي المواطن ومصالحه، ومن هذا المنطلق فرغم ترحيبنا بوقف الحرب ووقف اطلاق النار، الا اننا نرفض ربطها بأي تسويات سياسية طويلة المدى، تكافئ القوي التي انتجت الازمة،وهي هنا في المقام الاول النظام الديكتاتوري الحاكم.

اننا نري ان تبلور البديل الديمقراطي مرهون بالشروط الاساسية التالية:

- ✓ نهوض المجتمع المدني ومؤسساته: فلمدة طويلة كان المجتمع السياسي في السودان مسيطرا علي المجتمع المدني وقامعا له، وكانت مختلف المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقهر او توظف سياسيا. ان المجتمع الحديث والدولة الحديثة لا يمكن ان تنهض إلا عبر جناحين: مجتمع سياسي ديمقراطي ومجتمع مدني مستقر. وقد آن الاوان لنهوض المجتمع المدني السوداني ولعبه دورا في الحياة العامة، بما فيه اصلاح المجتمع السياسي.
- ✓ اصلاح الحياة السياسية وضرورة الفرز فيها: مما لا شك فيه ان عدم تبلور البديل الديمقراطي انما يرجع في المقام الاول للحالة البائسة للمؤسسات السياسية السودانية، وعلي رأسها الاحزاب السياسية، ولحالة الضبابية والتحولات المفاجئة في المواقف وانعدام البرامجية وممارسة الاستهبال السياسي، من قبل اللاعبين الاساسيين في الساحة. ان البديل الديمقراطي لن يتبلور إلا علي يد مؤسسات سياسية حديثة وديمقراطية، كما انه لن يتبلور إلا بممارسة فرز حاد بين القوي الديمقراطية والليبرالية والعلمانية من جهة، وبين المعسكر التقليدي التسلطي الفاشي من الجهة الاخرى.
- ✓ شعبية البديل وجماهيريته: ان مختلف البدائل المطروحة، وخصوصا البديل الحربي وبديل التسوية، انما تتم بعيدا عن الجماهير ورقابتها ومشاركتها، وتقرر القرارات المصيرية فيها من وراء الكواليس، وتسيطر عليها عناصر حزبية ديناصورية لا شرعية ديمقراطية لأغلبها. ان البديل الديمقراطي انما يولد وينمو وسط الجماهير ورقابتها وعبر المشاركة الواعية للأفراد والقوي المستقلة وتجمعات النساء والشباب وجماهير المناطق المهمشة ومختلف القوي التي لا تجد لها مكانا وسط علاقات الصفوة والنخبة المهيمنة علي المشهد السياسي السوداني.

ان حزبنا قد خطا خطوة في اتجاه هذه البديل،وذلك عبر بلورة برنامجه العام، وعن طريق افتراع العديد من البرامج التفصيلية، وعن طريق البدء في بناء مؤسسة سياسية بديلة، وكذلك عبر فتح العديد من القنوات مع الاحزاب والتنظيمات الديمقراطية واللليبرالية، ومع القوي الجديدة ومؤسسات المجتمع المدني، وأيضا عبر المخاطبة الجماهيرية المستمرة، في حدود إمكانياته، علي قاعدة من الشفافية والوضوح والمبدئية.

علي مستوي اخر فان حزبنا قد ارسل اول الاشارات في طريق بناء هذا البديل،عبر توقيعه علي وثيقة "خارطة الطريق لإسقاط النظام الديكتاتوري القائم"، وهي مبادرة اذا كتب لها النجاح، فإنها ستساعد في تبلور القوي الديمقراطية والليبرالية، كيما تطرح بديلها وطريقها الثالث، ما بين طريق الحرابة المؤلم والمدمر، وطريق التسوية الفوقية والمساومة الانتهازية الذي يعيد انتاج الازمة علي مستوي آخر، ولا يحلها إلا الي حين .

----

*تمت صياغة هذه المساهمة للنشر علي قاعدة رؤوس الاقلام المكتوبة تحضيرا لللقاء والمادة الشفهية التي قدمت في ذلك اللقاء .

نشر في موقع الحوار المتمدن

2004-12-5

الخِدعة الكبرى

-1-

في الرواية الاسطورية ان احد المحتالين ذهب الي ملكا ما، وأقنعه ان له رداءا لا مثيل له في الجمال والفخامة، لدرجة انه لا يري بالعين المجردة للأغبياء والأجلاف. صدق الملك العيي هذا الاحتيال، فهو ايضا نصاب ومحتال ولكنه ككل محتال يصدق بعضا من الكذب المزوق، وصفقت الحاشية للمحتال في احتيالها الابدي وكلبيتها السرمدية، وتابعت مراحل صناعة الثوب الوهمي خطوة خطوة، وأُغدقت علي المحتال آلاف الدنانير، واحيط بآيات الثناء والتقدير، حتى اتي يوم اكتمال الثوب ، ويا له من يوم عظيم، حيث البس المحتال الملك رداء الوهم، وخرج الملك في موكب مهيب ليري الناس الثوب القشيب، وهو يعرض بينهم بعريه الفاضح.

اصاب الناس ذهول عظيم، فهم لا يروا ثوبا وانما ملك يتمخطر في عريه وحاشية تصفق وتمدح في الثوب المزعوم، وشعراء ينسجوا القصائد المفخمة وموسيقيين يلعبوا بالاتهم وحواة وبهلوانات يقدموا عروضهم وحيلهم الصغيرة، فاليوم يوم عيد وهو يوم اكتمال الثوب القشيب الذي لم ير مثله بشر، والذي لم تلبسه من قبل لا انثي ولا ذكر.

سكت معظم الناس في ذهولهم، فهم لا يروا الثوب ولكنهم في تواضعهم عزوا الامر لبلادة وجلافة فيهم، كيف لا والكتاب والشعراء والوزراء والفقهاء والعلماء يمدحون الثوب العظيم ويتغزلون في نسجه الماهر ومادته النادرة ؟ هل يعقل ان يكون كل هؤلاء الا صادقين، وان عدم رؤية الثوب من هذا الانسان البسيط او الانسانة البسيطة، لا ينبع إلا من جلافة اصابت روحه او غشاوة غطت عيناه، والملك وحاشيته والمطبلون يروا كل شي وهم به جد معجبون؟

ثم كان ان قطعت الصمت القاتل طفلة.

-2-

لا يزال بنا الحال منذ ان كانت بلادنا الحديثة، ان تربص بنا ملوك محتالون، وحاشية مرائية، وعلماء كذبة، ورواد ما فتئوا يكذبوا اهلهم، وحواة ومهرجين يتبعون كل كاذب وزنيم، ومتخصصين في التزوير والتدليس، ومهرة حذقة في الاحتيال والتدجيل، يريدوا ان يخدعوا الناس وهم لا يخدعون الا أنفسهم، لان الحق يظهر ولو بعد حين، وساعة الباطل ساعة، وساعة الحق الي قيام الساعة.

كانت اول خدعاتنا هي سيطرة السامريين علي حياتنا العامة، ممن مزقوا الوطن علي اساس الانتماء الطائفي والديني، وجعلوا من الدين واسم السلف العظيم، مطية للمال والكرسي، يبغوه لا لخير يعم الجميع،وانما لمصلحة ترجع للذات والأسرة والاقربين، يدفعهم في ذلك مرات ويدعمهم مرات آخرين: مثقفين مهترئيين باعوا امانة الكلمة وشرف القلم وقيمة العلم بثمن بخس دراهم معدودات، وببهرج من سلطة زائلة جلسوا عليها يوما او بعض يوم.

لم يكن غريبا إذن، ان ندخل دائرة الامم الحديثة علي جناح شعارات زائفة، من نوع : تحرير لا تعمير، وان تطبع حياتنا العامة المكايدات الصغيرة، والحيل الفطيرة، والمماحكات والصراعات غير المبدئية، وان يذوب اهل الصفوة ولهاً ب"اسيادهم" من السامريين، وان يغدق السامريون من عطفهم علي هؤلاء المبيوعين، فاتلم المتعوس علي خايب الرجاء، وكان الشعب صامتا يري مسرح العبث، حتى اسلم السلطة رئيس الوزراء ومندوب السيدين لكبار الجنرالات في 1958 ، بموافقة وتأييد السامرييّن وتحت اشرافهما التام.

في خلال ذلك، شهدنا النكص بالعهود يمارس علي اخوان الوطن الواحد، ويلقي من يطالب بتنفيذ العهود في السجون، متهما بالخيانة العظمي، لانه طالب بالفيدرالية. لذلك سرعان ما اشتعلت الحرب، والتي كانت اذهان قادتنا الاقزام الاضيق من خرم الابرة، غير قادرة البتة علي ان تستوعب خطورتها، فتعاملت معها بلا مسؤولية تامة، وألقت كثيرا من الحطب والزيت في

محرقتها، وكأنها تظن ان الامم تبني بحد السلاح ، وان المجد والتقدم كامن في صليل السيوف ولعلعة الرصاص.

-3-

كانت اكتوبر هي قولة المواطن والمواطنة الجهورة، لا صرخة الطفلة الصغيرة التي اندهشت من العري الفاضح، لقول لا للفرعون والحاشية والسامريين، وفي اكتوبر اثبت رجل الشارع العادي، ممن يقال انه يتبع الطائفية وانه سلبي وانه غائب او مغيب الخ الخ، انه اعمق وعيا وأجرأ موقفا وأكثر تقدما من مجموع النخب السودانية التقليدية والحديثة، العقائدية والبروقراطية، اليمينية واليسارية، والتي تتحدث كلها باسم هذا المواطن البسيط، وهي في الحق تتاجر بقضيته في سوق الله اكبر.

لهذا كان التآمر علي اكتوبر ومعناها كبيرا، لأنها شكلت نموذجا جديدا، اعاد او كاد يعيد ملحمة ثورة 1924 ورجالها ونسائها البواسل، وقالت اكتوبر بصورة واضحة لا لزعامة القدامى، وقالت لا للحرب في الجنوب والطريق العسكري حلا للازمات السياسية ، وطرحت قضية تمكين العمال والمزارعين والنساء والشباب علي بساط البحث، وارتفعت فيها اصوات الاقاليم المهمشة في الغرب والشرق وجبال النوبة والانقسنا، وذهب فيها الحوار السلمي الي مدي بعيد في المائدة المستديرة ولجنة الأثني عشر وغيرها، طريقا لإيقاف الحرب العبثية الدامية.

نقول ان حلقات التآمر كالعادة كانت هي هي : تجار السياسة وسياسيي التجارة، من السامريين والمثقفين الادعياء الملتفين بالطائفيين والممزقين لوحدة الوطن، ومن راس الرمح الجديد في "ثورة" قوي الظلام والتأخر والتسلط: تنظيم الاخوان المسلمين بقيادة ساحرهم الجديد رجل التقليد والتجديد المزعوم، واللاعب بالبيضة والحجر وممن سيكون له أسوا الاثر في مستقبل السودان السياسي حسن عبدالله الترابي.

رميت هذه القوي اذن بعصيها وسحرها وألاعيبها، تريد بأفاعيها الصغيرة ان تلتهم التنين الاكتوبري الوليد، فكانت الحرب ضد الحريات وضد الدستور، وكانت دعوات الدولة القروسطية فيما يسمي بالدستور الاسلامي والجمهورية الرئاسية، وكان الانتكاس بالحوار السلمي واغتيال دعاته - وليم دينق- ، وكانت الحرابات الصغيرة والمماحكات، وكان الاهمال الاكبر لقضايا التنمية وتطوير الموارد وفتح فرص الكسب والعمل، وكان كل طريق الالام الذي ادي الي الكارثة في 1969.

بالمقابل فان من حماه العقل او الحظ او الظرف من ان يسقط في هذا المعسكر المعادي لأكتوبر ومُثلها، رمي به الحال الي معسكر الايدلوجيين اليساريين من كل شاكلة ولون، والذين كانت تعشعش بينهم النماذج الانتهازية جنبا الي جنب مع التماذج الثورية الحقة، وهو المعسكر الذي في المحصلة،بانتهازييه ومبدئييه، قد طور علاقات للتسلط والدكتاتورية قوية، جعلت له دور الاسد في الانتكاس بما تبقي من روح اكتوبر، عندما خططت ونفذت وأيدت شرائح مختلفة منه، انقلاب الشؤم في 25 مايو 1969 الاسود.

-4-

كانت مايو الخدعة الصغري، والتي ظننا انه بعدها لا خدعة ولا خداع، والتي مشت علي اجسادنا عبر اطلاق العديد من الخدع الفرعية الاخري، اطالت بها أمد حياتها الكئيبة التي تمرغ في وحلها كل الصف الطويل من الصفوة الذين حاورهم منصور خالد ولم يخرج من حوارهم بشيء، اذ هو منهم وهم منه، يفعل فعلهم ويفعلوا فعله، واسهم بيده فيها كل من ادمن الفشل من النخبة السودانية، من يسار ويمين وبيروقراط وتكنوقراط، الا من عصمه الرب او صوت الشعب او الضمير.

أتت مايو متلفحة ثوب اليسار رافعة شعارات محاربة الرجعية والاشتراكية، لتخفي من تحتها طابعها الشمولي الجامح ونزوعها الاستهلاكي الكاسح

وجوهرها الاقصائي المتمكن فيها من لحظة الولادة والي لحظة الممات، وعندما اختلف الانتهازيون مع المتحجرون من قبائل اليسار، لعلع الرصاص وقامت المذابح واتجهت مايو يمينا لتتحدث عن الوحدة الوطنية والتنمية وتوقع خدعة صغيرة من خدعها فيما سمي باتفاقية اديس ابابا والتي اسماها المايويون بالوحدة الوطنية ولا كانت وحدة ولا وطنية، حتى مزق رئيس النظام الورق الذي خطه بيده، مثبتا ان نخبة السودان وحكامه لا يفوقهاانسان في الحنث بالعهود والهرب من الالتزامات، ومن بينها التي فرضوها علي انفسهم او قالوا انها من المنجزات.

اما السامريين فبعد ان وقف بعضهم مع مايو في البداية بالأصالة والوكالة رغم ما كالته لهم من اوصاف و ما ادعته تجاههم من عداء، عملا بوصية ابيهم:الفتة لو حارة ما تدخلوا يدكم فيها، وحاربها البعض الاخر منهم بسيوف العشر وبأيادي البسطاء حتى ابيدوا دون تعويض ولا ذكر ولا شكورا، وبعد مناورات ومؤامرات ومغامرات، فقد صالحوها في الخدعة الثانية والتي سميت بالمصالحة الوطنية، ولا هي مصالحة ولا هي وطنية، ودخل حفيد المهدي الامام وابن السيد الصديق اروقة الاتحاد الاشتراكي حليفا للنظام، يسمع لرئيسه يصف من مات من اجله بالمرتزقة، بينما جلس احمد الميرغني واحمد السيد حمد في مكتب "الاتحاد الاشتراكي" السياسي حتى الانتفاضة، ثم لحقوا بها وانتفضوا مع المنتفضين، مثبتين ان قادة جمهورية الخرتيت هم اتخن جلدا من خرتيتهم الذي كان.

إلا ان الخدعة التي ظن النميري ومن تبعه بغير احسان من جماعة الترابي ومن لف لفهم من الفقهاء وال"الفقراء" والساسة المبيوعين، انها ستكون طريقهم للتمكن وأنها القول الذي سيسكت كل طفلة وكل طفل وكل مواطن وكل مواطنة، فقد كان التجارة بالدين الذي لا يملكوه،ومن تاجر بشيء لم يملكه، فكانت قوانين سبتمبر وكانت ماساة الفكر الحر وكان الرجوع الي عهد البربرية والجاهلية الحقيقية، حتى انتفض الشعب مرة اخري عندما يئس من كل فرعون ظنه موسي فاكتشف انه هامان، ومرة اخري قال المواطن كلمته

امام هذا العبث، وخصوصا ان نار الحرب استعرت من جديد وفغرت المجاعة فاهها تحصد الارواح في غرب البلاد، وتفسخت الدولة وكادت تتحلل، وبدأ طريق الفقر والمسغبة بعد ان اكلت النخبة كل البقرات السمان والعجاف ولم تترك للشعب سوي الفتات وما هو اقل من الفتات.

-5-

لسبب ما اسمى الناس الهبة الشعبية في مارس -ابريل 1985 ضد نظام الخدعة الصغرى، انتفاضة ولم يسموها ثورة، كما اسمموا ثورة اكتوبر 1964، وقد اتفق اليمين واليسار والوسط علي كلمة لانتفاضة في وصف تلك الهبة، وان حاول كل منهم ان يلبسها جلبابه، فوجدنا من يسميها انتفاضة مارس- ابريل، ومن يسميها انتفاضة ابريل، ومن يسميها انتفاضة 6 ابريل، ومن يسميها انتفاضة رجب، ومن يسميها انتفاضة الربيع!

التسميات اعلاه كلها تنطلق من مواقف سياسية وايدلوجية بعينه، يحاول كل منها ان يُجيّر الانتفاضة لجبر كسره القديم او الجديد، ولكن تعبير الانتفاضة في وصف ما شهده العام 1985 ، في مقابل الثورة الذي اطلق علي ما جرى في 1964 ، يوضح الطابع الضعيف لزخم تلك الانتفاضة، والسقف المنخفض الذي تحركت من تحته، رغم مواجهتها لقضايا اكثر تعقيدا وحدة، من القضايا التي واجهتها "ثورة" اكتوبر، والمتعلقة بالأزمة الاقتصادية - الاجتماعية الطاحنة، والتي كانت المجاعة احد اشكالها الاكثر تطرفا، واندلاع الحرب الأهلية من جديد بشكل اكثر عنفا، وبأطروحات جديدة. وقضية النظام السياسي والقانوني للدولة، وقضية الهوية الثقافية للسودان والسودانيين الخ من القضايا العقدية المهمة.

نقول ان هذا الضعف والسقف المنخفض، كان نتيجة طبيعية للحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تم في السبعينات والنصف الاول من الثمانينات، وبروز دور الاسلام السياسي او قل الرأسمالية الطفيلية او قل

الطفابيع، ممثلا في تنظيم الترابي، بصورة كبيرة، والذي جعل كل القوي الاخرى في حالة دفاع، بما فيها قوي السامريين واليسار التقليدي القديم، بينما برز قطب جديد في الصراع، لا يقل في الشمولية والديناميكية والانتهازية عن تنظيم الترابي، مما سيتضح لاحقا، وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وكالعادة فان آل بوربون السياسة السودانية، من قادة الاحزاب الطائفية والمثقفين الانتهازيين الداعمين لهم، لم يتعلموا شيئا ولم يغفروا شيئا ولم ينسوا شيئا، فمارسوا طريق المحركة والهدر الكامل للموارد والجهود، وواصلوا الحرب في حين تحدثوا عن السلام، ووعدوا بكنس اثار مايو بينما ثبتوها في كل مكان،وفي النهاية تحالفوا علنيا مع من كانوا يدعوا لإقصائهم علنيا، من حزب الترابي الفاشي، وكان في كل هذا لهم دعم معلن او خفي، صريح او مضمر، من قبل اليسار التقليدي من حزب نقد وغيره، ممن ارادوا ان يحاربوا معاركهم بأيادي الطائفيين، راجعين بذلك الي عهود غابرة تجاوزها الناس -بفضلهم ويا للعجب- منذ زمن مؤتمر الخريجين.

عجزت الديمقراطية الثالثة ان تقدم مبادرة مثل مؤتمر المائدة المستديرة، وان تقدم شيئا يشابه زخم النضال السياسي والاجتماعي والفكري في الستينات، وان تبذل اي جهد لإيقاف الجرح النازف في الحرب الاهلية المعلنة في الجنوب والمسكوت عنها في دارفور. وحتى ما يسمي بمعاهدة السلام السودانية، والتي قدونا بها، فإنها كانت مناورة سياسية بين قائدين لم يعرف عنهما الحرص علي الحوار والوطن والسلام، بل العكس هو الصحيح، أرادا بها الكيد لأعدائهما، وتحقيق كسب سياسي رخيص بالمتاجرة بالسلام، وهو امر افسده عليهما حلفاؤهم وأشقائهم الاعداء من ترابيين وأمة، بالتجارة بالإسلام من جهة، وبالتجارة بالوطنية والتحجج بالإجراءات من الجهة الاخرى.

كانت الديمقراطية الثالثة طفلا يتيما إذن، تآمر عليه اباؤه المتبنيين له، من احزاب اليمين واليسار والأحزاب الطائفية، والتي كانت تعمل كل وسعها لتهديم هذا النظام، عمدا وبصورة منظمة وممنهجة، من قبل الترابيين، ضمن استراتيجيهم للتمكين والتي اعدوها في عام 1973، وبممارساتها المتناقضة

والضعيفة والمحطة بقدر النظام الديمقراطي، من قبل الاحزاب الطائفية واليسار، والأمثلة هنا لا تعد ولا تحصى، هذا اذا استبعدنا من بين الاخيرين طبعا مجموعة المتآمرين والمندسين والجبناء ، ممن كان لهم دور مباشر في الوصول للكارثة.

-6-

لم تكن "الانقاذ" صاعقة اتت الينا من سماء صافية، ولم يكن السؤال عن من اين اتي هؤلاء، إلا تعبيرا عن مبالغة ادبية أو سذاجة سياسية، فمجري كل تطور الدولة السودانية الحديثة الانحداري، كان يقود بحيثياته كلها، الي ان يمسك الفاشست السلطة، عندما تفشل كل الطرق السلمية والديمقراطية ، لجر الناس للاستسلام للقسمة الضيزى، الممارسة في حكم وإدارة السودان وأهل السودان.

لم تأت الانقاذ بجديد إذن سوى انها ذهبت بكل ما هو سلبي وأناني وإقصائي في حياتنا العامة، الي حدوده القصوى، وشكلت التعبير المتطرف لازمة النخبة السودانية، والتي وضعت اسس ايدولوجيتها في نشيد مؤتمر الخريجين الأول والذي يقول: "امة اصلها للعرب دينها خير دين يحب"، او قبلها في حديث سليمان كشه في العشرينات عن الشعب العربي الكريم، فهل فعلت الانقاذ اكثر من ان اسفرت بالمضمر والمسكوت عنه، وحاولت تنفيذ كل البرنامج الفاشل الذي سارت عليه بلادنا منذ الاستقلال، والذي كان يقودنا من ازمة الي أخرى، حتى اوصلنا لأم الهزائم: حكم الانقاذ.

واصلت الانقاذ سيرة التدجيل والتجارة بالدين، ولم تكن هي التي اتت بهذه الممارسات الي السودان، بل مارسها قبلها بعقود قيادات الطائفية، وقد احتضنوا رجال الانقاذ عندما كانوا طيورا غضة في الخمسينات والستينات،وبسطوا عليهم جناح الدعم، وساندوهم في مهزلة حل الحزب الشيوعي وفي مؤامرة "الدستور الاسلامي" وفي محكمة الردة الاولي للأستاذ

محمود، ثم تحالفوا معهم في المعارضة ضد مايو تحت لواء الجبهة الوطنية وأعطوهم البعد الشعبي المفتقد، ثم تحالفوا معهم بعد الانتفاضة وأدخلوهم الحكم. وإذا كان الكيزان في الديمقراطية الثالثة كانوا يرفعوا راية "دعم شرع الله وقواته المسلحة" ، فان الميرغني كان يتحدث عن الجمهورية الاسلامية والصادق عن نهج الصحوة ومحمد ابراهيم نقد يعلن قبول الشريعة لو جاءت من البرلمان، فهل كان هذا الطير إلا من ذلك السرب؟

أتت الانقاذ بتشكيلات الدفاع الشعبي ودعم التشكيلات المسلحة القبلية وعصابات النهب المسلح "الجنجويد" وغيرهم، تحقيقا لأهدافها في السيطرة العسكرية وإجهاض العمل المعارض لها ، وخصوصا المعارضة العسكرية، فهل كانت لا تطبق إلا ما بدأه الصادق المهدي وبرمة ناصر من قبل، عندما تحالفوا مع القوات "الصديقة" وعندما سلحوا قبائل التماس وعندما دعموا قوات المراحيل- وهي الصيغة الجنينية لمليشيات الجنجويد-، وعندما حاولوا ان يلقوا كل اسباب الحرب الاهلية و تشعباتها علي التدخل الاجنبي الماركسي الصهيوني الامبريالي الرجعي ؟

ان من يريد ان يري نهج الانقاذ مطبقا في زمن الديمقراطية الثالثة، فليرجع الي جريدة القوات المسلحة ويري خطابها الانقاذي الكامل، فهذه الصحيفة كانت تتحدث عن "الخوارج" في وصفها للمعارضين العسكريين، وتخلط خلطا بيّناَ بين الدين والسياسة، وتنتهج نهجا رجعيا في معاداة الدول المجاورة وفي الاستقطاب السياسي ضد المعكسر الماركسي ومحور عدن وغيره من المحاور الحقيقية والمزعومة، وكانت لا تختلف عن جريدة الراية الا اختلاف مقدار، بل لقد كانت الراية هي الجريدة الوحيدة التي تباع وتوزع علنا في معسكرات الجيش، وكان التلبس بقراءة "الميدان" او "الهدف" يعرض الجندي او الضابط للفصل التعسفي، وكل هذا تحت رايات الديمقراطية وتحت حكم ابو كلام، فهل نعيب علي الكيزان انهم ارادوا ان يحكموا اذن منفردين لا مؤتلفين مع اخوانهم الأعداء، معلنين لا مخفيين؟

اتت الانقاذ بقوانينها البغيضة والرجعية في عام 1991، ومن بينها القانون الجنائي وقانون الاحوال الشخصية و قانون الاجراءات الخ ، فهل كانت تفعل شيئا غير ان تزيح الغبار وتعيد صياغة قوانين سبتمبر 1983 من جديد، او تتبني مشروع قانون الترابي لعام 1988 والذي كان يريد ان يمرره عبر البرلمان، حين كان وزيرا للعدل ونائبا عاما، في حكومته الائتلافية مع "السيدين"؟

لم تأت الانقاذ بما لم تأت به الاوائل، وإنما طبقت بانتظام ومثابرة، ما ظل يمارس بعشوائية ومدافرة منذ الخمسينات والستينات، من قبل اعضاء النادي النخبوي الحاكم، من عسكريين ومدنيين، طائفيين ومتمردين علي الطائفية عائدين اليها. ودمجت الانقاذ في ايدولجيتها وممارساتها كلا من الفريق عبود وحسن نصر وجعفر نميري والصادق المهدي وحسن الترابي ، ولذلك فلا عجب ان طعمت تيمها بأقطاب المايويين من امثال شدو وسبدرات وغيرهم، وأعادت النميري "معززا مكرما"، وجذبت لها العدد الوفير من قادة الاحزاب الطائفية، كحسين ابو صالح وعبدالله محمد احمد وزين العابدين الهندي ومبارك الفاضل المهدي ، وجددت دمها بالمنكفئيين من اليساريين ممن دعموها سرا وجهرا، عملا وفكرا، ولا غرو، فانها كانت التعبير الامثل لأقصى احلام هؤلاء الموجودة في لا وعيهم والممارسة في وعيهم.

-7-

لم يكن للنخبة الحاكمة بالضد من المواطن وفي اسلوب للنهب والسلب والاحتلاب لقدرات الوطن، والتي بنت مجدها وقواعد تأييدها علي استغلال المشاعر العرقية والجهوية والدينية والطائفية، والتي رأت كل الاقتصاد الوطني ممثلا في وزارة التجارة، احد اهم وزارات العهود الديمقراطية، بما توفره من "رخص" ومن عائد سريع، والتي كانت تحارب الانتاج والادخار والاستثمار كأنه عدوها الأول، ان تنتهي الا بتسليم السلطة لطفيليي الانقاذ،

والذين اثبتوا انهم الحوار الغلب شيخو، وأنهم لا يهزلوا في طريق مصالحهم الذاتية وفي طريق خرابة الوطن وإعمار انفسهم.

لقد نفدت امكانيات الدولة السودانية، هذه البقرة الحلوب للنخب الحاكمة، والعدو الاول للمواطنين، في ظل ازدياد كثافةالسكان وزيادة عدد السياسيين والمحسوبين وضمور الاقتصاد الخ ، فما عاد ضرع الدولة المكرمش يكفي لإشباع شره كل النخبة، في الوقت الذي بدأ فيه المواطنون والمهمشون يطالبوا بحقوقهم، فكان الطريق "السلمي" الديمقراطي القديم فاشلا في الاستمرار، وكان الامر يحتاج الي اعادة ترتيب، تقدم اليه الترابيون علي فوهة مدفع ومن قلب دبابة.

ان فشل حكومات الصادق المهدي في الديمقراطية الثالثة، لا تعزي لسلبيات وضعف الرجل فحسب، وإنما تعزي في المقام الاول لبؤس وخطل الطريق القديم في ممارسة السياسة وإدارة الدولة والاقتصاد في السودان، والتراجع التدريجي لدور من يمسكوا العصا من وسطها، من امثال الصادق والميرغني ونقد، وبروز قيادات جديدة تطرح شعارات جديدة ومتناقضة، يبدو الصراع بينها حتميا، فإما تغيير شامل كامل في البنية الاجتماعية والسياسية يصل الي حدود الثورة، او "ثورة" رجعية مضادة، تحاول ان تحافظ علي جوهر القديم بالقوة، بعد التخلص من التردد ومن القيود التي تكبل القدامي من قيادات النخبة، ومن اجل هذا قد أتت الإنقاذ، وهكذا كانت وهي الانقاذ.

ان الطابع العنيف جدا لسياسات الانقاذ في نصف عمرها الاول،انما كان مقصودا ومدبرا ومخطط له بعناية، ولسبب ما كان الترابي معجبا بتجربة حزب البعث في سوريا والعراق، رغم اختلاف المنطلقات، حيث كان يتحدث بإعجاب كبير عن كيف سيطر حزب صغير علي شعوب متمردة تاريخيا، عال وعيها السياسي، باستخدام القوة المفرطة. كما كان الرجل معجبا بنموذج الحزب الحديدي اللينيني، وكانت الصين وإيران هي القوي الدولية الأساسية، التي بني حزب الترابي معها علاقات دبلوماسية عالية، في فترة الديمقراطية الثالثة، قبل ان يصل الحكم منفردا في الانقاذ.

كان القصد من عنف الانقاذ تحطيم المجتمع المدني تماما، وتفريغ البلاد والأقاليم من النخب المعارضة والقوميات المهمشة ومن القيادات البديلة التي تطرح طريق التغيير، وقد كانت يد الانقاذ باطشة حقا تجاه هؤلاء. وفي حين انها قد ضيقت الخناق علي قادة الاحزاب الطائفية ، ممن لم تعد تحتاج اليهم بعد ان وصلت السلطة بمفردها، وبعد ان "تمكنت"، فانها حاولت ان تكسب جل قاعدتهم وقياداتهم المحلية والوسيطة، وحققت نجاحات كبيرة في كل ذلك، معتمدة علي التهييج القبلي والديني والعرقي، وغارفة من تراث "السودان القديم" ما حلا لها، دامجة له مع ما اتت به من ايدلوجيات التوحش والشذوذ الاسلاموية الشرق اوسطية والباكستانية، وايدولوجيات التعربن الفجة، ونظام اقتصاد المافيا المنقول حرفا من مختلف تجارب التسلطية والأنانية ومعاداة الشعوب.

ان الانقاذ ليست إلا النهج القديم للسودان القديم ، متعريا وخالصا من الشوائب والموازنات ، ينفذ بقوة الحديد والنار، وهي قد كانت ولا تزال السد الاخير والحاجز النهائي امام ثورة التغيير الحقيقية في السودان، وهي أمل كل القوي القديمة وان اختلفت معها مؤقتا او ظاهريا، وهي الدلالة الفاقعة لخطل هذا النهج وفشله وانه لا يمكن تطبيقه إلا علي جماجم البشر وعبر الخوض في انهار الدم،الامر الذي لم تتورع عنه الانقاذ، وما اجداها ذلك فتيلا.

-8-

لهذا كله ولغيره، لم تكن معارضة الانقاذ ممكنة في اطار النهج القديم،اي محاربتها ومعارضتها لانجاز تغيير فوقي في السلطة، يرجع الاشكال الديمقراطية الخاوية، لان ذلك النهج قد فشل، ولان ظروف سودان الاربعين مليونا، سودان الثورات والحروب، ما عاد يقبل حلول الترقيع، ولا عاد يمكن جره لإدارة الخمسينات والستينات، والتي افرزت في المحصلة الانقاذ.

لم يكن للطائفيين ان يعارضوا الانقاذ بجدية، لان الانقاذ وحزبها ورجالها، هم اطفالهم المدللين، نشئوا على اياديهم وترعرعوا في كنفهم وتعلموا كل ما هم عليه من لؤم ومن انانية وضيق افق منهم. كان هؤلاء يعرفون ان الانقاذ هي ابنهم العاق الذي شب عن الطوق وانقلب علي والديه، ولكنها ابنهم علي اية حال، نفذ مخططاتهم وتبني ايدلوجيتهم وذهب بها الي حدودها القصوى وكسب بعض جماهيرهم ولا يزال يغريهم بفتات من الكعكة، والعشم يظل دائما ان ترجع العرجا لي مراحا، وان يرجع الابن الضال الي والديه، او يذهب المراح الي العرجا، ويعود الابوان للإبن، والمال تلتو ولا كتلتو.

في هذا تكمن اسرار كل المؤامرات والتنازلات والانقسامات والتراجعات والثورية اللفظية والانهزام الحقيقي الذي واجه به قادة الطائفيون الانقاذ، فما بين تهتدون وترجعون وتستسلمون وتستهبلون، تكمن حقيقة انعدام اي افق لمعارضة الانقاذ بأدوات القديم، وما بين "سلم تسلم" الانفعالية واتفاق جدة القميء الذي يعبر عن المواقف الحقيقية، يمكن فهم العلاقة الخاصة التي تربط الانقاذيين مع الشموس الغاربة من قيادات السودان القديم.

وإذا كانت الانقاذ من جانبها قد حاربت بلا هوادة كل مؤسسات المجتمع المدني، وكل بذور التغيير، وكل العناصر العاملة في الحقل العام ممن تشكل تهديدا لنظامها ولكامل البنية التي قامت عليها الانقاذ وتستند عليها، فان السامريون قد كانوا يمارسون عملا شاقا بذلوا فيه جهدا اكثر من جهدهم في معارضة الإنقاذ، وهو افساد وتخريب العمل المعارض، وإطفاء شمعات الجديد.

افسد هؤلاء العمل المعارض حينما جعلوه تكية جديدة، لا تستوعب إلا أتباعهم، وحكرا لا يمارس إلا بطريقتهم، القائمة علي اللعب علي الذقون والوعود الكاذبة والتآمر والإقصاء والفساد والإفساد. فكان ان ابعدوا بطريقة مباشرة او غير مباشرة، عشرات الالاف من الكوادر المعارضة المخلصة، وخذلوا الملايين من الجماهير المنتظرة لهم والكارهة للإنقاذ والتي اوصلتها الانقاذ الي الفقر والعذاب والمسغبة، وكانوا في غدوهم ورواحهم،وفي حلهم وترحالهم،

يمارسون كل شي لتكريه ما تبقي من الناس في السياسة وفي قضية السودان وفي العمل العام، عسي ان يفرغ لهم الجو، كيما يتفقوا في النهاية مع ابنهم العاق، وذلك بعد ان يقضوا - من طرفهم- علي كل دعوات ودعاة التغيير ، قضاء مبرما.

ان من كان يعول علي السامريين ان يقودوا النضال فهو اما انه كان يخدع نفسه، او يخدع الناس، فهؤلاء لم يكن لهم برنامج غير برنامج الامس الذي إنهار، ولا حيلة لهم في مواجهة قضايا التغيير، غير ب اسلوب الانقاذ،ولو كانوا نجحوا من قبل، لما قامت الانقاذ. وهم اول من يعلموا، ان اي تغيير جذري في السودان، سيستهدفهم بأكثر مما استهدفتهم الإنقاذ، وسيفكك قاعدتهم ويضعهم في مكانهم الطبيعي حيث ينتمون: في الماضي وفي التاريخ وفي متحف المنقرضات.

-9-

هذه كانت قصة التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان، والذي تعلقت به افئدة الملايين، فاصبح اضحوكة الملايين ومهزلة الزمان، اليوم قد افتضحت سؤتهم وحدودهم، يهرولوا من غير كرامة، ويتدافعوا من غير هدى، ويتنازلوا من دون حساب، عما لا يملكوا التنازل عنه، وعما لم يفوضهم احد للتنازل عنه، ويسيل لعابهم في انتظار الفتات الذي رمت به اليهم الانقاذ، بعد 15 عاما قضوها بعيدين عن بهرج السلطان.

هذا هو حال حزب الامة وقائده العبثي ، يتخبط في مواقفه في اليوم الواحد عشرات المرات، يرفع عصاية وينزل أخرى، يمسك العصا من وسطها ويضع العربة قبل الحصان ويمسك الثور من ذنبه بدلا من قرنيه. تقتل الطموحات الذاتية رئيسه ولكنه يعلم بقوانين الزمن وقوانين التاريخ وإحداثيات البوليتيكا والجيوبوليتيكا ان زمانه قد مات وان غنايه قد مات، فيمارس الركض وراء الاحداث والتنظير الفارغ والعرض خارج الدائرة، ويذهب تدريجيا الي ان

يكون واحدا من الشخصيات الكاريكاتورية في حياتنا السياسية، مهرجا يجلب الحزن والعزاء اكثر مما يبعث علي المرح او الاستهزاء.

هذا هو حال اليسار التقليدي بمختلف مدارسه، تكلسوا وعبدوا النصوص والرجال، حتى اهدروا تضحيات النساء والرجال، وأهدروا التاريخ والقيم والمواقف، تحولوا الي اباطرة صغار، يحكموا في ضيعاتهم الحزبية كالطائفيين تماما، قد فشلوا وجروا الآخررين الي الفشل، فنجدهم اليوم ايضا ينضموا في استحياء الي قائمة المطبلين للتسوية وللصفقات الصغيرة، ليكسبوا من ورائها بعضا من راحة فيما تبقي لهم من عمر، ويمارسوا فيها السياسة بالشكل الذي رفضوها به لأربعين او خمسين عاما خلت، ويغلقوا الدائرة علي "الحلقة الشريرة" التي قالوا بها، وما هي إلا حلقة انكسار النخبة ما بعد الكولانيالية الخالية من كل منهجية وأصالة ومبدئية ومثابرة.

هكذا هو حال الحركات الجديدة التي قامت دون منهجية ودون فكر ودون مؤسسات، من مواقع الانفعال العاطفي او بسبب من الطموحات الشخصية، فلم تنتهي الا بالانفعال المحروق وبالطموحات المنكسرة. هذا هو حال قوات التحالف الذي تكسرت الي شظايا صغيرة لا تري بالعين المجردة، وهذا هو حال "جاد" التي قامت كأمل وانتهت كألم، وهذا هو حال حركة حق بجناحيها، والتي يبحث احدهما عن ظل يأويه تحت شجرة الحركة الشعبية، ويتشعبط الاخر برداء الإصلاحيين و"دعاة السلام" من النظام.

هذا هو حال المثقفين المنكسرين من اشباه الثوار وإنصاف الثوار، ممن يعلو صوتهم عند انتصارات الغير، ويتراجعوا بغير انتصار عند الهزائم وفي المنحدرات، هؤلاء هم الرواد الذين خذلوا أهلهم. هؤلاء هم من جعلوا نفسهم عبيدا لقادة الطائفية وكهنة الايدلوجيات، هؤلاء هم المبررين لكل باطل بأكثر مما كان الباطل يبرر لنفسه، لو كان له صوت او كان يكتب بالقلم، هؤلاء هم آفة السياسة السودانية وآفة السودان ومصدر البلاء الأساس، بما "يقفوه" من مواقف وبما لا يقفوه من مواقف.

لو كان كل هؤلاء قد حاولوا اختراط طريق جديد، وحاربوا الضعف في انفسهم قبل الآخرين، وقمعوا صوت الذات واتجهوا وأنصتوا الي صوت المواطن وسمعوه، وتخلوا عن الوهم وحاولوا مقاربة الواقع، لما كان حالنا هو حالنا اليوم، ولما حاولوا ان يبيعوا لنا الصخر علي انه ثمر، والنحاس علي انه ذهب، ولما حاولوا ترويج الخديعة الكبرى، بأنها الانتصار الكبير الذي ليس له مثيل.

-10-

ظن البعض -وبعض الظن إثم- ، ان التغيير اذن لا يمكن ان يأتي إلا من المناطق المهمشة ومن القوي المهمشة، واذا كان التهميش عاما في السودان، وإذا كانت اقاليم وقوميات بعينها اكثر تهميشا، وإذا كان التهميش يتم علي اسس عرقية ودينية وجهوية، فان اكثر المهمشين وأصحاب التهميش المثلث يكونوا اذن من ابناء الجنوب، ولذلك فان الثورة والتغيير لا يمكن ان تأتي إلا من الجنوب.

ولان أطروحات الثورة قد جائت، علي ايادي الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد تعلقت بها عقول وأفئدة الباحثين عن الثورة والعدالة والتغيير، ولهجوا باطروحاتها وقدموا دعمهم لها وانضموا لها وكانت لهم نجمة الجنوب الهادية والتي ستتقدم حتى تضيء الوطن كله، ولم يتم ذلك وما كان إلا برقا خلبا.

لا حاجة لنا هنا بالقيام بتحليل سوسيولوجي عن امكانيات الثورة والتغيير الحقيقي قي البلدان والمناطق المتخلفة، بل عن مآلات الثورة عموما في العالم، والتي قيل انها في الغالب تنتهي اما الي دكتاتورية او فوضي ، او اعادة انتاج النظام القديم. بالمقابل نحاول ان نقرأ في الامكانيات الثورية للحركة الشعبية، ولما آلت اليه عبر السنين.

كانت الحركة الشعبية محاولة من بعض النخب الجديدة الجنوبية، للإجابة علي سؤالين هامين وصعبين: تحرير الجنوب من التهميش وعلاقات الاستغلال

والسيطرة التي يمارسها ضده المركز - المعبر ضمنيا عن "الشمال"، او المعبر عنه بالشمال- ، وقضية التغيير في كل السودان، بما فيها تغيير العلاقات في ذلك "الشمال" الافتراضي نفسه، بما يفكك العلاقات فيه ويعيد تركيبها من جديد، علي اسس اكثر عدالة :علي قاعدة المواطنة والمساواة.

اعتمدت الحركة الشعبية علي مرجعيات فكرية وسياسية متعددة، منهامرجعية "القومية" الجنوبية، والهادفة الي استقلال جنوب السودان، والتي دخلت فيها من التراث العسكري والسياسي والثقافي الانيانيا الاولى، ولا غرو، فالعديد من قادتها ومقاتليها كانوا من قبل في الانانيا، وكذلك من بعض تيارات الماركسية الافريقية والاشتراكية الأفريقية، ومنها مكون اشتراكي أممي، اتي اليها بتأثير تحالفاتها مع المعسكر الشرقي ومحاوره في المنطقة، ومن تأثير بعض قياداتها الهاربين اليها من عجز اليسار، وكذلك كان فيها مكون غربي "مسيحي" ، يستند الي نشاط سياسي وديني كنسي، محلي وإقليمي وعالمي، اخترق الحركة منذ البدء او اخترقته، رغم الشعارات الاشتراكية الطافحة، وأخيرا تيار ديمقراطي ليبرالي، اتي اليها من بقايا الاحزاب الجنوبية والعناصر المستقلة التي يئست من سياسات المركز، وسئمت تكرار حنث العهود ونقض الاتفاقيات.

لم يكن الطريق سهلا ولا قصيرا، ما بين الانطلاق من كل هذا التعدد الايدلوجي، بما يحمل من امكانية صياغته ودمجه في اتجاه تغيير حقيقي، يستشرف افضل ما في تلك المرجعيات ويطورها، وبين الوصول الي ممارسة الانتهازية السياسية، والحديث بخطاب مختلف مع كل مجموعة وكل قبيلة وكل فصيل، الامر الذي انتهت اليه الحركة الشعبية، والتي لم تحسم اطلاقا وبعد 21 عاما من انطلاقها، قضية اختياراتها الفكرية والأيدلوجية والسياسية، متلاعبة بالبيضة والحجر، وحاشرة الجميع في جلباب سياسي فضفاض، اشد تلوينا وترقيعا من جبة درويش.

وإذا كان الخيار السياسي الاساسي لم يحسم، فان بعض الامور سارت بقوة الدفع الذاتي، وبعضها الاخر سار بتخطيط مدبر من بعض الاقسام المتنفذة في

الحركة، وبعضها الثالث دفعته حسابات البرغماتية - النفعية - الخالصة، المشابهة لنفعية الترابي تماما، لتدفع الحركة الشعبية رويدا رويدا من مواقع الثورة الي مواقع الثروة، ومن مواقع دعوة التحرر الي مواقع تبرير التسلط، ومن استشراف القومية الي الاتكاء علي حراب القبلية، ومن افق الثورة الانساني الي المطامح الشخصية للقائد الاناني.

ترافق هذا مع قيام الحركة علي اساس عسكري في المقام الاول، وسيادة عقلية الحرب والعنف، وهي عقلية معادية اساسا للديمقراطية والتحرر الانساني وكرامة الإنسان، وتوصل معتنقيها وممارسيها طال الزمن او قصر، الي ان يصبحوا طغاة صغارا او كبارا ، وكتب التاريخ مفتوحة علي مصاريعها لمن اراد النماذج، والتحدي مطروح لتقديم نموذج واحد لحركة قامت علي الحرب والعنف والتقتيل، ثم انتجت تراثا ديمقراطيا او انحيازا للإنسان او خروجا من دائرة التسلط والشمولية.

لا يغيب عنا كذلك، الدور المتخاذل الذي لعبه من يُحسبوا علي تيار التغيير من المثقفين او الاحزاب في المركز، والذين مارسوا تنظيرهم عن الحركة من البعيد، دون ان يدعموها او يرفدوها بعمل يوازي حجم التحديات المطروحة، بل قبعوا اما في ابراجهم العاجية او في قوقعاتهم الايدلوجية او في مصالحهم الذاتية، ينظروا وينظِّروا وينتظروا نتيجة الصراع، دون ان يسهموا ولو بأقل القليل، في التأثير عليه ودفعه في اتجاه التغيير الحقيقي والثورة الديمقراطية المرتجاة.

-11-

هكذا انتهت الحركة الشعبية لتحرير السودان، الي تنظيم مركزي عسكري، يبحث عن الفاعلية السياسية والنجاعة في الوصول للمكاسب، بينما غابت عنه الرؤى الاستراتيجية تماما، وضاعت اهداف التحرر الاولي التي طرحت، في زحمة الصراعات القبلية والشخصية والجهوية والخطاب المتناقض والذي لا

يثبت علي قرار، سائرة بذلك بخطي سريعة، في اتجاه ان تكون وجه العملة الآخر، لتنظيم الترابي المهيمن اولا ، ثم الحاكم في الخرطوم.

لقد مارست الحركة الشعبية انتهاك حقوق الانسان بأبشع ما يكون، حيث قتلت الناس وسرقتهم ونهبتهم، وجيشت الاطفال واغتصبت النساء وأجبرت الناس علي العمل سخرة، وحاربت المثقفين واغتالتهم ومارست سياسة استخدام المجاعة كسلاح واستخدمت القبلية أسوأ استخدام، وكان كل هذا يتم تحت سمع العالم وبصره، دون اعتراض إلا من القليل.

انحدرت الحركة الشعبية تدريجيبا، الى ان تصبح تنظيما للوردات الحرب، يغطي طبيعته بشعارات فضفاضة عن السودان القديم والسودان الجديد، دون ان يوضح ما هو هذا السودان الجديد، اهو مفهوم جغرافي يعني الجنوب والمناطق الاخرى التي تعمل فيها الحركة، ام هو تغيير جذري للعلاقات في السودان، ام هو عقد صفقة انتهازية مع النظام الحاكم في الخرطوم تقتسم السلطة بينهما.

سارت الحركة الشعبية في طريق الانتهازية السياسية، لتضع يدها اولا في يد زعماء السودان القديم ومن اسسوه ومن قادوه طيلة عقود ، من قيادات الاحزاب الطائفية، في اطار التجمع الوطني الديمقراطي وغيره، في الوقت الذي همشت فيه بل وحاربت القوي الجديدة في المركز والأطراف وفي الجنوب، مما يوضح ان عينها كانت حينها قد اتجهت للسلطة، وليس الي الثورة والتحرير بأي حال من الاحوال.

ثم لم تلبث ان انقلبت الحركة علي عقبيها، لتبدأ تحالفا مع تنظيم الترابي الفاشي، وذلك بعد اخراجه من تركيبة الانقاذ السياسيةالعليا، في خلافات لا مبدئية تماما،بين اقطاب النظام، ضاربة عرض الحائط بدماء آلاف الابرياء التي سالت بسبب فتاوي وممارسات الرجل، والذي كان المحرك الاول لكل الحملات البربرية علي المواطنين في الجنوب والغرب والشرق باسم الجهاد، وعلي ممارسة القمع والاضطهاد والتقتيل في الشمال والمركز، بنفس الادعاء.

في خلال كل هذا كانت الحركة تحاور الانقاذ وتفاوضها، باسم الجنوب هذه المرة وليس باسم كل شعوب السودان او مواطني كل المناطق المهمشة، وتعددت اللقاءات ما بين نيروبي وابوجا ومشاكوس ونيفاشا، لينخفض السقف الثوري للحركة يوما بعد يوم، وليرتفع السقف السلطوي فيها يوما اثر يوم، ولتبيع كل شعاراتها القديمة، من اجل قسم البلاد جزئين، جزء تحكمه هي بلا منازع، وجزء يحكمه نظام الانقاذ، ولتذهب الثورة والتحرير الي الجحيم.

عبر كل هذا الوقت كان الطائفيين والعقائديين والثوار المزعومين وأهل السودان الجديد المنبت والمبني للمجهول ، يطبلوا للحركة ويتمسحوا بها، في انتهازية نادرة المثال، حيث هم لا يدعموها دعما حقيقيا ولا ينقدوها نقدا حقيقيا، لأنهم ظنوا انها ستحارب وهم سيحصدوا الثمر، كما يفعلوا كل مرة، ولأنهم ظنوا انهم وجدوا مغفلا نافعا جديدا يخوض لهم معاركهم، ويدخل بدلا منهم المحرقة، لتسقط الثمرات من بعد طيبة في أياديهم، وهيهات.

لو كان هؤلاء قد قاموا بدورهم الوطني، وأقاموا جهدا مقابلا لاستنهاض الجماهير في الوسط والشمال وبقية المناطق المهمشة، ولو تعاملوا مع مسؤولياتهم الوطنية بجدية، وراجعوا مواقفهم ومواقعهم التي افضت الي الأزمة. ولو تعاملوا بمبدئية مع الحركة الشعبية، فدعموها حين تستحق الدعم، ونقدوها حين تستحق النقد، لربما ما كان آل الحال الي ما آل اليه، ولما حاولت الانقاذ والحركة ومن شايعهم ان يبيعوا لنا بالنهار الغراب علي انه هدهدا، ويصوروا الباطل علي انه حقا، ولما حاولوا ان يخدعونا بهذه الخدعة الكبري.

-12-

انتهي الامر اذن بالسودان ومواطنيه،الي ان يتم الاستقطاب بين تنظيمين او معسكرين، يختلفان في المظهر والشعارات، ويتفقان في الجوهر والممارسات،وهما الانقاذ من جهة،والحركة الشعبية لتحرير السودان من الجهة الاحري، بينما غابت قوي التغيير الجذري والديمقراطي ، وبينما تكسر

المجتمع المدني وتفتت، وهُمش المواطن وقضاياه وحقوقه، وأقصي من قبل الطرفان الفاعلان وحلفاؤهما الصغار من كل شاكلة ولون

ولكن ولان واقع البوليتيكا والجيوبوليتيكا لا يتيح لأيَ من هذين التنظيمين او المعسكرين الانتصار النهائي علي الآخر، ولانهما قد ارهقا بشدة في مسيرة الدم والعنف والإقصاء التي مارساها، والتي ارتدت اليهما بضربات موجعة، كان من بينها انقسام الناصر في عام 1991 للحركة الشعبية، وانقسام القصر- المنشية في 1999 للانقاذ، ولان ممارسة العنف والاقصاء وتغييب المواطن ما عادت ممكنة في عالم اليوم، ولأنه قد بدأت تخرج وان ببطء شديد وضعف بالغ ومخاض اليم، دعوات لمواجهة كل من هذين التنظيمين الذين اصبحا عاملا اساسيا في الأزمة، وكامل منهجهما المتشابة، فكان حينها لا بد من الصفقة والمساومة الانتهازية.

لقدتحدث الدكتور ابكر ادم اسماعيل، في مقاله المهم عن جدلية المركز والهامش وإشكال الهوية في السودان، عن ثلاثة سيناريوهات للتغيير في السودان، ذكر منها الثورة، والمساومة التاريخية، والانهيار. وقد ناقشنا في وقتها هذه السيناريوهات، واضفنا اليها سيناريوهات جديدة، كان من بينها المساومة الانتهازية، او الصفقة، وقد كنا كتبنا عنها ما يلي:

((اما المساومة الانتهازية، فهي اتفاقات سياسية بين اكثر الاطراف تاثيرا وقوة ، وفي اللحظة الحالية هذه الاطراف هي الاسلاميين – الانقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتم الاتفاق بينهما علي تقاسم السلطة الاستراتيجي ، وادماج القوي الاخري في هذه المساومة، اوقمعها، سواء كانت من القوي المدينية او قوي الهامش، ومن الطبيعي ان النظام الناتج من مثل هكذا مساومة، سيكون مليئا بالتناقضات، ويحمل من بوادر المرض والفناء ما يهدد بعودة الصراع من جديد، او تفسخ الدولة والنظام التدريجي تحت وطأة تناقضاتهما الداخلية.))

نقول هنا ان الامر قد سار كما قلنا، وان الصفقة قد فرضتها ظروف هذين التنظيمين، وظروف منهجمها المتشابه ان لم يكن المتطابق، والمخالف لروح العصر، وحالة العزلة التي بدآ يسقطان فيها، والضغط المحلي والإقليمي والعالمي المتزايد، لايقاف نزيف الدم وحل هذه الازمة الانسانية التي ادت الي مليوني ضحية، وهي ضغوط ما كان هؤلاء بكل تصلبهم، بقادرين علي رفضها دون ان يخاطروا بفتح باب الجحيم علي أنفسهم، وتعريض مشاريعهم للهزيمة الماحقة

لهذا كانت الصفقة، والتي ما كان لها الا ان تكون ثنائية، وما كان لها الا ان تتم بين اقوي الاطراف العاملة في الساحة، واستبعاد كل القوي الأخرى، باعتبار ان جهاز الدولة التعبان واقتصاد الريع الاستهلاكي، لا يستطيع ان يشبع شهواتهم كلهم، وباعتبار ان كل الصراع انما هو حول من من شرائح النخبة يحق لها الحكم والسرقة والانتهاب، وفي الاهم كان لا بد ان يكون هذا الاتفاق مغيبا للجماهير والمواطنين ومن وراء ظهرهم وبتغييب حقوقهم وقضاياهم

الزمت الصفقة الحركة الشعبية ان تتخلي عن كل الايجابي والتقدمي في طرحها، عن السودان الجديد باعتباره تغييرا شاملا في البنية السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان، وان ترتد الي حدود الانيانيا الاولي ، لتتحدث عن قضية الجنوب مفهوما لها بإطار ديني وجهوي، وان تتخلي عن قضية المهشين في كل السودان، والذين انضم الكثير منهم لها ، في جبال النوبة وجنوب النيل الازرق ودارفور وغيرها، وان تطور خطابا قائما علي الاستقطاب العرقي وتقسيم المواطنين الي افارقة مُهَمشين وعرب جلابة مهمِشين، وان تصبح قضية نصيب نخبتها السياسية والعسكرية من كعكة السلطة والمال العام والكراسي،هي همها الاول وقضيتها الأهم، والذي اشبعته الصفقة ايما إشباع، بجعل الجنوب كله سلطنة يحكمها قرنق وحزبه، وتقديم "تحلية " له في المشاركة في الحكومة المركزية، ولعب دور ما فيما اسمي بالمناطق الثلاثة، يمكن ان تعطي له مستقبلا اذا سارت الامور كما أُجبز

بالمقابل فرضت الصفقة علي الانقاذ ان تتخلي عن كل مشاريعها المغامرة عن "الثورة الإسلامية" في أفريقيا، وان تتخلي عن طموحها لفرض التعريب والأسلمة القسرية للجنوب وباقي الاقاليم المهمشة والثقافات المختلفة، وان تتخلي تماما عن دعم حركات الجهاد العالمية ، بل وان تتعاون مع "الشيطان الاكبر" ضدها، كل ذلك مقابل ان توطد سلطتها في "الشمال"،وتفرض فيه نموذجها الايدلوجي الشائه، ولكيما تحافظ به علي الحد الادني من شرعيتها امام مؤيديها ، ولكيما تغطي به علي مصالحها السياسية والاقتصادية التي تشكل لب وجودها، ومحور الصراع الرئيسي لها، بعد ان سقطت الأقنعة، وتبين ان كل ما يدور انما يدور حول من شرائح النخبة، يمكن له ان يقهر المجتمع ويستغله ويحتلب الدولة ويسيطر علي المال والسلطة والعقول.

-13-

لا يهمنا من هذه الصفقة انها ازاحت بصلف وجلافة لا تحسد عليهما، نخب السودان القديم من الاحزاب الطائفية والعقائدية، وهمشتهم وعاملتهم بأقصى درجات الازدراء، بل اننا نعتبر ان هذا من حسناتها الوحيدة، لو كان لها حسنات. حيث فضحت الصفقة تهافت هؤلاء وبعدهم عن قضايا المواطن الحقيقية وركضهم وراء الكراسي وقبولهم بالفتات. ونعلم انهم سيندرجوا في النهاية في النظام المسخ الذي سيقوم ، داعمين لهذا الطرف او ذاك منه، وهم في الحقيقة يدعموه كله، بقسمته الضيزى التي استبعدت المواطنين وحقوقهم،وليس هذا غريب عليهم، بل هو نهجهم الذي فطموا عليه وقاموا به وشابوا عليه.

يهمنا هنا ان الصفقة قد قامت كليا علي ابعاد وتغييب وتغريب المواطن، وعلي التجاهل الفظ لحقوقه الأساسية، ومن بينها حق الحياة وحق التعويض العادل عن كل الخسائر المادية والمعنوية وحق المحاسبة العادلة وحق الكسب الشريف وحق توفير الدولة لأبسط متطلبات الحياة وحق المشاركة السياسية

وحق القرار في اهم قضايا البلاد الخ من التجاهلات، مما سودنا والآخرون به الصفحات، نقضا للصفقة، مما لا حاجة لنا بترداده في هذا المقام.

تجاهلت الصفقة كذلك، الطابع الشامل للازمة السودانية، وأنها ما عادت تحل عن طريق الترقيعات وتقسيم الامتيازات والكراسي، وان منهج الدولة الريعية الاستهلاكية التي تمتص الفائض الاقتصادي او تنتهبه، وتعيد توزيعه علي النخبة الحاكمة، ما عاد مجديا ولا ممكنا، وان درجة التاخر وضعف الموارد والانفجار السكاني التي ضربت السودان، ما عادت تقبل إلا حلولا عظيمة في مستوي الثورة، او المساومة التاريخية، وهذه حلول اسقطتها الصفقة تماما، بل وجائت لقطع الطريق عليها.

قامت الصفقة علي تقسيم الوطن والمواطنين علي اساس الدين والجهة، فأقامت نظامين في دولة واحدة، احدهما يدعي العلمانية والآخر يدعي الاسلامية، ولكنهما الاثنان يتفقان في الشمولية. وسيمارس هذان النظامان السلطة والقانون وجهاز العنف لمحاربى كل من يخرج عنهما، ولتوطيد سلطات حزبيهما وهيمنتهما، وهو امر في ظل واقع التعدد الاثني والثقافي والديني والسياسي، في كل من الشمال والجنوب، لا بد ان يؤدي الي نقل الاحتراب الي الخرطوم والي رمبيك، من قبل من سيتم تهميشهم من المواطنين في الشمال وفي الجنوب، علي اسس دينية او جهوية او سياسية.

زعمت الصفقة انها تقف مع مبدأ حق تقرير المصير للجنوب،ولكنها عملت كل شي،من اجل ان يكون تقرير المصير هذا لصالح الانفصال. فهي قد فككت من وحدة الوطن والمواطنين، عندما دعت لنظامين سياسيين وقانونيين مختلفين، وحين فرضت سيطرة اطراف بعينها علي كل من الجنوب والشمال، لا شرعية لها او شرعيتها منتقصة، وبداخلهما قوي انفصالية عاتية، وعندما نزعت قضية الجنوب من قضية المناطق الثلاثة، بل ودعت ليسحب قوات الحركة الشعبية من تلبك المناطق، وقوات النظام من الجنوب، تمهيدا لقيام الجيشين المنفصلين والنظامين المنفصلين والدولتين المنفصلتين.

تقول الصفقة انها تقف مع حقوق الجنوب في الحكم الذاتي وتقرير المصير، ولكن نفس قادتها يعلنوا انهم لن يطبقوا اي شي من هذا، في حالة دارفور او الشرق او غيرها من الاقاليم. والحكم الذاتي لا يمكن لن يكون لإقليم دون اخر ، ولا يمكن ان يتحقق دون ان يكون شاملا للوطن كله. وكل الامر يوضح ان الصفقة تعمل لفصل الجنوب وضمان تشديد هيمنة المركز والدولة والمركزية علي بقية الاقاليم.

-14-

ان الصفقة قد ادت الي ايقاف القتال في الجنوب، ولكنها لم تؤدي ولن تؤدي الي السلام العادل الشامل، لأنها اساسا لم تعالج اسباب وجذور المشاكل التي انتجت القتال، والمتمثلة في حالة التأخر الاقتصادي وطابع الدولة الريعي ومحاربة الانتاج والمركزية المفرطة واغتراب الدولة عن المواطن والاحاديات الثقافية والسياسية والهيمنة الدينية الاقصاء وتغييب المجتمع المدني ، وهي كلها ثيمات تعيد انتاجها الصفقة في نموذجها المقدم إلينا، سوي في شكل ومحتوي حكم الشمال والجنوب علي يد طرفيها، او في كامل النظام المسخ الذي سيحكم البلاد.

ان الحديث عن السلام في حين تسيل انهار الدم في دارفور، وتدق طبول الحرب في الشرق، انما يعبر عن الافق الضيق الذي تعامل به طرفا الصفقة مع المشكلة السودانية. ونحن هنا نقول انه اذا ما تنازل طرفا الصفقة عن بعض جشعهما، وادخلا مثلي النخب الدارفورية وشرق السودان في نظامهما، فان هذا لن يحل الاشكال،وستظل الصفقة صفقة، لأنها تقسم الاسلاب والغنائم ، دون ان تهتم بحل الاشكالات الحقيقية.

اننا نقول هنا، ان موقفنا يختلف تماما عن موقف قوي التجمع او حزب الأمة، والتي تدافر وتعافر لكيما تجد لها طرفا من الكعكة، بينما نحن نناضل من اجل هزيمة كامل النهج الذي ادي الي الازمة، والي مقاربة الحلول التي تزيل

أسبابها، ولا توقف القتال فحسب، وإنما تضمن عدم اندلاعه من جديد. وذلك بتفكيك الدولة السودانية وإعادة بنائها من جديد، علي اسس مدنية وفيدرالية وبسيطة، وان توجه نحو الانتاج لا الاستهلاك، وان تطور الموارد والثروات بدلا من ان تهتم بتوزيعها، وان تشيع العلمانية السياسية والاجتماعية وروح التسامح والاندغام الاجتماعي والثقافي، لا ان تقوم علي تصعيد الاختلافات الثقافية والقومية وتقسيم الوطن والمواطنين علي اساسها.

اننا كنا ولا زلنا ضد الحروب الاهلية في السودان، باعتبار انها التجسيد الابشع للازمة،ومصدر الخراب الاساسي لكل الموارد - البسيطة- المتوفرة، وقبل كل شي تحمل الموت والتدمير للإنسان ولكل ما هو إنساني. وقد ظل يدفع ثمنها الباهظ المواطنين البسطاء، وينتقع منها لورادت الجرب والساسة الانتهازيين، ولا زلنا عند موقفنا من تأييد اي وقف لها،مهما كانت حيثياته وأسبابه والقائمين عليه.

إلا ان ايقاف حرب ما او عدة حروب، لا يعني تحقيق السلام بأي حال من الأحوال. فتحقيق السلام الشامل لا يتم دون نزع كل فتيل للحرب، ناهيك عما اذا كان هذا الايقاف يحمل في احشائه نذر حروب جديدة، او يحرض علي حروب جديدة، او يشجع علي استمرار اخري قائمة، كما هو الحال مع الصفقة الحالية،والتي ستؤدي لإطلاق مارد الحرب في دارفور وفي الشرق وجبال النوبة والجنوب والشمال نفسه، بما تحمله من اقصاء ومن انانية ومن سطحية وخطورة في الحلول، ولذلك لا يمكن لنا ان نسمي هذا العيث سلاما.

اننا نرفض تماما خلط المفاهيم والمصطلحات، والذي يمارسه الكثيرون عن عمد او عن جهل، حين يسمون الصفقة الحالية واتفاق تقسيم البلاد ومقدراتها ومواردها، بين من لا يملكون ولا يستحقون، بأنه سلام، ولو ارتبط بوقف مؤقت لاطلاق النار ووقف العمليات القتالية في الجنوب، فالحرب عمليا في الجنوب متوقفة منذ عامان، ومستعرة في دارفور في نفس الوقت، التزاما بقاعدة النظام المجربة في عدم تشتيت القوي، و"سلام" لا يوقف سيل الدم المدرار الان في دارفور، لا يمكن إلا ان يكون استهبالا وخديعة ودجلا وكذبا،

و"سلام" لا يتقي خطر اندلاع القتال في الخرطوم او الشمالية او الشرق او جبال النوبة او كردفان، لا يزيد عن كونه ثوب وهمي يلبسه نظام عار، يعرض به وصف تصفيق الحاشية وصمت الجمهور المصدوم.

-15-

لا نعلم ماذا تم من بعد، بعد ان صرخت الطفلة: الملك عريان.

كتب التاريخ لم تسجل لنا هذا، وأهل الادب يهتموا بالنهايات المثيرة، اكثر من اهتمامهم بالتسلسل المنطقي للأشياء، ويتركوننا موزعين بين مختلف الاحتمالات.

نحن هنا نطرح احتمالا رئيسا، وهوان صرخة الطفلة قد اسقطت الاقنعة وكسرت صمت الزيف، فماذا تم بعدها يا تري: فهل هرول الملك مسرعا الي عربته ليختبئ، ام القي عليه البعض عباءة او معطفا او سروالا، لكي يغطوا عريه المخجل، وهل عوقب المحتال الخياط، ام عوقب الملك المحتال، ام عوقبت الحاشية الكذابة، ام انتفض الشعب كله علي عصبة المحتالين بملكهم غير الميمون؟

هناك احتمال ثاني، يحمل ايضا الكثير من الأسئلة، وهو هل احدثت صرخة الطفلة أثرها، وأيقظت الناس من سباتهم وسلبيتهم وعجزهم، ام انها عوملت كصرخة طفلة، لا يجب ان يستمع لها الكبار والعقلاء، وواصل الملك العرض الاستربتيزي وكأن شيئا لم يكن، وقمعت الطفلة من قبل ابيها وأمها، وحاولت الحاشية والناس والجميع ان يقنعوا انفسهم، ان تلك الصرخة لم تكن ؟

لا نعرف شيئا من هذا ولا ذاك، ولا يهمنا ألا نعرف، فنحن لا نبني المواقف علي الاساطير، وفي ملوك اليوم العراة وحاشيات الكذب والنفاق، ما يقدم لنا عشرات الامثلة كل لحظة، عن مسيرات الخداع ، وان كان الاطفال قد اصيبوا - لسبب ما – بالخرس. ولكننا نقول اننا لن ننتظر حتى تكشف الامر لنا براءة

وصدق الأطفال، وان شعبنا لن يصمت امام المهزلة، وان الخياط والملك والحاشية عندنا مدانون، كلهم مدان بقدر ما كذب علينا وأجرم وافسد.

لا سبيل لنا اذن ، غير ان نرفض خدعة اليوم الكبرى، المسماة ب"السلام" في السودان، ولا سلام ولا يحزنون، وإنما متاجرة باسم السلام، كما كانت بالأمس متاجرة باسم الإسلام، وكما كانت متاجرة باسم الثورة ، وكما كانت متاجرة باسم السودان الجديد، الي آخر موال التجار وأشباه الثوار.

سنظل في موقفنا من هذا النظام، ولن نعطيه شرعية لا يملكها، ولن نوافق علي خدعه الصغيرة او الكبيرة، ولن نقبل مناوراته ولا تحالفاته الجديدة ولا القديمة، ومن يذهب معه يصبح مثله عدوا لنا، نعرفهم من تاريخهم ومواقفهم، انهم اعداء الشعب واعداء السلام الحقيقي، ونعمل كل ما في وسعنا وما في غير وسعنا، لاقتلاعهم من حياتنا العامة، وإرسالهم الي حيث موقعهم : موقع المحتالين الترزية والملوك المحتالين والمنافقين والمنتفعين والظلمة والقتلة والسفاحين، من كل شاكلة ولون.

2005/1/12-10

إتفاق نيفاشا بعد مرور عام

في يوم 9 يناير الجاري، مر عام على توقيع قادة النظام الحاكم في الخرطوم، وقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، إتفاقا سياسيا أنهي حالة الاحتراب القائمة بينهما، وسمي باتفاقية نيفاشا، دشن لشراكة سياسية بين تنظيميهما قائمة علي اقتسام موارد البلاد والسلطة فيما بينهما، وأدى إلى تكوين حكومة مشتركة بين الطرفين، وجذب إطراف أخرى من القوى السياسية الشمالية والجنوبية إلى مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية .

إن هذا العام، قد قدم بلا شك تفصيلا أكثر لطبيعة الاتفاق الذي قام، ومآلاته المختلفة، وأكد على انه لم يكن اتفاقا للسلام الشامل، وإنما هو مجرد اقتسام للسلطة في إطار مؤسسات النظام القائم، وتمهيد لانفصال الجنوب، وسيادة دكتاتورية مدنية في الشمال والجنوب يقودها كل من حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

أن القوى الديمقراطية ومن بينها حزبنا، كانت تقف دائما مع وقف كافة الحروب الأهلية في السودان، والتي نحمل مسؤوليتها في خلال الستة عشر عاما الأخيرة أساسا للنظام الحاكم في الخرطوم، دون إعفاء غيره من القوي السياسية عن المسؤولية، وقد رحبنا بوقف إطلاق النار قبل توقيع اتفاقية نيفاشا، ورحبنا بكل وقف لإطلاق النار في الجبهات الأخرى في جبال النوبة ودار فور وشرق السودان، باعتبارها مكسبا للمواطنين في المقام الأول، يرفع عنهم نير الحرب. إلا أن هذا لم يعن لنا أبدا، أن سلاما عادلا وشاملا قد حل، أو أن حلاً حقيقياً للازمة السودانية قد أنجز .

اننا نعتقد أن توقيع اتفاق نيفاشا بين النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتكوين الحكومة المشتركة بينهما، قد اتي كنتيجة مباشرة لإنهاك الطرفين في القتال، وللضغط المحلي والإقليمي والعالمي المتصاعد عليهما، نتيجة للخسائر البشرية والمادية البالغة الضخامة التي سببتها تلك الحرب، قد كان غرضه

الأساسي الخروج بحل لهذين الطرفين، وتقسيم امتيازات السلطة بينهما، دون مقاربة حقيقية لأسباب النزاع الأهلي في السودان، وهو بهذا لا يزيد عن كونه صفقة سياسية انتهازية تمت بين النظام الدكتاتوري غير الشرعي، وحركة عسكرية منقوصة المشروعية، انضم لها بعض الأحزاب الانتهازية السودانية، في تجاهل تام لمصالح المواطنين السودانيين الأساسية، وفي القلب منهم مواطني جنوب السودان، والذين تضرروا أكثر من غيرهم، من جراء تلك الحرب اللعينة.

إن إتفاق نيفاشا قد تجاهل في وجهة نظرنا، المصالح الأساسية والحاسمة للمواطنين السودانيين، وخصوصا المواطنين المهجرين والمشردين والمتأثرين بواقع الحرب، حيث لم يتطرق لقضايا تعويضهم العادلة ماديا ومعنويا، وزلا قضايا التأهيل الوظيفي والاجتماعي والنفسي لملايين من ضحايا الحرب، بما فيهم المقاتلين في صفوف الجيش الشعبي، وخصوصا من اليافعين والشباب، كما قد أهمل قضايا إعادة البناء في الجنوب وغيره من المناطق المتأثرة بالحرب، وسلم كل الموارد المتاحة داخليا والواردة من المانحين، لتقع تحت تصرف قيادات النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان، في ظل سيطرة تامة لهما على الأجهزة التنفيذية والتشريعية، وعدم وجود اى رقابة شعبية، الأمر الذي عرضها ويعرضها للفساد والمحسوبية والإهدار.

كما تغاضي الاتفاق عن قضايا المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي مورست من قبل الطرفين، وضرب عرض الحائط بقضية الحريات الديمقراطية والدستورية، حيث شهد العام الفائت مذبحة بورتسودان وسوبا، واعتقال العشرات من الناشطين، وصدور قانون قمعي تجاه المنظمات غير الحكومية، وسلم مل السلطة في البلاد لقيادات حزبين دكتاتوريين لم يعرف عنهما أى نزوع ديمقراطي، ولم يتخليا عن نهجهما الشمولي والاقصائي، لا في الفكر ولا في الممارسة .

إن هذا الاتفاق ينفذ تحت قوانين الطوارئ الذي لا يزال ساريا حتى الآن، وفي وقت تتواصل فيه الحرب في دارفور، وتحت قوانين تنتهك حريات ومصالح

المواطنين يوميا، مما يوضح انه مجرد صفقة لإطالة عمر النظام القائم وإعطائه الشرعية، واقتسام كعكة السلطة وموارد البلاد مع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي غياب تام عن المشاركة الشعبية، بل وفي عداء واضح مع مؤسساتها الأهلية والمدنية، مما يوضح انه اتفاق فوقي سلطوي، لا يمكن أن يؤسس لسلام عادل وشامل في كل البلاد .

إن استمرار الحرب في دارفور، والتوتر في شرق السودان ومناطق المناصير والنوبة الشمالية، واستمرار ممارسات النظام الإرهابية والإجرامية تجاه المواطنين، وتعويله على الحل العسكري وشق الحركات المعارضة وتسعير الصراعات الأهلية، يوضح انه نظام غير مهيأ لإنجاز سلام عادل وشامل في السودان، وان كل قراراته مربوطة بهدف واحد وحيد، وهو الاحتفاظ بالسلطة وامتيازاتها لقياداته، ويوضح انه لم يوقع اتفاق نيفاشا اقتناعا منه بالحل السلمي، وإنما لما تتيحه له من إمكانية الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة "الشرعية " عليها، وإعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال التي بناها خلال ال16 عاما الاخيرة.

إن مصرع جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأحداث العنف التي صاحبته، و مجيء قيادة جديدة للحركة الشعبية، قد عزز من النزعات الانفصالية عند الطرفين، وأصبح احتمال انفصال الجنوب أكثر قربا مما مضى. مع ذلك لا نعتقد أن غياب قرنق قد غير من طابع الاتفاقية، بقدر ما اظهر طابعها الحقيقي. كما إننا لا نعتقد أن وجود قرنق كان سيغير شيئا كثيرا من الأمر، فكل قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان الحالية، بما فيهم الفريق سالفا كير هم رجال قرنق الذين عملوا معه عبر عشرين عاما ونيف، وهو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تصعيدهم السياسي، وعن تغييب غيرهم، من العناصر الديمقراطية في الجنوب، هذا التغييب الذي حمل طابعا دمويا في بعض الأحيان.

إننا نقول هنا انه بعد عام من توقيع تلك الاتفاقية، ونصف عام من دخولها حيز التنفيذ العملي، فان الإنجاز الوحيد لها هو توقف طرفيها عن الاقتتال الذي

جلب الوبال لمواطنينا وبلادنا، ولكننا في نفس الوقت نرى بصورة أوضح طابعها كصفقة سياسية جائرة، تقوم على اقتسام السلطة وموارد البلاد بين طرفين لا يملكان لذلك تفويضا شعبيا، ويعملان من اجل مصالحهما الحزبية ومصالح قادتهما الذاتية. ونعلن من جديد كما قلنا إبان توقيعها، أن هذه الصفقة لا تلزمنا ولا تؤيدها، رغم رفضنا الكامل للطريق الحربي لحل المشكلة السودانية، ونسعى إلى إقناع مواطنينا والمجتمع الدولي، بضعف هذه الاتفاقية عن حل المشكل السوداني، والذي لن يعالجه إلا السير في اتجاه الدمقرطة الحقيقية والسلام الشامل العادل وطريق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الليبرالية التي تخلص البلاد من سيطرة الحزب الفاشي الحاكم وشركائه الصغار، وتبني دولة القانون والمواطنة.

11يناير 2005

الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي: الحالة السودانية

اجابات على اسئلة موقع الحوار المتمدن

السؤال الاول:

هل ان الضغوط الخارجية قادرة على اقامة انظمة ديمقراطية في العالم العربي، وهل يمكن ان يعد المشروع الامريكي في العراق من دعائم اقامة الانظمة الديمقراطية خصوصا وان احدى نتائجه كانت كتابة دستور يؤسس لإقامة دولة دينية وحكم رجال الدين؟

في السودان أسفرت الضغوط الأمريكية، ضمن عوامل اُخرى متعددة، عن توقيع اتفاق نيفاشا بين النظام السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو اتفاق وإن اوقف الاقتتال في جنوب السودان وفي بعض المناطق الأخرى، إلا انه يظل اتفاقا ثنائيا قاصرا بين طرفين يحتكمان فقط الى قوة السلاح، ولا يستجيب لمصالح المواطنين الملحة، وخصوصا تعويض المواطنين المتأثرين بالحرب وإعادة تأهيل ما خربته الحرب من بني ومؤسسات ومقدرات بشرية ونسيج اجتماعي الخ، بل يكتفي فقط بتوزيع السلطة والامتيازات بين من لا يملك ومن لا يستحق.

النظام الذي نتج عن هذه الاتفاقية، والذي نسميه نظام "الانقاذ" الثاني، او "الإنقاذ" 2 ، هو نظام غير ديمقراطي بأى حال من الأحوال، حيث يفرض قوانين النظام القمعية على معظم السودان، ويعطي لرجال النظام اليد الطولى في كافة الاجهزة التشريعية والتنفيذية، ويحافظ على المواقع الاقتصادية لطفيليي وفاسدي النظام، ويعطي النظام شرعية طالما افتقدها لمدة 16 عاما.

بهذا المعني يشكل لنا الضغط الامريكي في السودان، تجليا لسياسة قاصرة ومتناقضة ولا تقارب مصالح المواطنين السودانيين، ومستعدة هي للتضحية بالقيم الاساسية للديمقراطية الليبرالية والحريات العامة واقتصاد السوق الحر،

لصالح نظام تسلطي يتستر بإسم السلام، ويتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب ، ويحقق لها تأثيرا سياسيا او اقتصاديا او استراتيجيا في السودان والمنطقة يقل او يكثر.

السؤال الثاني:

كيف تنظر قوى اليسار والتحرر الى ادعاءات الديمقراطية والإصلاح السياسي وكيف يمكنها ان تديم برامجها السياسية والاجتماعية خصوصا تلك المتعلقة بإقامة دولة العدالة الاجتماعية والمساواة والرفاه في ظل الواقع الذي يحدثه صراع الانظمة الحاكمة مع دعوات الاصلاح والتغيير الخارجية؟

في نظرنا فان دعوات الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي وإفريقيا تشكل دعوات حقيقية للتغيير لا مناص من مواجهتها، وليست هي ادعاءات بأى شكل من الاشكال. البرامج التي تدعو للعدالة الاجتماعية والرفاه والمساواة بين المواطنين لا يمكن ان تتم إلا تحت ظل انظمة ديمقراطية تتيح الحريات السياسية والاجتماعية والدينية وفي اطار اصلاح شامل للأنظمة السياسية القائمة. صراع الانظمة مع دعوات التغيير الخارجية لا يجب ان يعطل اصحاب دعوات التغيير في هذه البلدان من اطلاق دعواتهم المنطلقة من الواقع، والتي تشكل شرطا لا مناص منه لتقدم المنطقة. في هذا الإطار يجب ان تشكل القوى الديمقراطية والليبرالية والتقدمية اى التحررية عموما، قطبا بديلا، عن الانظمة من جهة، وعن دعوات التغيير الخارجية الفجة من جهة أُخرى، وعن دعوات الثورة المضادة السلفية التي تحاول باسم التغيير الرجوع بنا الى العصور الحجرية من الجهة الثالثة.

السؤال الثالث:

هل ان وجود نظام ديمقراطي يمكنه ان يحدث تغيرات عميقة في بنية التخلف الاجتماعي والثقافي والسياسي التي تعاني منها الدول العربية وهل يفسح المجال امام الارتقاء بحقوق الانسان وان يشيع مظاهر الرفاهية والتمدن ويحقق العدالة الاجتماعية؟

وجود نظام ديمقراطي شكلي، لا يضمن إجراء تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية لبلدان المنطقة، والتي ترزح تحت كلكل التخلف والتسلط وعلاقات الاستغلال. ان النظام الديمقراطي ينبغي ان يكون نتيجة لاحقة للتغيير، لا سابقا له، وهو بهذا يجب ان ينطلق من ويتدعم ب "ثورة ليبرالية" عميقة تنطلق من المجتمع المدني وتعمل عليه، وذلك لكيما يكون التغيير قاعديا وشعبيا وعميقا.

اننا اذن نقترح فوق النضال من اجل البني الديمقراطية السياسية على مستوى جهاز الدولة، نشاطا جماهيريا وقاعديا يعطي نفحات تتجدد باستمرار من روح الحرية ومن عوامل الشعبية لدعوات التغيير، وذلك حتى لا تكون الاطر الديمقراطية أُطرا صفوية بعيدة عن حس المواطنين ومصالحهم، ولإيماننا بأن العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني علاقة جدلية، لا يمكن تطوير الحياة العامة وانجاز التغييرات البنيوية دون الاستعانة بهما معا.

السؤال الرابع:

كيف يمكن التعامل مع التيارات الاسلامية التي يمكنها ان تصل الى الحكم من خلال صناديق الاقتراع؟

التيارات الاسلامية في العالم العربي وإفريقيا وعموم الدول الإسلامية، بل وحتى في الغرب، لا تشكل كتلة موحدة، وإنما تتراوح ما بين التيارات الاسلامية الاصلاحية التي تقترب من الاطروحات الديمقراطية، والتيارات السلفية الانكفائية الذاهلة عن العصر، والتيارات اليمينية الفاشية التي تود فرض ديكتاتوريات غاشمة باسم الدين، والحركات الارهابية الهوجاء التي تعبد القوة ولا تحمل برنامجا غير العنف والدم والقتل.

موقفنا من كل من هذه التيارات مختلف، فبقدر ما يمكننا الحوار والتعامل مع التيارات الاصلاحية، فإننا نحارب فكريا التيارات السلفية الانكفائية، ونحارب فكريا وسياسيا واجتماعيا التيارات اليمينية والفاشية وسط الحركات الاسلاموية. اننا في هذا النهج نقترب من التعامل الايجابي مع التيارات الاسلامية الاصلاحية، بقدر ما تقترب هي من قيم التحرر واحترام حقوق الانسان والالتزام بالآليات السلمية والديمقراطية لعملية تداول السلطة، ونبتعد عنها بقدر ما تبتعد عن هذه القيم، في النهج الفكري والبرامج والممارسة.

بهذا المعني فاننا نؤيد اشتراك التيارات الاسلامية الاصلاحية في العملية الانتخابية-حيث ان التيارات الانكفائية والارهابية والفاشية ترفضها مبدئيا-، ويكون موقفنا منها في حالة فوزها، مثل موقفنا من اى حزب او تيار علماني آخر فاز بالانتخابات: نتعامل معها مؤسسيا معارضة او تأييدا طالما التزمت بالمؤسسات الديمقراطية والبرلمانية وقواعد التداول السلمي للسلطة، ونعمل على اسقاطها وهزيمتها اذا ما خرجت عن هذه الأطر، وحاولت بناء دكتاتورية مدنية او عسكرية.

السؤال الخامس:

كلما تم الحديث عن احداث الاصلاح السياسي في العالم العربي، فأن الانظمة الحاكمة تسارع لطرح خصوصية كل مجتمع. أوانها تطرح الاصلاح السياسي التدريجي . هل ان الحديث عن الخصوصية والإصلاح السياسي التدريجي يمتلك ارضية واقعية؟

لا نؤمن نحن بأى حديث عن خصوصية مزعومة، تنزع عن المواطن حقوقه الاساسية وحرياته العامة والفردية. فقيم الحرية والعدالة وكرامة الانسان عالمية، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة الشعب وحرية المواطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشخصية، مبادئ كونية يكتسبها الانسان بالميلاد

والمجتمعات بالتكون، وليس هذا الزعم بالخصوصية إلا ادلوجة جديدة لتبرير القهر.

أما الاصلاح السياسي التدريجي، فاننا نعتقد انه غير واقعي، وفي حالة قيامه فهو غير كاف، وذلك لتكلس الاطر السياسية السائدة، وقوة تقاليد التسلط والفساد وعلاقات الاستغلال، والتي لا يمكن تغييرها الا بتغييرات جذرية ثورية، تتم بشكل جماهيري وشفاف ومتتابع، ولا يمكن ان تتم بشكل فوقي ومن خلال هبات تقدم من الانظمة والنخب المسيطرة، ووفق شروطها ومعاييرها الخاصة والضيقة والأنانية.

نشرت بموقع الحوار المتمدن

2005-10-18

حول الحرب والسلام ومستقبل السودان

حوار مع أطروحات الصديق عثمان محمد صالح

مقدمة:

يطرح الأخ والصديق العزيز عثمان محمد صالح، حزمة من الأفكار حول قضايا الحرب والسلام في السودان، وعمل المعارضة وقضايا المجتمع المدني، ومستقبل السودان بين الوحدة والانفصال على ضوء مبادئ حق تقرير المصير، في شكل جديد جلب له تقدير البعض من المتابعين، وغضب البعض الآخر، وخصوصا من بعض منتسبي ومؤيدي اليسار والحركات المسلحة العاملة في السودان.

وقد طرح الصديق عثمان آرائه تلك في جملة من الكتابات، من آخرها (حق تـقرير المصير لكافة أقاليم السودان) و (رؤية حول قضية بجة السودان) وغيرها من المساهمات، في منابر الحوار السودانية وفي صحيفة سودان نايل الالكترونية، مما اعتقد بأهميتها الكبيرة في صراع الرؤى الدائر اليوم في السودان .

في هذا الحوار اطمح إلى تحديد نقاط الاتفاق الواسعة التي تجمعني مع اطروحات الأخ والصديق عثمان، والى لمس بعض القضايا التي املك فيها طرحا مغايرا قليلا، أو التي لم يعالجها الصديق عثمان بالتفصيل الكافي .

العمل المسلح والقبائل الجيفارية:

أجدني اتفق تماما مع عثمان، في الضرر الفادح الذي يلحقه العمل المسلح ونهج الحرب ليس فقط بقضية بناء المجتمع المدني وتطوير الثقافات المحلية وقضية النضال ضد النظام الشمولي القائم، وإنما في الأساس بحقوق

المواطنين السودانيين التي تدعي الحركات المسلحة أنها قامت من اجلهم، وفي صدارة هذه الحقوق الحق في الحياة .

ويغدو دفاع عثمان المخلص عن حق الحياة والأمن والاستقرار، لمجاميع المواطنين في الغرب والشرق والجنوب، ملحا وعاجلا، في وقت تتصاعد فيه الأصوات الداعية للحرب، من طرف النظام الفاشي والشمولي من جهة، ومن طرف الحركات المسلحة من جهة، وأصبح المواطن بينهما مكسور الجناح، بين مطرقة النظام وسندان الحركات، والتي تورطت وتتورط في جرائم لا حد لها، تجاه حيوات الناس وحقوقهم الأساسية، بما يشمل ذلك القتل على الهوية والنهب والاغتصاب.

إن ما يشهد لعثمان، انه لم يتورط في دعم هذه الحركات، أو الانضمام إليها، وكان دائما من أنصار التغيير الاجتماعي الذي يأتي عبر الوعي والعمل المدني وتفعيل المواطنين وتمكينهم. وان كنا نحن قد احتجنا للانضمام لبعض هذه الحركات وتأييد بعضها الآخر، لنعرف من الداخل انتهازية تجار الحرب ولورداتها، وكيف إن الحياة الإنسانية لا تسوى عندهم شيئا، فان عثمان قد توصل إلى كل هذا بالوعي العلمي والفطرة السليمة، فله كل التقدير والشكر، على التمسك بالصحيح والمبدئي، في زمن ترتفع فيه صيحات دعاة الديماجوجية والكراهية والعنف.

من ناحية أخرى، أجد لزاما القول، انه يظهر من طرح عثمان، وكأنه لا يفرق بين قادة تلك الحركات، والتي أثبتت مرة بعد أخرى انتهازيتها وعدم مبديئتها ومتاجرتها بقضية المواطنين، وبين أغلبية منتسبي تلك الحركات ومؤيديها، من العناصر الوطنية والتي التبست الطرق أمامها، وتريد إسقاط النظام بأى ثمن، وقد استفزها زعيم النظام بحديثه عن السلاح، وخدعها القادة وبعض المثقفون، إن هذا الطريق هو الطريق الوحيد.

هؤلاء الشباب والشابات، هم رصيد لقوى الثورة والتغيير في السودان، وهم عاجلا أم آجلا، واصلون لحقيقة أن الحرب دمار، وان السلاح لا يحسم قضية، بل يخلق مشاكلا جديدة، وان النظام الحاكم هو المستفيد الأول من نهج

الحرابة، بما يفرضه من قهر المجتمع المدني، وسيادة ثقافة العنف، وحكم البندقية وعلوها على حقوق الناس وصوتهم.

لذلك لا اعتقد أن وضع القادة والأعضاء في سلة واحدة مفيد، ونفس التفريق مطلوب، ما بين قادة الأحزاب الطائفية، وأهلنا الأنصار والختمية، وكما بين شباب الأحزاب وقادتها الديكتاتوريين ، الخ .. بل أذهب للقول أن كثيرا من مؤيدي الحركة الإسلامية والنظام الحاكم، قد شهدوا تحولات فكرية وسياسية كثيرة، لما عرفوا بتجربتهم الشخصية، شمولية وأنانية النظام، وبؤس البرنامج التزموا به لعشرات السنين، فكيف الحال بمن يقدم روحه في قربان النضال ضد هذا النظام، وهل نكسبه أم نستعديه؟

كما أجد لزاما على الجهر، برفض الحديث عن القبائل المسلحة، أو القبائل الجيفارية. فمن يحارب ليس هم القبائل، وإنما حركات تريد أن تحتوى القبائل، وتستخدم الانتماء القبلي والجهوي والعرقي، كأداة أساسية للاستقطاب والتجنيد، سبيلا لزيادة جيوشها، وهي في هذا لا تختلف البتة عن النظام، الذي يستغل العواطف الدينية والجهوية والوطنية، لتنفيذ مشروعه البربري وتقديم ضحايا جديدة لمحرقة الحرب.

الحديث عن القبائل المسلحة أو القبائل الجيفارية، فيه نوع من الخلط، ويصب في صالح الحركات المسلحة، والتي تريد أن تتمترس بعض القبائل أو الأعراق أو الجهات ورائها، اعتمادا على تلك الأشكال التقليدية من الوعي والعواطف، وبذلك يتحول النزاع من طابعه المدني والسياسي، إلى صراع عرقي قبلي جهوي، وهو مبلغ منال الفاشيون في النظام وتجار الحرب في المعارضة المزعومة، لتشويه الصراع وقطع الطريق على التغيير الحقيقي، وبناء مساوماتهم من فوق رأس المواطنين.

القبائل السودانية واغلب زعماؤها وأبناؤها، مواطنون يهفون إلى السلم والأمن والتنمية، لا ناقة لهم ولا شاه في هذه الحروب المدمرة، بل أنهم هم المتضرر الأول منها، ولذلك يجب علينا الدفاع عنهم ومعهم ، وعن مؤسساتهم المدنية ومعها، من مجالس شورى وروابط إقليمية وتنظيمات مهاجرين الخ ، دعوة

للسلام والأمن والتنمية، ورفضا لتجييرهم لصالح النظام أو الحركات المسلحة، في الواقع العملي أو في الخطاب الفكري والسياسي.

قضية الصفوة وصراع المركز والهامش:

يفرق عثمان كثيرا في خطابه، ما بين المواطنين السودانيين في الأقاليم، والذين يشار إليهم بالهامش، وبين الصفوة الإقليمية (أو التي تقيم في المركز، مثل قادة الأحزاب الطائفية) التي تتحدث بإسمهم، تماما كما تتحدث الصفوة في المركز، باسم مواطني المركز، وتدعى زورا تمثيلهم.

هذا التفريق مهم جدا، كونه يفضح كل الجدل الممارس باسم اتفاقيات السلام وقسمة السلطة والثروة، والتي هي في الحقيقة مساومة انتهازية واقتسام للإمتيازات بين صفوات ونخب، بعيدة عن هموم المواطن البسيط، وبهذا المعني صحيح تماما قول عثمان: " في هذا الإطار يمكن القول بأن إتفاقات السلام التي تبرمها صفوة المركز الحاكمة مع صفوات الهامش المعارضة هي في آخر التحليل قناة لإمتصاص صفوة الهامش من قبل المركز (ثمة قنوات إمتصاص أخرى كالإستقطاب السياسي أو شراء الذمم) ".

وفقا لهذا فان هناك ضرورة فائقة ، لخلق إشكال جديدة وقيادات جديدة، لكيما تعبر عن حقوق المواطنين، في هذه القسمة الضيزى بين الصفوات والنخب، تخرج من بين المواطنين - سلميا ومدنيا وبشكل ديمقراطي - ، وتكون إمكانية الرقابة عليها كاملة من قبل من تمثلهم، وان تنمو هذه الأشكال والقيادات في مواجهة النخب والصفوات الانتهازية سليلة المستعمر والأنظمة والأيدلوجيات الشمولية،والتي تتكون من صفوة المركز الأنانية والتي يحتل فيها قادة النظام والأحزاب التي تسمى نفسها بالشمالية دورا مقدما (أحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي) دورا مقدما، ومن صفوة الأقاليم الانتهازية، والتي يلعب فيها قادة الحركات المسلحة والمنخرطين في قيادة أحزاب المركز دورا رئيسيا، بما فيه قيادة الحركات التي خرجت من عباءة النظام أو احد أطرافه (مثل قيادة حركة العدل والمساواة أو قيادة الحركة الوطنية لشرق السودان).

هذا الأمر مهم، كون أن هناك طرح لبناء حلف المهمشين، وهو حلف مزعوم يدخل فيه الجلاد المعروف والضحية المفترضة، حيث أن من مهندسي هذا الحلف الكبار، يبرز اسم على الحاج، احد أعمدة الإنقاذ وأكثر رموزها فسادا وسؤءا، وها أن الطرح الذي زرعه في ألمانيا في مؤتمر الأغلبية المهمشة، قد وجد تجسيدا أولا له، في جبهة الخلاص الوطني، والتي اختفي منها على الحاج تقية، وان أرسل لها خليل إبراهيم ممثلا لتيارهم، ولا يزال هذا الطرح والمشروع يحاول تسويق نفسه، عبر محاولة ضم بعض حركات الشرق لهذا التحالف غير المقدس، وبدعم واضح وخفي من تنظيم الترابي الفاشي ومن النظام الإرتري الشمولي.

إن بدايات ظهور مثل هذه القيادات الجديدة، نراها في التجمعات المختلفة التي تهدف لتطوير مناطقها، وفي تجمعات ولجان المهاجرين والمهجرين، وفي التكوينات السياسية الحديثة مثل المنبر الديمقراطي لجبال النوبة وتجمع تنمية كردفان الخ الخ، رغم هنات بعض تلك التنظيمات والقيادات الجديدة، إلا أنها قطعا تسير في الطريق الصحيح، وينبغي دعمها وخلق العشرات والمئات والآلاف من التنظيمات المماثلة، التزاما بالمواطنين ومحاولة للعمل معهم، وكسرا لسطوة النخب التي أدت ببلادنا إلى الخراب.

كما لن يتم الإصلاح والتغيير في بلادنا، دون بناء حلف تاريخي، اسماه أبكر آدم إسماعيل بالمساومة التاريخية، ونسميه نحن حلف المواطنين، ويقوم ما بين المواطنين في المركز والمواطنين في الأقاليم، من اجل انتزاع حقوقهم وتمكين أنفسهم وتغيير واقعهم، وان يقوم هذا بالضد من وفي مواجهة نهج الحرابة والمساومة الانتهازية، الدائر الآن بين النخب الحاكمة والمهيمنة.

المواطن والمجتمع والدولة:

يطرح الصديق عثمان، ضرورة خضوع المواطنين للدولة، واحتكار الدولة للسلاح، وضرورة بناء هيبة الدولة، وصك مصطلح الخروج عن الدولة السودانية، في معادلات تطرح إن العلاقة - أو العقد الاجتماعي - قائمة بين

المواطن والدولة، وفي هذا يقول مثلا : " المواطنة بهذا المعنى هي مقايضة بين طرفين : الدولة والأفراد المشمولين بحيزها الجغرافي"، أو يقول:" بقيام الدولة السودانية أصبح الساحل الغربي للبحر الأحمر ملكاً للدولة!"

اعتقد أن في هذا الفهم، يكمن خلط كبير، فعثمان يتجاوز تماما، دور المجتمع والذي هو المكون الثاني الأساسي، بعد المواطن الفرد، لتركيبات العمران وعلاقات السلطة. والعقد الاجتماعي الحقيقي في وجهة نظري، قائم بين المواطن وغيره من المواطنين، اى قائم بين المواطن والمجتمع، وليس بين المواطن والدولة.

في ظني، وبعض الظن إثم، إن التركيز على دور الدولة وهيبة الدولة وخضوع المواطنين للدولة، في خطاب عثمان، هو بقايا من تأثير المنهج الشيوعي عليه، وهو المنهج الذي أدى - ويا للغرابة - في الممارسة العملية، إلى تأليه وتمجيد الدولة عند الماركسيين، وهي التي قال عنها مؤسسي الماركسية بوضوح - ماركس وانجلز - أنها مؤسسة طفيلية تقتات على المجتمع .

يمكن القول بنفس الوضوح، أن الدولة في السودان ،هي مؤسسة طفيلية، لم تقم بأي دور لها تجاه المواطن، وإنما قهرته واستغلته وأحتلبت فائض ما ينتجه المواطن الفرد - والمجتمع ككل- لإدارة دولابها الفاسد ومراكمة الامتيازات وتوزيعها بين أعضاء النخبة المسيطرة، وهي في السودان قد كانت جهازا للنهب والقمع، ويبدو أن عثمان قد انتبه لهذا وهو يقول:" سالت دماء وتراكمت إحن ومرارات بين المركز والهامش جعلت من العبث بمكان الإصرار على التشبث بدولة أنشئت بنظام دفن الليل أب كراعاً برة".

هذه الدولة قد ورثت مباشرة من الدولة الاستعمارية، والتي كان جهازها يقوم على النهب والقمع، وكلنا يعرف ضريبة الدقنية التي كانت تمارس في السودان، ولم تحدث عليها النخب الحاكمة "السودانية" تغييرا ذا شأن، بل أنها اتخذتها وسيلة لاستغلال المجتمع، وكانت دولة ريعية، كما اثبت ذلك الدكتور

عطا البطحاني ، تقوم على تجميع وتوزيع الريع على نخبتها، وليس على تطوير الإنتاج وتوفير الخدمات للمواطن.

بهذا المستوى يكون التساؤل، كيف يمكن الخضوع لهذه الدولة، وأى هيبة نبحث لها عنها ، وهي التي فشلت في كل مهامها، من حفظ الأمن وتوفير الخدمات وبناء البني الأساسية وتشجيع الإنتاج ؟؟ إن الدولة في السودان لا تحتاج إلى زيادة هيبتها وإنما إلى نزع هيبتها وجبروتها وتسلطها على السياسة والاقتصاد وعلى المجتمع، وينبغي أن ندعم دور الفرد والمجتمع على حساب الدولة، وان نقلص من دورها للحد الأدنى، وبناء أشكال التنظيم السياسي وعلاقات السلطة بشكل مغاير تماما ومتجاوز لطبيعة وشكل الدولة السودانية الحالية - البعد استعمارية -.

أقول هنا أن الحزب الشيوعي السوداني، ومعظم مدارس اليسار السياسي والفكري، لم تنتبه لنقطة مهمة، في غمار دفاعها العقيدي عن ما يسمى بالقطاع العام في السودان، والذي ما هو إلا شكل من أشكال رأسمالية الدولة، أو قل طفيلية الدولة، وهو انه في ظل الدولة الريعية، عسكرية كانت أم مدنية، يسارية أو يمينية، فان النشاط الاقتصادي الأساسي للدولة يكون هو تجميع وتوزيع الفائض الاقتصادي، وليس تطويره، ولذلك نجد كل الكلام الغريب عن توزيع "الثروة" ، في بلد فقير يعاني من التخلف، فعن اى ثروة يتم الحديث في السودان، والثروة لا توجد فيه وإنما الفقر؟ وهل الأصح الحديث عن تطوير الثروة أم عن اقتسام الإمتيازات، والتي يتم الحديث عنها باعتبارها تقسيما للثروة؟.

لقد لعب جهاز الدولة دورا مخربا للغاية في السودان، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان جهازا من زمن التركية السابقة والى اليوم، لاستغلال المواطن واستنزافه، معزولا عنه وعن قضاياه المهمة، مما أدى إلى استلاب المواطنين واغترابهم عن "دولتهم " بالذات، وذلك أساسا لان هذه الدولة التي بنيت ليلا، بنظام دفن الليل أب كراعن بره، كما يقول عثمان،

ووفق مصالح المستعمر، قد فضلت النخب الحاكمة وراثتها كما هي، وليس من قبيل الصدفة أن أطلق على الحكام "الوطنيين" ، اسم الإنجليز السود.

في ظل هذه الدولة، كانت وزارة التجارة والجيش أهم المؤسسات: وزارة التجارة لأنها توزع الإمتيازات والرخص التجارية، اى تستغل القانون وامتيازات الدولة لإفقار هؤلاء وإغناء أولئك، ولا يكون العمل والكسب هو مصدر الثروة، وإنما القرب من جهاز الدولة أو البعد عنه هو المعيار، والجيش للقمع الداخلي وحماية نهب الدولة للمواطن، حيث إن جيشنا الميمون منذ العام 1924 لم يخض حربا وطنية، وإنما كانت كل حروباته ضد مواطنيه.

بالمقابل فان كل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان، قد تمت عن طريق الأفراد والمجموعات، اى عن طريق العمل الخاص والعمل الأهلي، ومن ذلك التعليم الأهلي وبناء المدارس والمستشفيات بالعون الذاتي، ومن ذلك نمو القطاع الخاص الصناعي، حيث فشلت كل مصانع الدولة المزعومة، المحكومة بسوء التخطيط والتنفيذ، وليس غريبا إذن أن هجمت كل الأنظمة الشمولية، التي جعلت السيطرة على الدولة همها الأقصى، على النشاط الخاص والنشاط الأهلي والمنظمات الأهلية، سواء كان ذلك نظام مايو في أوائل السبعينات، أو نظام الإنقاذ منذ أوائل التسعينات.

في هذا المجال فاني بقدر ما أنا مقدر للجهد الفكري الكبير لعثمان محمد صالح، لخروجه من إسار تراث "العنف الثوري" الماركسي، والذي وان أدى بالشيوعيين وأحزاب اليسار في السودان إلى الانقلابات المتكررة، فقد ألقى بثقله على القيادات التي كونت الحركات المسلحة، من جون قرنق وحتى عبد الواحد محمد نور، مرورا بعبد العزيز خالد الخ ، ولقد كنت في عجب، أن "المقاتلة " ندى مصطفي، والتي كانت تحارب "اليسار " في تنظيم قوات التحالف، كانت لا تكف عن الاستشهاد باميلكار كابرال، الثوري الماركسي من غرب أفريقيا، واحد قادة فكرة العمل المسلح في أفريقيا، فتأمل.

أقول إني بقدر ما أنا مقدر لهذا الجهد، وهو جهد عظيم، في الخروج من أوهام العمل المسلح بإسقاطاته "الثورية"، وكذلك الخروج من خرافة شعار السودان

الجديد، والذي أصبح شعار من لا شعار له، وتم ابتذاله بأقصى ما يكون الابتذال، ومورست تحته اسؤا أنواع الانتهاكات لحقوق الأفراد والمجموعات، فإنني أتوقع أن يخرج الصديق عثمان من أسطورة الدولة عموما، والدولة السودانية خصوصا، تأسيسا على أن الفرد هو الأساس، لا الدولة، وان المجتمع هو التنظيم الطبيعي، لا الدولة، وان التغيير والتطوير والتمكين للمواطن يأتي من أسفل، لا من الدولة، وان الدولة السودانية الحالية يجب أن تفكك، ويعاد صياغتها من جديد، في صورة دولة صغيرة ومحدودة، ولكن اقرب للمواطن ومنحازة إليه، لا لنخبها أو مصالحها البيروقراطية أو لهيبتها المزعومة.

حق تقرير المصير بين الانفصال والوحدة:

يطرح الأخ عثمان حق تقرير المصير لكافة أقاليم السودان، وهذا طرح متقدم وديمقراطي أؤيده تماما، وفي الحقيقة إن حق تقرير المصير حق إنساني وطبيعي، أجازته الأمم المتحدة والعهود العالمية لحقوق الإنسان، وفقط في ظل الدول الشمولية والمركزية ثار حوله الجدل، بل تحولت المطالبة به في بعضها إلى جرائم يعاقب عليها بالقتل، وكم من الدم سال في السودان وغيره، قبل إن يتوصل السياسيون إلى أن هذا حق طبيعي للشعوب.

كتب عثمان : "من الحكمة منح كافة الأقاليم أسوة بالجنوب حق تقرير المصير وأن يضمن هذا الحق في إتفاقات السلام التي تبرمها الحكومة المركزية مع الجماعات المسلحة."

إنني بقدر ما اتفق مع الجزء الأول من هذه الجملة، اى منح حق تقرير المصير لكافة أقاليم السودان، وهو الأمر الذي تضمنته وثائق الحزب الليبرالي الذي انتمى إليه، إلا إنني لا اعتقد أن الحكومة المركزية أو الجماعات المسلحة، يجب أن تؤتمن على هذا الحق، كما أن ليس لها شرعية تجعلها تبرم اتفاقات "سلام"، تفرضها على المواطنين، وتتم من دونهم ومن فوق رؤوسهم . إن كل الاتفاقات التي أبرمت من قبل، قد كانت صفقات انتهازية بين حكومات لا

شرعية وحركات منتقصة الشرعية، ومن المستحيل أن نسلم مستقبل وطننا لمثل هذه الجهات.

ويواصل عثمان: "الانفصال بالحسنى الآن بدلاً من الإنفصال لاحقاً بعد إقتتال على الهوية يرتد بنا جميعاً إلى الجاهلية. فالهامش لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية مهيمنة ".

عثمان هنا يمارس منهجا أشبه عندي بمنهج الأحزاب السودانية التقليدية، والتي رفضت الفيدرالية والكونفدرالية لسنوات طويلة، ثم أتت لتقبل حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال ما بين يوم وليلة، وذلك في مؤتمرات التجمع المختلفة أو في اتفاقات النظام مع مختلف الفصائل المسلحة في الجنوب (اتفاقات فرانكفورت، فشودا، نيفاشا) ، وكأنه حُكم على السودان إما يكون محكوما مركزيا، أو أن تنفصل أجزائه، ولا حل ثالث.

طبعا عثمان في تسبيبه يختلف عن هذه الأحزاب والقوى، فبينما تنطلق هي من نظرة أنانية وانتهازية، قائمة على " المال تلتو ولا كتلتو"، كما في حالة أحزاب التجمع ، أو الرغبة في السيطرة على كل الأقاليم الشمالية تحت أيدلوجيتها الشمولية وحكمها الدكتاتوري بعد إبعاد الجنوب - شوكة الحوت - في حالة الحركة الاسلاموية الانفصالية وكل تفرعاتها من وطني وشعبي الخ- ، فان عثمان يبدو مهموما بحفظ حياة البشر، ويفضل الانفصال على الحرب وإراقة الدماء وتفكيك الدولة مثل الحالة الصومالية، والتي يرجع إليها عثمان كثيرا في كتاباته.

لكن المشكلة في قراءة عثمان تكمن عندي في قضيتين: الأولي انه يبدو من أنصار الدولة المركزية، ولا يرى لحلول ناجعة مثل الفيدرالية أو والكونفدرالية من سبيل، وهي حلول كافية من جهة لحفظ وحدة البلاد، ومن الجهة الأخرى لتوزيع السلطة لا مركزيا وتنزيلها أفقيا وحفظ الحقوق الثقافية للمجموعات المختلفة والتمايز القومي في البلاد. ولا غرابة أن لم ينتبه عثمان لهذا الطريق الثالث أو لم يوله الاهتمام اللازم، إذ هو طريق غائب تماما عن أجندة القوى السياسية الأساسية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة.

والقضية الثانية هي أن عثمان يخلط ما بين سكان الأقاليم (ما يسميه الهامش) ، وما بين طرح المتطرفين في بعض الحركات المسلحة، حيث يظن أن طرح هؤلاء المتطرفون، يعبر عن صوت الهامش، وما هو إلا صوت يعبر عن أشخاصهم في أحسن الأحوال، حيث أن سكان الأقاليم - كما كل السودانيين- لم يُسألوا عن تصوراتهم لشكل الحكم ولم يُستفتوا في اى قضية من قضايا البلاد المركزية، فكيف نحكم أن الهامش (كل الهامش) لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية، ومتي سمح لسكان الأقاليم بقول رأيهم، حتى نعرف أن كان ما يدعيه متطرفو الحركات المسلحة يعبر عنهم أم لا ؟؟

لقد وقفنا - اقصد الحزب الليبرالي السوداني وشخصي - دائما ضد أن يتحدث المسلحون وقادة الأحزاب والنظام باسم المواطنين، والمواطنون براء مما يقولون. ولم نعترف ولن نعترف بأى حلول تأتى بها النخب باسم المواطنين، كما نرفض أن تصبح قضايا مثل حق تقرير المصير ووحدة السودان أداة في يد السياسيين، يلعبوا بها لمصالحهم الخاصة، وكنا دائما مع سماع رأى المواطنين المعبر عنه في استفتاءات حرة أو انتخابات حرة، ودون ذلك فإن كل ما يقال عن رأى الأغلبية المسلمة أو أهل الهامش أو الطبقة العاملة، لا يعدو إن يكون إلا محض ادعاء من انتهازيي السياسيين.

يواصل عثمان قرائته لموقف سكان الأقاليم، ممن يسميهم ب"الهامش"، وهي كلمة غامضة إذ ليس من المعروف إن كانت تعني بقعا جغرافية أم المواطنين الذين يسكنون تلك البقع الخ ، فيكتب:

"فالهامش لم يعد يرى في المركز غير أقلية عرقية مهيمنة . الجميع بنظره سواسية في كونهم جلابة حتى لو أجادوا النطق بلغة الهامش (...) ان الهامش لا يثق بدعاة التغيير الإجتماعي من اصول شمالية حتى لو تم تعميدهم من جديد بل يوظفهم مؤقتاً ، فلا معنى إذن لحمل أعباء التغيير في المركز والأطراف معاً .".

من الواضح أن الجمل أعلاه تعاني من إسقاطات هائلة، خلفها الهجوم الكاسح لبعض دعاة الجهوية والعرقية من أنصار بعض الحركات المسلحة، والذين

يخلطون - عن عمد أو جهل - ما بين الحكومات المركزية والنخب الحاكمة - بما فيها شرائح من نخب الأقاليم نفسها - ، وما بين المواطنين في الشمال والوسط، والذين هم أيضا احد ضحايا الدولة السودانية البعد استعمارية ، والتي سامت اغلب مواطنينا الخسف والعذاب، لا فرق في ذلك بين شماليهم وجنوبييهم، ساكني المركز أو ساكني الأقاليم.

إن هذا الهجوم مضر ومدمر، اعني هجوم بعض أنصار الحركات المسلحة ضد المواطنين في الوسط والشمال، بل وضد بعض العناصر الديمقراطية والثورية التي وهبت عمرها لقضايا النضال من اجل الإنسان السوداني ومن اجل العدالة الاجتماعية ومساواة المواطنين كافة وبناء دولة المواطنة، كما رأينا في الهجوم على الأستاذ الخاتم عدلان من قبل السيد خالد كودي الذي كان يكتب وقتها في الانترنت السوداني باسم مستعار(رودا مردا) ، وهو يهدف في النهاية إلى خلط الأوراق وتبرئة المجرمين الحقيقيين وتجريم الضحايا وتحويل الصراع إلى صراع عرقي وجهوي، بدلا من كونه صراع سياسي واجتماعي.

إن هذا الهجوم يصل في بعض مراحله إلى أن يتبني اطروحات فاشية بشكل مباشر، قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية، وداعية إلى قتل الناس على الهوية، وتهجير البعض الآخر باعتبار أنهم سكان غير أصليين، في دولة أصلها هجين، كما في الهجوم الكاسح على معتقدات البعض ودياناتهم، وتصويرها وكأنها اصل الأزمة وسبب الإشكال في السودان، بل لقد وصل الحال إلى حيونة قوميات كاملة، ووصفها بالقردة، وتحديها أن ترفع وجهها أمام حذاء مقاتل في الحركات المسلحة، أو كما قال السيد خالد كودي.

إن هذا النهج يشابه تماما نهج الفاشية الاسلاموية، والتي أيضا تقوم على نفس المبادي والسلوكيات، وفي الحقيقة فان الفاشيين ملة واحدة وان اختلفت اطروحاتهم، ولذلك ليس من الغريب ان يلتقوا من فوق رؤوس المواطنين، من أهل مركز وهامش، وان يقتسموا الامتيازات فيما بينهم، وان يحاربوا بضراوة

- كل من موقعه - دعاة تمكين المواطنين والمسؤولية الفردية والرافضين لمنهج الحرب والتهييج الأيدلوجي والتعبئة الرخيصة.

لكن هل يجب أن يدفعنا ذلك، للانكسار لهذا النهج، وتصديق ادعاءات أولئك التي يرجفون عن موقف أهل الأقاليم، والذين في نفس الوقت يقمعون أولئك السكان؟..قطعا لا ، لقد تضرر أهل الأقاليم أكثر الضرر من هؤلاء الذين ادعوا أنهم يناضلوا من اجلهم، بعد الضرر الذي أصابهم من النظام الحاكم والحكومات المركزية السابقة، فالحركة الشعبية لتحرير السودان هي من كانت تشغل الجنوبيون سخرة في جيشها، وتمارس نهب الأبقار واغتصاب النساء وتجنيد الأطفال، وكل ذلك تجاه جنوبيين، وفي دار فور الآن ممارسات يندى لها الجبين، من بعض منتسبي الحركات المسلحة ضد مواطني الإقليم.

ليس هناك ما يسمى بالهامش عموما، كما ليس هناك ما يسمى بالمركز عموما، وإنما هنا وهناك مواطنون يبحثون عن حقوقهم، وأولها حق الحياة والعيش الكريم، وهنا وهناك نخب مسيطرة وتجار حرب وساسة انتهازيون، يريدون ضرب المواطنين بعضهم ببعض. إن ما ينسب اليوم لسكان الأقاليم، من معاداة لسكان المركز، والذي يروج له بعض الفاشيون هنا وهناك - إذ لا يختلف عندي خالد كودي عن الطيب مصطفي- ، إنما هو محض هراء وادعاء، ولا اعلم كيف سقط مفكر مثل عثمان في حبائل هذا الادعاء، حتى صدقه وصاغه بمثل هذه الصورة أعلاه؟

إن الدعوة للتغيير الاجتماعي ولدولة المواطنة ومن اجل تمكين الناس واستعادة حقوقهم الطبيعية والإنسانية، ليست قصرا على دعاة التغيير من أصول شمالية، وليست هي فرض كفاية على فئة دون أخرى، وإنما هي واجب كل الديمقراطيين والثوريين بل واجب كل مواطن، يبحث عن حقوقه، في كل مناطق السودان. وينبغي أن يتم حلف المواطنين هذا، اى تحالف المواطنين في المركز والأقاليم، لان العدو واحد، وان تعددت صوره، ولان كل منطقة في السودان تحتاج التغيير، وحقوق كل مواطن غض النظر عن عرقه وإقليمه ودينه تحتاج للحماية، ولان في الوحدة قوة ، وفي التفكك ضعف وإى ضعف.

إننا إذا ما رضينا بتفكيك حلف المواطنين، بالقبول بالانفصال المفروض، فان البديل له ليس حلف المهمشين المزعوم، والذي يخلط الحابل بالنابل، بل حلف الشموليين ودعاة الحرب، سواء حكموا في دولة مركزية، أو سيطروا في دويلات منفصلة كما في الصومال.

الاتحاد الفيدرالي بديلا عن الانفصال والدولة المركزية:

رغم إن الانفصال يبدو ماثلا كإمكانية كبيرة، وخصوصا انه يجد الدعم في توجهات الانفصاليين من الحركة الشعبية، وكذلك كل الدعم من النظام وتنظيماته الانفصالية أصلا - راجع ميثاق السودان والذي زرع أول الجذور الانفصالية، وكذلك طرح الانفصالي الطيب مصطفي - فان القوى الديمقراطية لا ينبغي أن تركن له، بل أن تعمل على صياغة البدائل البرامجية والعملية تجاه الخط الانفصالي، واستعادة الثقة بين المواطنين، والرغبة في بناء دولة موحدة.

هذا يستتبع ضرورة القطع الشامل والكامل، مع نموذج الدولة السودانية المركزية، والتي كانت دولة أقلية في الحقيقة، أقلية منبتّة عن مصالح المواطنين في المركز والأقاليم، والبحث عن نموذج جديد، نراه نحن في الفيدرالية ، ويراه البعض آخر في والكونفدرالية.

لقد أشرتُ في غير هذا المكان، إلى التجاهل الذي أبدته الأحزاب والقيادات السودانية لاطروحة الفيدرالية، وكيف أنها كانت تعتبر مجرد الدعوة للفيدرالية، جريمة يحاكم عليها باسم الخيانة العظمي، وكيف أن نفس هؤلاء القادة والأحزاب، في انتهازية فاضحة، قد انتقلوا من الدعوة للدولة المركزية وتجريم الفيدرالية، إلى فتح الباب أمام الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير، والذي يراد له أن يمارس تحت ضغوط الانفصاليين، وبالشكل الذي يؤدي حتما إلى الانفصال. (راجع ورقتي: لماذا ندعو للفيدرالية وكيف نراها؟ - مساهمة في تطوير برنامج الحزب الليبرالي السوداني).

بالمقابل نحن نعتقد ، أن الفيدرالية تشكل بديلا جيدا للطرح الانفصالي وطرح الدولة المركزية، وقد طرحنا فيدرالية عميقة، تذهب ابعد من الشكل الكلاسيكي لها، اى أن تبني "نتيجة اتفاق سياسي بين مواطني الاتحاد الفيدرالي، وليس نتيجة لاتحاد دول مستقلة تتفق فيما بينها لتكوين الاتحاد الفيدرالي كما في حالات الدول الفيدرالية الكلاسيكية" .

إن الفيدرالية بهذا الشكل، تشكل الإطار التنظيمي لحلف المواطنين الذين دعونا إليه، وتبني وثيقة الاتحاد الفيدرالي في كل إقليم، ثم على مستوى السودان ككل، سيشكل انتصارا لهذا الحلف، بدلا من حالة احتراب المواطنين فيما بعضهم، أو الانفصال الذي يروج له الفاشيون ورجال الحركات المسلحة، والذي لا ينبغي أن نخضع له ولضغوطاته الفكرية والنفسية.

وقد رأبنا أن الفيدرالية صالحة للسودان، وذلك لأنها كشكل للحكم ، تبدو مناسبة تماما للدول التي تتمتع بالتعدد الثقافي والعرقي والديني، وكذلك الدول التي تعاني من التفاوت في التطور بين أقاليمها المختلفة، والدول التي تعاني من نزاعات قومية وجهوية، أي بتعبير عام، كل الدول التي لا تزال في طور التكوين والـتأسيس كأمم موحدة ودول مستقرة.

وقلنا إن الفيدرالية مناسبة هنا لأنها تسمح بالاختلاف بين الولايات المكونة للاتحاد فيما يجب عمله من إجراءات داخلية، وكيفية تنفيذ ذلك وأي الأجهزة صالحة للتنفيذ. كما تقرب الفيدرالية السلطة من المواطن، وتجعل السلطة أكثر حساسية تجاه قضايا مواطنها القريب، كما أنها تضمن الأمن بدرجة أفضل، وذلك لان اغلب النزاعات تحل داخل الإقليم الفيدرالي.

إن الفيدرالية تسمح أيضا بمراعاة الاختلافات الثقافية والتاريخية في تطور مختلف الأقاليم، حيث تسمح مثلا بإجازة قوانين وحلول بعينها في ولاية ما أو مجموعة ولايات، دون تطبيقها في كامل الاتحاد. كما أن الفيدرالية حافزة علي التقدم وتطور الأقاليم المختلفة، حيث تضع موارد الإقليم في يد سلطات الولاية مما يجعل الرقابة عليها أفضل واستخدامها اقرب لمصالح المواطنين، وتشجع الولايات المختلفة علي المنافسة فيما بينها وتستغل ايجابيا شعور الانتماء

المحلي والإقليمي للمواطنين والحكومات الإقليمية في تلك المنافسة ودفع عجلة التطور.

إن الفيدرالية الحديثة لا تعني مجرد قيام انتخابات وبرلمانات وحكومات إقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية، كما أنها لا تقتصر علي مجرد الاستقلال الإداري للإقليم، وهي بلا شك تتجاوز مجرد إطلاق وصف النظام السياسي أو الدولة بها.إن الفيدرالية الحقة لا تتوفر إلا في ظل سيادة الديمقراطية وحكم القانون في الاتحاد كله، كما أنها تتطلب فصل سلطات المركز(الحكومة الاتحادية) عن سلطات الأقاليم بصورة واضحة، وتحديدها علي وجه الدقة. كما أن الفيدرالية لا يمكن أن تقوم دون أن تتوزع السلطة وتنساب في مختلف مكونات الاتحاد الفيدرالي. فالإقليم الفيدرالي ينبغي أن يحكم أيضا لا مركزيا، وذلك عن طريق تقسيمه إلي محافظات ومجالس وأقسام إدارية مختلفة، تنزل بالسلطة إلي اصغر الوحدات الإدارية والسكانية، وتضعها بين يدي المواطنين حقيقة.

وقد طرحنا شروطا أساسية، دونها لا يمكن أن يقوم النظام الفيدرالي في السودان، ولا يمكن أن يعبر حقيقة عن تطلعات المواطنين وتنزيل السلطة إلى الأقاليم ، وقلنا إن أهم هذه الشروط هو قيام النظام الفيدرالي في ظل نظام سياسي ديمقراطي، إذ لا يمكن أن تتأسس الفيدرالية بواسطة نظام شمولي أو بواسطة قوى شمولية، وضرورة أن ينص الدستور الاتحادي علي النظام الفيدرالي باعتباره شكل الحكم في الدولة، وان يحدد الدستور بدقة وجود أكثر من مستوي للحكم في الدولة، أي مستوي الاتحاد الفيدرالي والأقاليم، وان يحدد صلاحيات كل من الأقاليم والاتحاد الفيدرالي بصورة واضحة لا تقبل التسويف، وضرورة قيام الدولة في مستواها الاتحادي علي أسس الرضائية بين الأقاليم المختلفة، وعلي إتباع الحيادية فيما يتعلق بالتمايزات الثقافية والدينية والعرقية، ويعني ذلك الاعتراف بالتعدد القومي والثقافي والديني في السودان، وضمان مساواة الأديان والمعتقدات أمام القانون وإتاحة حرية الدين والضمير.

كما ركزنا على ضرورة تميز سلطات الأقاليم ومبدأ عدم التنافي، اى ضمان تمتع مؤسسات الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي بسلطات خاصة بها، لا تتغول عليها الحكومة الاتحادية، والنص في الدستور علي عدم إمكانية إلغاء سلطات الاتحاد أو سلطات الإقليم الفيدرالي لوجود أو صلاحيات أو قوانين بعضها البعض. وكذلك إشترطنا ضرورة تحديد السلطات بصورة قاطعة وتوزيعها في داخل كل إقليم اتحادي، وفيما بين مؤسسات الإقليم والمؤسسات الاتحادية، بحيث لا تتغول علي بعضها البعض ولا تتضارب بل تتكامل وتتناسق.

كما طرحنا مجموعة من التطبيقات كسمات لا بد منها لضمان نجاح التجربة الفيدرالية في السودان، اى صبغ الفيدرالية بطابع سوداني، ومن ذلك ضرورة التقبل الطوعي للنظام الفيدرالي بواسطة ممثلي الأقاليم السودانية المختلفة، وتوثيق ذلك التقبل في صورة إعلان إقليمي بالدخول في الاتحاد الفيدرالي، وبلورة ذلك في وثيقة إعلان الاتحاد الفيدرالي، وكذلك ضرورة إتباع نظام الرئاسة الدورية في مجلس الرئاسة الفيدرالي، وذلك لتمثيل كل إقليم فيدرالي علي المستوي السيادي ترسيخا للاتحاد الفيدرالي والروابط الوطنية، وتقليص سلطات الحكومة الفيدرالية إلي الحد الأقصى، بما تشمل الدفاع والتمثيل الخارجي والسياسة النقدية، وتوسيع سلطات وصلاحيات الأقاليم الفيدرالية إلي الحد الإقصى، فيما عدا ذلك.

ولكيلا تتخذ الفيدرالية ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان في بعض الأقاليم، أضفنا ضرورة وجود قوانين أساسية أو دساتير محلية داخل كل إقليم فيدرالي، تضمن حكم القانون واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين والمساواة أمام القانون بين مواطني الإقليم وبقية مواطني الإقليم الفيدرالي، اى ألا تخرق القوانين الخاصة بكل إقليم، المبادئ الأساسية للدستور الفيدرالي، وكذلك قيام النظام العدلي والقضائي علي مستويين: مستوي الإقليم ومستوي الاتحاد الفيدرالي، وضرورة تحديد الدستور لتلك القانون التي تخضع لسلطات التشريع في الإقليم أو سلطات التشريع علي المستوي الاتحادي.

كما رأينا شرطا لازما ، لنجاح الفيدرالية ونموذج الدولة اللامركزية، ضرورة تخفيف تكاليف جهاز الدولة وتبسيط مؤسسات الدولة وخصوصا علي المستوي الاتحادي، وتمويل سلطات الاتحاد الفيدرالي من الضرائب الفيدرالية ومن بعض مدخولات الموارد القومية كالتعدين، مع ضمان تمتع الأقاليم بثرواتها الإقليمية بما لا يقل عن50% من مدخولاتها علي الأقل، وربما تطورت أفكارنا فيما بعد، في اتجاه تقليص اكبر لنفقات الدولة المركزية ومهامها، ولكن لهذا مقام آخر.

إنني لا ازعم إن طرحنا أعلاه كامل وقادر على حل كل الإشكالات، المتعلقة لقضايا الوحدة والانفصال والحرب والسلم، بل على العكس أراه ناقصا ويحتاج إلى كثير من التطوير، ولكني مع ذلك اعتقد إن مثل هذه الاطروحات، اى الفيدرالية أو والكونفدرالية، هي ما يجب أن تركز عليها جهود الناشطين الفكريين والسياسيين، والقوى الديمقراطية السودانية، وذلك كي لا يفرض علينا خياران كلاهما مر: إما الاستمرار في الدولة المركزية التي أنتجت الحرب والدمار، أو اختيار الانفصال الذي يهدد استمرار العمران السوداني.

حول العلمانية والانفصال وانتهازية بعض "العلمانيين":

يشير عثمان محمد صالح، ضمن العديد من لمحاته الباهرة ، إلى انتهازية بعض العلمانيين المزعومين، والذين يطالبون بالعلمانية مراعاة لحقوق أصحاب الديانات الاخري، أو بصورة واضحة مراعاة لمشاعر واعتقادات الجنوبيين، ويستغلوا التعدد الديني في السودان ليمرروا من تحته خطابهم العلماني الخجول أو الفج.

وفي الحقيقة فان اغلب القوى المحسوبة على العلمانية في السودان، ليست علمانية ولا يحزنون، فالحزب الشيوعي السوداني يطوِّر تحت قيادته اليمينية الحالية، خطا يمينيا تقليديا يتهرب من مواجهة قضية علمانية الحياة السياسية والاجتماعية، بينما تطرح بعض القوى الأخرى مفاهيم العلمانية المعتدلة

والعلمانية الخجولة والعلمانية الجزئية، في تهرب لا يحلها من مواجهة قوى الهوس الديني والسياسي.

إن العلمانية في السودان أصبحت ضربة لازب، وشرطا لا بد منه للتطور السياسي السلمي في السودان، ولازدهار الفكر والعلم ولتطور المجتمع، ولقد أثبتت تجربة النميري وسنين الإنقاذ، كيف تخلق الأنظمة المتاجرة بالدين مشاكلا لا أول لها ولا آخر، عندما ترفض النموذج العلماني وتحاول فرض أفكارها وممارساتها القروسطية والاوتوقراطية والثيوقراطية على المواطنين.

ان أكثر من يحتاج للعلمانية هم المسلمين، حتى يستطيعوا أن يديروا العلاقات فيما بينهم، وفيما بينهم وبين الآخرين، في إطار روح التسامح والعلم، وفي دولة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات، وليس منقبيل الصدفة أن نصل سكاكين الدولة القروسطية يتوجه في الأساس تجاه المسلمين، فضد المسلمين بنيت اتهامات الردة والشروع في الزنا وتوجهات التكفير، في السودان وفي كل البلدان التي تحكمها قوى معادية للعلمانية. وضد المسلمين تتوجه دعاوى الكراهية أو التمييز في الغرب والدول العلمانية، وذلك عندما يحتل موقع الصدارة بينهم المتطرفون القروسطيون، والذين يفسدون صورة الإسلام بالإرهاب ودعوات التخلف وأوهام السلفية والفهم الرجعي للإسلام.

لكن هل تكون وحدة السودان هي القربان الذي يجب تقديمه، حتى يقتنع علمانيو الشمال بضرورة الدعوة إلى العلمانية، أو كما استنتج عثمان:" بيد أن إنفصال الأطراف سيضع علمانيي الشمال في مواجهة مهمتهم المؤجلة : الدعوة لقيام دولة علمانية دون التذرع بحجة التعدد الديني !".

لا أظن ذلك، إذ إن وحدة السودان والعلمانية هما قيمتان عاليتان كل واحدة في حد ذاتها، ينبغي أن ندافع عنهما معا، فوق أن هؤلاء العلمانيين المزعومين ، الذين لم يدافعوا عن العلمانية السياسية والاجتماعية باستقامة ووضوح ومثابرة ومبدئية، في إطار الدولة السودانية الواحدة، سيكونوا اضعف عن أن يقوموا بهذا الدور، في ظل دولة "الشمال" العربية الإسلامي التي ستقوم، وذلك

ببساطة لأنهم أناس قد استبطنتهم الهزيمة، ولأنهم انتهازيون وجبانين وغير مبدئيين.

الشاهد هنا إن بعض هؤلاء العلمانيين، قد أعلنوا صراحة أنهم في حالة انفصال الجنوب، سيطلبون اللجوء السياسي إلى دولة الجنوب، والتي يفترضون أن تكون علمانية - وقطعا لن تكون علمانية اجتماعيا، وان كانت سياسيا، ما دامت محاكم الحركة الشعبية تدفن النساء حيات، لاتهامهن بممارسة الجنس خارج الزواج - ، وقد تسألنا حينها : لمن يتركوا المواطن الشمالي البسيط، والذي سيخضع لحكم القروسطيين الإنقاذيين ومن لف لفهم، إذا كانت القيادات تعتزم الهرب، وبقى سؤالنا إلى اليوم بغير جواب (راجع لقاء مع سعاد إبراهيم احمد في منبر سودانيز اونلاين كوم).

إن العلمانية في السودان قد أصبحت نفسها خشوم بيوت، فقد سمعنا عن العلمانية الخجولة ولم نعرف من أخجلها، وسمعنا عن العلمانية المعتدلة ولم نعرف أين هي المتطرفة، كما سمعنا عن علمانية جزئية، لا تشمل قوانين الأحوال الشخصية، فمرحي لها من علمانية ومرحي لهؤلاء من علمانيين.

وإذا كان البعض يظن العلمانية كفرا وجرما ومرضا، فان البعض الآخر يظنها دواء سحريا لأدواء المجتمع السوداني، وهي لا هذا ولا ذاك، وإنما أحدى أدوات بناء المجتمع المدني الديمقراطي، كما أن البعض يلهج بها دون أن يعرف معناها، والبعض الآخر يدعيها دون أن يمارسها، وهي في كل الأحوال في حال ضيق، بسب من أعدائها المعلنينين وأصدقائها المزعومين، وينبغي أن نفتح نقاشا واسعا حولها، لنحدد أولا من هم العلمانيون في السودان، ثم لنحدد تصورنا للعلمانية في السودان، وبأى شكل ستساهم في حل المشكل السوداني، ثم نخوض حملة جبارة لاستعادة المصداقية لها، ومواجهة جحافل السلفية والهوس الديني، التي استطاعت لدرجة كبيرة تشويه صورة العلمانية والعلمانيين في السودان.

هذا طريق صعب وطويل ولكنه ممكن، وسنناضل من اجل العلمانية اليوم وغدا، في ظل الدولة الحالية أو في ظل الاتحاد الفيدرالي أو إذا تقسم السودان

في كل الأجزاء التي ستنقسم منه، ولن نهرب حينها ولا الآن، ولن نعول على العلمانيين المزعومين، لأنهم لا اليوم ولا غدا، لن ينهضوا في الدفاع عن العلمانية، وذلك بما جبلوا عليه من الانتهازية وتجارة الشعارات والانكسار عند الملمات.

خاتمة:

لقد اخترت الحوار مع الأخ والصديق عثمان محمد صالح، لأنه يعد في نظري، واحدا من أفضل المحللين السياسيين والاجتماعيين في سودان اليوم، وسط جيل الشباب خاصة - وجيل الشباب بالمعايير السودانية هو من لم يصل الأربعين بعد- ، وفي الساحة الفكرية والسياسية عامة.

كذلك تم الاختيار، لانتماء عثمان التاريخي والحاضر، لقيم الديمقراطية والحرية والعلمانية وكرامة وحقوق الإنسان، وهي القيم التي دفع عثمان وجيله ثمنا غاليا للتمسك بها، ولا يزال/ون يدفع /ون هذا الثمن في زمن انقلبت فيه معايير الأشياء، وأصبح مناضلو الساعة 25 وطفابيع اليسار واليمين، يتهجمون تحت لعلعة الرصاص أو برصاص لفظي، على كل من يدعو لصوت العقل والسلم وحقوق المواطنين.

هذا كله يفرض ضرورة الحوار الجاد مع اطروحات الأخ عثمان، وذلك لأهميتها الفائقة في الحوار الفكري السياسي الدائر، والذي اعتقد انه تسوده الغوغائية والهمجية والانتهازية، ويحتاج إلى أصوات رصينة مثل صوت عثمان، يحاول الكثيرون إسكاته بالعنف اللفظي، بينما يحاول البعض الآخر إجهاضه عن طريق الصمت والتجاهل، وهيهات.

إنني إذن ممتن لعثمان لكل ما يقوم به، ومؤمن أن ما يجمعنا من وحدة فكر وأهداف، لهو اكبر من كل الاختلافات في التفاصيل، وان مثل هذه النقاشات تثرينا معا، وشاكر له أن ارتاحت كتاباته الثرة والعميقة، الفرصة المتواضعة

لي، لأرمي بقطرة من إجتهاداتي، في حقل يرويه هو بالحبر والعرق وعصارة الفكر.

2006-7-25

الفيدرالية وحق تقرير المصير وضرورة تفكيك وإعادة بناء الدولة السودانية على اسس جديدة

(1)

في ذكرى الاستقلال نقول ان الدولة السودانية لم تبن على اساس سليم، ولم تكن نتيجة مشاورة مع المواطنين ناهيك عن ان تكون حصيلة اتفاق بينهم، مما حكم عليها منذ البدء ان تكون دولة مغتربة عن مواطنيها، متعالية عليهم. وزاد الطين بلة اغتراب النخب التي حكمتها من عسكريين وطائفيين عن واقع المواطنين السودانيين وخصوصا الفئات الشعبية منهم، ومواطني الأقاليم، وعن ثقافاتهم المحلية ومصالحهم الحيوية. فنشأت الدولة السودانية دولةمركزية فظة معادية لمواطنيها، تمارس ضدهم القمع والسلب، فكانت دولة مأزومة بامتياز.

في بنية هذه الدولة المأزومة، والتي تمتد جذورها حتى العام 1821، نلمح كل بذور الحروب والدمار والتخلف الذي ساد السودان منذ 1956 وحتى الان. ونرى انه بسبب من تكوين هذه الدولة غير الديمقراطي وغير الطبيعي، لم يتطور حس السودانيين بانهم أمة واحدة، بل تراجع النزوع القومي بينهم لصالح انتماءات أضيق، حين رأى السودانيون في الدولة القائمة عدوا لهم، وفي الوطن الواحد مكانا طاردا لهم، وحين أصبح السودان في عيون مواطنيه والعالم، رمزا للحروب والشقاق والعذاب لأغلب أهله، وحين كانت سلطاته في حالة حرب مستديمة معهم.

(2)

اليوم في ذكرى الاستقلال، نعتقد ان قضية بنية الدولة السودانية تحتاج الى معالجات جذرية، وذلك بان نعود للقضايا التي لم ننجزها، وان نبني هذه الدولة

على اساس عقد جديد بين المواطنين الحُرِّين، تنشأ باختيارهم الواعي والديمقراطي، وتحاول اصلاح ظلامات وقهر وتخلف العقود والقرون.

ضربة لازب على هذه الدولة الجديدة، ان تكون دولة بسيطة لا مركزية تقوم بواجباتها الاساسية في توفير الامن وفتح فرص التطور لمواطنيها، وحماية حقوقهم وحرياتهم الاساسية، وفي قلبها حقهم في الحياة وحقهم في الاختلاف وحقهم في تطوير ثقافاتهم ومواردهم وحكم نفسهم بنفسهم، اي ان تصبح دولة صديقة لمواطنيها، خادمة لهم، لا عدوة للمواطنين، سيدة متجبرة عليهم.

هذا ما جعلنا كليبراليين سودانيين، نطرح خيار الدولة الفيدرالية كشكل للحكم في السودان، وضرورة تنزيل السلطات محليا لابسط التكوينات، وان تكون قضايا ومصالح المواطنين من اول الاهتمامات، في العمل العام السياسي، بعد ان كانت اهتمامات النخبة وصراعاتها ومصلحة المركز وتسلطه هي الاولويات.

(3)

في طرحنا هذا، اكدنا ضرورة ان يقوم الاتحاد الفيدرالي السوداني وفقا لوثيقة تأسيس، تضمن حقوق كل الافراد والمجموعات والاقاليم، ويتم النقاش حولها في شكل ديمقراطي وواسع وشعبي، ويتم التصويت عليها في كل اقليم، تأييدا او رفضا، بحيث نقوم بما فشلت فيه النخب القديمة، من أعادة تأسيس الدولة السودانية بطريقة رضائية وعادلة، وبعقد اجتماعي جديد ووطني جديد.

اليوم نمضى خطوة أبعد، في تأصيل طرحنا الديمقراطي واللامركزي، والمنحاز للمواطنين وحقوقهم، ونقول ان بناء الدولة الفيدرالية السودانية، لا بد ان يكون مربوطا بصورة لا فكاك منها، بتوفير حق تقرير المصير للأقاليم المختلفة، وضمان هذا الحق دستوريا، وإتاحته اثناء الحوار حول تشكيل الاتحاد الفيدرالي، او في اطار الدولة الفيدرالية التي ستقوم.

(4)

ندعو الى حق تقرير المصير وضمانه دستوريا وممارسته كحق اصيل وديمقراطي من حقوق الانسان والشعوب، لأن اي حديث عن الفيدرالية والحقوق المتساوية للأقاليم وتفكيك الدولة المركزية وبناء دولة ديمقراطية لا مركزية في مكانها، يصبح نوعا من الخداع اذا لم يقم على اساس طوعي. وهذا الاساس الطوعي الحقيقي لا يضمنه إلا حق تقرير المصير لكل اقاليم السودان، بما يشمله من اعادة الانخراط في اطار الدولة السودانية الفيدرالية العلمانية الحديثة بمعروف، او الانفصال عنها – اذا عجزت عن ضمان تلك الحقوق- بإحسان.

لقد دأبت القوى المسيطرة على السودان، على تعزيز طابع الدولة المركزية ومحاربة كافة اشكال الفيدرالية واللامركزية، ووصلت الى ان تتهم دعاة الفيدرالية بالخيانة العظمى، لتعود نفس هذه القوى وتعزز من دعوات الانفصال اليوم، حفاظا على مصالحها الانانية الضيقة، ورغبة منها في تعطيل وحدة المواطنين ضد هذه الدولة الظالمة، وزرعا للاحن والشقاق بين السودانيين في المستقبل .

ليس من الغريب في هذه الحالة، لو انتصر الانفصال وأصبح دعوة جاذبة، يتم تسويقها وفقا للسيناريوهات الحالية المريضة، وتحت طبول الحرب والنعرات العنصرية وتسعير المرارات التاريخية وحشد الناس بعضهم ضد بعض.

(5)

ان الطغمة الكيزانية الحاكمة لها سيناريوهان للتعامل مع الازمة في السودان: الاولى تقوم على محاربة المواطنين ومحاولة الاستمرار في نمط الدولة

المركزية المتسلطة، وتحويل كل السودان الى اقطاعية لها، بدعم من القوى القديمة وبشراء بعض النخب الاقليمية الجديدة .

اما السيناريو الثاني، في حالة فشل الاول، فيقوم على التخلص من اجزاء من البلاد، من التي تظن هذه النخبة انها تهدد سيطرتها ودولتها المركزية (الجنوب ودارفور)، وتحتفظ بجزء من تلك الدولة المركزية(مثلث حمدي)، بنفس علاقاتها القديمة، شرط اغراق باقي الاجزاء التي ستفصلها، في حروب داخلية وصراعات وتسليمها لزعامات ترمي بها الى الحضيض، وذلك كي تحتفظ بها دويلات صغيرة وضعيفة ومتسلطة على مواطنيها، وتبعد بذلك كل امل في نهوض مدني وحضاري لأهل السودان، في مثلثه المزعوم، او في دويلات لوردات الحرب التي ستقوم بالتعاون معها.

(6)

السنايريو الاول يبدو عصيا على التطبيق، وذلك لتخلف السودان وقلة موارده وتزايد الصراع بين النخب المختلفة على احتلابه وتقسيمه بينهم، اذ لا هم لهم في تطويره ونهضة مواطنيه، وهو ما لم يفلح المتنفذون والنخب المختلفة في تطبيقه. لذا فأن السيناريو الثاني يبدو اقرب للتحقيق، وستجد الطغمة الحاكمة من نخب الاقاليم عناصرا ومجموعات تتحالف معها لتمزيق السودان وحفظ الدويلات السودانية القادمة في دائرة التخلف ومعاداة المواطنين والحروب العبثية للحفاظ بالطغم المكروهة مسيطرة على المواطنين.

ترك الامر على ما هو عليه، ليسعر الانفصاليون في المركز والاقاليم لدعاوى تفتيت الدولة السودانية وقهر مواطنيها، بفرض نموذجهم المركزي المتسلط على البلاد والعباد، او تقسيمها لدول مركزية صغيرة ومتسلطة هي الاخرى على الناس، فيه خيانة لقضية الوطنية السودانية، ولقضية الديمقراطية وحقوق المواطنين. ذلك ان الانفصاليين من مختلف النخب الحاكمة والمعارضة، لا يهمهم بقاء السودان موحدا ولا مصالح المواطنين، بقدر ما يهمهم الحكم من

فوق رؤوس الناس، ولو شلعوا البلد الى اجزاء متناهية في الصغر، مختلفة في المظهر، متطابقة في الجوهر المعادي للمواطنين.

(7)

ان خطر الانفصال الماثل اليوم، يهدد المواطنين في كل السودان بالحرب المستمرة، كما يهدد مواطني كل اقليم يُدفع الى الانفصال، في ظل ظروف الازمة وتحت تهديد السلاح او بدفع من قوى اجنبية، بالسقوط في احضان طغم ديكتاتورية جديدة، تمارس التسلط على مواطني هذا الإقليم، والتهميش لبعض مكوناته، او الحرب المدمرة مع جيرانه من الاقاليم.

هذا يفرض على القوى الديمقراطية والليبرالية في المركز والأقاليم، ان تدعو لتفكيك وإعادة بناء الدولة السودانية على اسس جديدة، اي على اساس حلف واتفاق وتفاهم المواطنيين، والبحث عما يجمعهم لا عما يفرقهم. هذا الحلف يعمل على ضمان استعادة كل الحقوق لكل مواطني السودان، وفي القلب منهم مواطني الاقاليم المهشمة، حتى تكون دولة السودان دولة لكل مواطنيها، منحازة إليهم، قائمة بهم لا عليهم .

هذا الحلف الديمقراطي الموعود للمواطنين، ينبغي ان يعمل اليوم قبل الغد، على انتزاع المبادرة، وعدم ترك قضايا البلاد الملحة، ومن بينها قضية مستقبل السودان، في يد المغامرين من النخب والقيادات الفاشية والعسكرية التي تريد فرض تصوراتها القاصرة على المواطنين، وتلعب بقضايا مستقبل البلاد والعباد من وراء ظهورهم ، او من فوق جماجمهم واشلائهم.

(8)

ان الليبراليين السودانيين سيعملون في كافة مناطق السودان على الدعوة لبناء الدولة الفيدرالية اللامركزية، وعلى ان تقوم بضمان حقوق كل المواطنين

والمجموعات والاقاليم، وعلى ضمان طابعها الطوعي بضمان حق تقرير المصير بالذات. وسنعمل على ان يكون اختيار الناس للوحدة العادلة والطوعية ، ضمن اختيارهم لهذا الحق.

هذا يفرض ويستدعى تغييرا كبيرا لميزان القوى، لصالح المواطنين، في معركتهم ضد الدولة المركزية ونخبها لا وعقليتها، وهزيمة عقليات التسلط على المواطن والقرار بدونه، كما يفترض هزيمة كافة المشاريع الناتجة من تلك الدولة والعقلية، وفي القلب منها نموذج الدولة الغاصبة الراهنة وقيادتها الفاشية الحالية،. كما يفرض انهاء الحروب الاهلية وبناء نظام دستوري انتقالي، يتم فيه استعادة الحقوق الفردية والجماعية، ويتم فيه التداول الحر والطوعي على اعادة بناء الدولة السودانية على اسس جديدة.

(9)

في هذا الطريق نضع يدنا مع كل من يؤمن بحقوق المواطنين، ودورهم في تحديد مستقبل وطنهم وحياتهم. ومع كل من يعمل، لان يتم تنفيذ حق تقرير المصير، وبناء الدولة الفيدرالية والقرار في امر مستقبل السودان، في ظل ظروف طبيعية، سلمية وديمقراطية، تكفل حرية القرار واستقلالية الاختيار.

عادل عبد العاطي

31/12/2007

إستقلال الجنوب وموقف القوى والنخب السياسية الشمالية : هذا أو الطوفان

أصبح استقلال الجنوب - وليس انفصاله فالانفصال على المستوى النفسي قد تم منذ زمن بعيد - يكاد يكون أمرا واقعا .. فما هو موقف القوى السياسية "الشمالية" والنخب التي تقودها من هذا الزلزال، وهل ينتبه القوم أن انفصال الجنوب أو استقلاله، ما دام لن نكتسب منه الحكمة اللازمة ، سيكرر نفسه وسنشهد غدا استقلال دارفور ثم من بعد كردفان ثم من بعد أقصى الشمال - النوبة - ثم الشرق ثم الانقسنا حتى يتقطع السودان أشلاءاُ، بسبب أننا لم نستطع أن نحافظ عليه ونكون على قدر مسؤوليتنا الوطنية ؟؟

لقد كنت قبل عام في القاهرة والتقيت هناك بأصدقاء من كردفان - من الحركة المركزية لاستقلال كردفان - وقد أدلوا لي بصراحة انه إذا استقل الجنوب ولم يتغير الحال في السودان الشمالي، فان الدور قادم على دارفور ثم كردفان. قالوا بصراحة : نحن نحترمكم ونحترم طرحكم الجديد ، ولكنكم أقلية في الوسط والشمال، ولن نترك شعوبنا تحت رحمة السفهاء منكم .. تحدثنا طويلا عن معنى استقلال كردفان وفي النهاية قالوا أن المعني هو الاستقلال الاقتصادي والفيدرالية وليس الانفصال ، لكن من لا يرى تحت الرماد وميض النار فهو أعمى البصر والبصيرة.

انفصال الجنوب وخطر انفصال بقية الأجزاء لم يكن قدراً اعمي وقع علينا من السماء، ولا هو مؤامرة صهيونية وغربية كما يزعم البشير . هو نتاج للسياسات الخاطئة والنظرات الضيقة الأنانية والعنصرية والفساد القائم في الدولة السودانية . هو كما قال بيان الحزب الديمقراطي الليبرالي قبل عدة أيام ((إن حزب المؤتمر الوطني (الجبهة الإسلامية القومية) لا يتحمّل وحده المسئولية التاريخية عن تفتت السودان، بل إن قولاً كهذا يفتح الباب أمام إعادة إنتاج أزمة الدولة مرة أخرى في النصف الشمالي. المؤتمر الوطني مثّل فقط الوجه القبيح للنخبة السياسية الشمالية بالإجمال، فقد ساهمت طروحاتها ومواقفها في تعقيد الأزمة السودانية طيلة خمس عقود ونصف بممارسة

الاستعلاء ورفض الآخر وتضييق مساحات الوطن الشاسعة حتى أصبحت لا تسع إلا رؤيتها هي، عزز من ذلك أن المشروع السياسي الرئيس لهذه النخبة كان دائماً يتمحور حول الدولة العربية الإسلامية بإختلاف درجات التناول، حتى حق فيها قول القائل: "قومٌ سود .. ذوو ثقافة بيضاء"، علاوةً على أن الفرص التي سنحت لترسيخ دعائم الديمقراطية في البلاد أُستغِلت في محاولات تطويع الدولة لخدمة المصالح الحزبية والطائفية لتلك النخبة)).

ما هو بالمقابل رد تلك القوى وتلك النخبة على ما يتم ؟؟ هل رأينا فيها من وقف وانتقد نفسه وراجع مواقفه ، أم لا تزال تحاور في مكانها وكأنها لم تفهم شيئا وكان حال الوطن لا يهمها ، وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا ؟؟هل خرجت هذه القوى من إطار البكاء على اللبن المسكوب وتحميل المسؤولية تارة للمؤتمر الوطني وتارة أخرى للحركة الشعبية ؟ ما هو الجهد الذي بذلته في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن ؟؟ لماذا انقلبت على مقررات اسمرا في جيبوتي والقاهرة وجدة ؟؟ لماذا انقلبت على مقررات مؤتمرها في جوبا وحبره لم يجف بعد ؟؟ لماذا اجلت قيام مؤتمر السودان الشامل حتى بعد الاستفتاء وماذا يفيد حينها ؟؟ لماذا يضع الصادق خطا زمنيا لشروطه في نهاية يناير وذاك بعد تقسم الوطن وليس قبله ؟؟ لماذا تطرح اغلب القوى واجب إسقاط النظام - ومعظمها كاذبة في وعدها وعاجزة عن تنفيذه - بعد الاستفتاء وماذا يفيد وحدة الوطن من ذلك ؟؟ لماذا لم تسقطه او تدعو لاسقاطه قبل الاستفتاء إن كانت جادة أو صادقة ؟

يجب علينا إلا نلوم الجنوبيين إن كانوا قد اختاروا الهروب بجلدهم ووطنهم من مثل هذه القيادات البوربونية التي لا تغفر شيئا ولا تنسى شيئا ولا تتعلم شيئا .. كنت قبل أيام أقرا كتاب "جنوب السودان آفاق وتحديات" لكاتبه جون قاي نوت يوه ، وهو كتاب نشر في العام 2000 أي قبل 11 عاما وهو يناقش بالضبط لماذا على الجنوبيين إقامة دولة جنوبية وما هي مصائر تلك الدولة .. من من ساستنا قرأ وجهة النظر الجنوبية ناهيك عن أن يتقدم بحلول تواجهها ؟

لقد بح صوتنا ونحن ندعو للعلمانية والفيدرالية والديمقراطية كشروط لازمة لبقاء السودان موحدا بينما كان هؤلاء القادة يمارسون لعباتهم الصغيرة وتحولاتهم العجيبة .

أين كان تمثيل الجنوب في الفترة الديمقراطية الثالثة ؟ ما هي الحقائب الوزارية التي كان يحتلها إقليم يشمل ثلث مساحة السكان وثلث سكانه ؟ كانت نفس الوزارات التي تعدها النخبة الشمالية بالهامشية : العمل والخدمة المحلية والنقل والمواصلات والثروة الحيوانية او الري . لم يجد الصادق المهدي ورفقائه الشجاعة لكيما يختاروا من حلفائهم الجنوبيين وقتها وزيرا للدفاع او الخارجية حتى يسهل ذلك الحوار مع الحركة الشعبية . كان الصادق يصم اذاننا بالحديث عن التآمر الإثيوبي وعن تجاوز الحركة للحوار مع إثيوبيا ويعتقل أهل الحوار وأهل الحقيقة بينما يذهب الميرغني لاستيراد الطيارين العراقيين لضرب الكرمك ويسير الترابي المسيرات العنصرية ضد الجنوبيين في الخرطوم ويتبرع الحزب الشيوعي بآلاف الدولارات للجيش الذي يقتل الناس في الجنوب.

لقد كان محقا بيان الرفاق في الحزب الليبرالي لجنوب السودان الذي أصدره أمس حين يقول ((لقد كان موقف القوى السياسية الجنوبية وكثير من الرأي العام الجنوبي يقف مع وحدة السودان ، ولكن على أسس من العدالة والمساواة. لقد وقف مشاركو مؤتمر جوبا في 1947 وقادة حزب الجنوب والحزب الليبرالي والحزب الفيدرالي وحزب سانو الخ مع وحدة السودان القائمة على أسس الفيدرالية ومنح حقوق الأقاليم والمناطق المهمشة ، وقدموا في ذلك أفضل المقترحات. ولكن النخب الشمالية لأحزاب وقيادات دولة السودان القديم قد نكصوا عن كل العهود وخرقوا كل الاتفاقيات، ومارسوا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تجاه شعب جنوب السودان طوال أكثر من 55 عاما هي عمر الدولة السودانية)).

إن هؤلاء الشباب أنفسهم قد انضموا لحزبنا في السنوات السابقة ولم ينضموا لحزب جنوبي ، وكانوا بذلك يعلنون وحدويتهم .. اليوم اذ استنفدت الدولة

السودانية الفاشلة كل الفرص حق لهم ان يقفوا مع محاولة استعادة حريتهم وكرامتهم في دولتهم المستقلة ، وحق علينا احترام ذلك، لأننا لم نستطع أن نوفر الدولة التي تحترم كل مواطنيها ، حق لنا ان نؤكد معهم ((لقد كانت اتفاقية نيفاشا ثمرة لنضالات شعب الجنوب. وكان يمكن بالالتزام بها بناء قاعدة للوحدة على أسس جديدة. ولكن مرة أخرى فان قيادة حزب المؤتمر الوطني قد فعلت كل ما في وسعها لمحاربة شعب الجنوب واستفزاز وافتعال الخلافات مع قيادته السياسية. إن إصرار حزب المؤتمر الوطني والقيادات الشمالية على الشريعة الإسلامية والدولة المركزية والتوجهات العنصرية يقفل الباب تماما إمام وحدة السودان. إن ما يدور في دارفور يثبت إن القيادات الشمالية لم تستوعب الدرس وتصر على السير في نفس الطريق القديم الذي أنتج الحرب والدمار)).

الآن تمارس النخب السياسية الشمالية نفس العمى السياسي تجاه قضية دارفور وتجاه قضية كردفان وتجاه قضية الشرق وتجاه قضية النوبيين وتجاه كل قضية حية في السودان، وبدلا من عن تحديد الخيارات الصحيحة التي تبني دولة، يغني كل منهم على ليلاه وليلاهم الأولى هي كراسي السلطة وفتات الحكم .. لا يزال مثقفو الأحزاب وشبابها يتبعون القيادات الفاشلة أبداً ، لا يزال البشير يتصرف كالثور في مستودع الخزف ويرمي التصريحات المستفزة المتناقضة التي كلها كافية لإدانته ولو لم يرتكب أي جريمة اخرى، لا تزال النخبة الحاكمة والمعارضة تتعامل مع اغلب أهل السودان بعنصرية وعنجهية لا تطاق، وبأحلام ظلوط عن حق مقدس لهم في الحكم الأبدي لوطن لم يحافظوا عليه والآن يزرفون دموع التماسيح على أشلائه .

لماذا يجب أن يكون علي محمود حسنين قائد المعارضة المبتغاة ؟ ما هو الحزب الذي يقف ورائه وما هو وزنه؟ هل هو التحكم من جديد بأهل الأقاليم وأهل الهامش؟ لماذا يمارس الصادق المهدي لعب الحواة ويرمى بالتصريحات المتناقضة ويخون أنصاره الذين يضربون في الشوارع ؟؟ لماذا تتكتك الأحزاب ونحن على شفا حفرة من النار ؟؟ لماذا يبرر المبرراتية والتُبّع لكل

ذلك العجز وكل ذلك الفشل ؟؟ لماذا لا نضع أيدينا على الجرح وان نملأه بالملح حتى لا ننوم عن مصير الوطن وعن جراحه الغائرة ؟

مع ذلك لا يزال هناك أمل أن لا يتفكك السودان تماما ، وهذا الأمل مرهون بإحداث تغيير جذري في طرق تفكيرنا وتعاملنا ، فالله نفسه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، فكيف نريد ان ننقذ وطنا ونحن اعجز عن إنقاذ أنفسنا ؟ كيف نريد أن نوقف الطوفان الجارف ونحن لا نعرف من أين يأتي ؟ كيف نريد أن نجد الحل ونحن لا نعرف أصل المشكلة ابتداءاً ؟

إن المشكلة كامنة في لب الدولة السودانية وقياداتها ومنهج النخب المسيطرة عليها، و الحل يكمن في إن نسمع صوت العقل من الجنوب الذي يقول ((إن الحزب الليبرالي إذ يدعو المواطنين الجنوبيين للتصويت لاستقلال جنوب السودان، فهو يدعو الرأي العام الشمالي والقوى السياسية في شمال السودان للاعتراف بنتيجة الاستفتاء وبالدولة الجنوبية الجديدة، وذلك لضمان علاقات حسن الجوار، كما يدعو الجميع للتمسك بضبط النفس والحذر وعدم الانسياق وراء الاستفزازات وصيحات الحرب. إن الحزب الليبرالي لجنوب السودان يؤكد دعمه لمنح الجنسية المزدوجة لمواطني الدولتين في حالة رغبتهم في ذلك، وإنفاذ اتفاقية للحريات الأربعة بين الدولتين، وذلك حفاظا على العلاقات التاريخية بين الشعبين))

وان نسمع صوت الحق والعدل والتحذير القادم من دارفور الذي يقول : ((ليس مشكلة الشمال إن بها شماليون ، هذا خطأ .و الصحيح إن الشماليين شعب طيب مسالم عاطفي، في غالبه بعيد جدا عن طبيعة الصراع في البلاد التي يحملون صفتها ، و عنه أفرادا يحملون هويات تعريفية . وحالة عوام سكان الشمال كحال ركاب الدرجة الأولى الممتازة على قاطرة سيئة درجاتها الأربعة الأخرى ، ويقودها ربان يثقون فيهم من النخب المتعلمة في الدرجة الأولى . ربان أحمق منفوخ بأوهام وتغاريد . وعلى إيقاع أنغام الموسيقى الصاخبة يتجهون بكل طاقة بالبلاد كلها ، وبخطوات ثابتة نحو الهاوية الظلماء.

ومقصورة القيادة رغم أن بها أخريين من الدرجات الأخرى لكن خدم وعمال فقط. و في نهاية المطاف فان ركاب الدرجة الأولى - و دونما أن يدري غالبهم بالخطر المحدق بهم كما يجهل غالبهم سؤ الأوضاع في الدرجات الأخرى - سيصلون الهاوية بسلام ، مثل كل الراكبين .))

وان نسمع صوت العقل من بين وسطنا الذي يقول ((نحن في الحزب الديمقراطي الليبرالي، وعلى خلفية ما ذكرناه آنفاً، نريد أن نقول:

- لقد أكّد البشير - مرة زيادة - أن المؤتمر الوطني ومنذ البداية لم يكن يقر واقع التنوع بين مكونات الشعب السوداني بإختلافها، وغير مؤمن بقيم التعددية وأهمية التحول الديمقراطي وتحقيق السلام. ويؤكّد أن المؤتمر الوطنى فعلاً ليس أمامه سوى إعادة إنتاج الوهم الأيدولوجى مرة أخرى والترويج للدولة الدينية من جديد لتسويغ البقاء في السلطة، وإستعادة عنف التسعينات لإذلال المواطنين وقمع المعارضين السياسيين لإحكام قبضته عليها.

-عودة الأوضاع في دارفور للإلتهاب - على إثر المعارك الأخيرة خلال الشهر الفائت والتي تمت تحت قيادة ميدانية موحّدة للحركات المسلّحة بالإضافة للتوترات فى كردفان- تنبئ بسفك مزيد من الدماء السودانية، وتذكّر بأن مشكل الدولة ونظام الحكم ما زال قائم في السودان الشمالي، ولن يتوفر ذلك إلا حال سقوط المؤتمر الوطني أو تقديمه لتنازلات جوهرية. وفى ذلك فنحن ندعو جميع قطاعات وقوى شعبنا للتحرّك وتصعيد النضال المدنى ضد النظام حتى يستجيب لنداء السلم الأخير في دارفور المتمثّل في المجهودات القطرية، ولنجعل من يوم 1 يناير يوماً لبداية الطريق نحو الاستقلال فعلاً وللحفاظ على ما تبقى من السودان، ونرى أن قيام مؤتمر دستورى لشعوب السودان أصبح ضرورة لحسم كافة القضايا المصيرية التي ما زالت عالقة منذ الاستقلال، وعلى رأسها مسألتي شكل الدولة ونظام الحكم.

- لا مستقبل للسودان سوى في التعددية واحترام التنوع، ولا استقرار له دون دولة المؤسسات والقانون واحترام حقوق الإنسان. وفى سبيل ذلك يدعو حزبنا إلى قيادة معركة دستورية وسياسية شاملة هدفها تغيير الوضع المأزوم وتطوير الدستور في إتجاه ديمقراطية وعلمانية وفيدرالية الدولة السودانية، بإعتبار أن هذه الأسس هي التي تضمن الصراع السلمي حول السلطة وتضمن حقوق المواطنين في كافة الأقاليم دون تغول من المركز، وباعتبار إن الخط الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني بقيادة البشير يؤدي إلى مزيد من التفكك وإلى مزيد من الحروب الأهلية والصدامات مع العالم كفيلة بالقضاء تماماً على ما تبقى من السودان كدولة ووطن .

- إننا ندعو إلى علاقات مميزة مع إخوة الأمس يكون أساسها مصلحة البلدين ونتاجها سلام مستدام وإزدهار للشعبين، ونرفض كل الدعاوى العنصرية بالتهجير القسري للجنوبيين من الشمال أو طرد الشماليين من الجنوب، ونؤيد مقترحات الجنسية المزدوجة للمواطنين من الطرفين كما نؤيد توقيع إتفاق للحريات الأربع يسهل حركة المواطنين))

ألا هل بلغت ؟؟ اللهم - شعبي- فأشهد .

2011-1-8

على الحركة الشعبية فك الإرتباط مع دولة الجنوب - على مستوى الرمز أقلها

نثبت هنا اولا تضامننا الكامل مع الحركة الشعبية في جمهورية السودان على ما يتعرض له مناضليها من تنكيل وملاحقات ، وكما ورد في بيان الحزب الديمقراطي الليبرالي الرسمي من الاحداث السياسية الجارية : (ويلاحظ حزبنا الهجمة الشرسة التي يشنها المؤتمر الوطني على الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنتسبي الجيش الشعبي / السودان الشمالي، ويعلن تضامنه الكامل مع عضوية الحركة الشعبية ومناضليها، ويطالب بايقاف الانتهاكات ضدهم فورا، والتعامل مع الحركة الشعبية كحزب موجود له شرعية اكبر من شرعية حزب المؤتمر الوطني، ولا يجب اقصائه من الحياة السياسية السودانية.) المرجع: بيان حول حروب المؤتمر الوطني والإجراءات ضد الحركة الشعبية.

واذا كان هذا قد قيل، فإن على الحركة الشعبية في جمهورية السودان فك ارتباطها مع دولة الجنوب، وذلك لأن هذه الدولة اصبحت دولة مستقلة لها حزبها الحاكم (الحركة الشعبية) والتي لها مصالحها التي قد لا تتطابق بالضرورة مع مصالح واهداف الحركة الشعبية في الشمال ، كما ان تشابه الاسم لتنظيمين في بلدين مختلفين يجلب الكثير من التناقض، فوق ان استخدام علم الحركة الشعبية (الام) سابقا كرمز للحركة الشعبية في جمهورية السودان (السودان الشمالي) وذلك بعد ان اصبح ذلك العلم رمزا لجمهورية الجنوب، يخلق الكثير من الخلط عند بسطاء الناس، التي قد تتسائل لماذا ترفع الحركة الشعبية في السودان الشمالي علم جمهورية جنوب السودان ؟؟ وهل ولاء الحركة الشعبية في السودان الشمالي هو للسودان الشمالي ام لجنوب السودان ؟؟

فك الارتباط هذا يستدعي اجراء تغييرات شجاعة ، وذلك بتغيير الاتي :

- ✓ تغيير اسم التنظيم بحيث لا يتطابق مع اسم التنظيم الحاكم في دولة جنوب السودان
- ✓ تغيير رمز الحركة (العلم) بحيث لا يتطابق مع علم جمهورية جنوب السودان واجب الاحترام كعلم دولة شقيقة وصديقة.

فك الارتباط لا يعني بالطبع قطع العلائق التاريخية بين التنظيمين في الدولتين المختلفتين، ولا عدم التعاون بينهما لما يخدم هدف الشعبين في الدولتين الشقيقتين، وانما يهدف في المقام الاول لتوطين الحركة الشعبية في السودان الشمالي ، وتفكيك اي اتهامات لها بالقيام بحروب الوكالة عن دولة السودان الجنوبي او انها فرع لتنظيم حاكم في بلد مجاور.

نحن كانت لنا تجربة مماثلة على اختلاف الحجم ، فقد كانت للحزب الديمقراطي الليبرالي عضوية - قليلة ولكنها موجودة - بجنوب السودان ، وقبل حوالي العام (في اول اكتوبر 2010) وبناء على طلب الزملاء في جنوب السودان قمنا بفك الارتباط ، وتأسس حينها الحزب الليبرالي لجنوب السودان، والذي اختار شعارا بصريا له مختلفا عن شعار الحزب الديمقراطي الليبرالي ، ووضع دستورا وبرنامجا له جديدين، وشرع في الدخول في المحافل الدولية حيث انضم في نوفمبر 2010 للشبكة الليبرالية الافريقية كعضو مستقل وحزب ليبرالي يمثل جنوب السودان ، وتم كل ذلك قبل الاستفتاء وقبل استقلال الجنوب، ووفقا لقراءة الزملاء هناك وموافقة قيادة الحزب الديمقراطي الليبرالي على قرائتهم وقرارهم .

واذكر انه ايام توحيد اليمن، كان هناك تنظيم للاشتراكيين في شمال اليمن يسمي بحزب الوحدة الشعبية ، وكانت له علاقات وتحالفات مع الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، وكان له تاريخ مشرق في شمال اليمن، رغم ان السلطات في صنعاء كانت تتهمهم دائما انها عملاء الحكومة والحزب الحاكم في الجنوب.

اذكر انه ايام توحيد اليمن اخبرني احد الاصدقاء من اعضاء ذلك الحزب حينها (نبراس المسني) انهم بعد الوحدة سيندمجوا ويدخلوا في اطار الحزب

الاشتراكي اليمني . نصحته بشدة الا يفعلوا ذلك، وهذا لأنهم اولا سيثبتوا الدعاية السابقة عنهم انهم كانوا في معية ذلك الحزب ، وثانيا لانهم الاقدر - بحكم التاريخ والثقافة - على مخاطبة الناس في شمالي اليمن، وثالثا لان الحزب الاشتراكي اليمني سيبتلعهم ولن يكون لهم تأثير على سياساته بحكم عددهم القليل .. كان مندهشا من حججي ويقول لي يا اخي البلد اتوحدت ونحن لنا نفس البرنامج والايدلوجية ، فكيف لا نتوحد؟

توحدوا وسارت الامور كما سارت، وفي النهاية وقف الحزب الاشتراكي مع مغامرة سالم البيض الانفصالية، ثم اصبح حزبا ممثلا لجنوب اليمن في المقام الاول، بينما ضاع حزب الوحدة الشعبية بكل تاريخه الزاهر ونضالاته الثرة، لأنه قبل لنفسه أن يذوب في خضم تنظيم دولة اخرى ، حتى لو توحدت مع دولته الأم، ولم يعرف كيف يلعب السياسة الاستراتيجية جيدا.

اليوم فقد حدث العكس في السودان، وانقسم البلد الى دولتين مستقلتين، نحرص على ان تكون العلاقات بينهما قائمة على الاخوة وحسن الجوار، ولكن من غير المنطقي ان يكون احد الاحزاب في السودان الشمالي (او السودان الجنوبي) فرعا لحزب أخر في الشطر الآخر او يحمل نفس اسمه او يتبنى علم الدولة الأخرى، لأن هذا سيجعله عمليا في موضع المشتبه به عند بسطاء الناس في الدولة التي ينشط بها.

لذلك ورغم معرفتي بصعوبة الأمر على الرفاق في الحركة الشعبية من الناحية النفسية ، ذلك انهم مرتبطون بإسم تنظيمهم ورمزه ، ادعوهم لإجراء تلك التغييرات الرمزية ، والى فك الارتباط مع دولة الجنوب رمزيا، بعدما تحقق الفك سياسيا وجغرافيا، وذلك حتى يحتلوا مكانهم المرغوب فيه وسط الجماهير في شمال السودان، وحتى يعملوا مع بقية القوى الديمقراطية والجديدة من أجل التغيير في السودان الشمالي، وضمان علاقات الصداقة والأخوة وحسن الجوار مع جمهورية جنوب السودان.

2011-9-6

تغيير العاصمة والعلم والشعار والنشيد الوطني : ضرورة أم ترف؟

كان الحزب الديمقراطي الليبرالي قد اقترح مرة تغيير عاصمة السودان وعلمها وشعارها ونشيدها الوطني، حيث جاء في قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الليبرالي المنعقد في 2 فبراير 2013 التالي:

(أقر المؤتمر ضرورة إنشاء عاصمة جديدة تحل محل الخرطوم وتخطط من البداية كمركز إداري جديد على مستوى القرن ال21 وذلك نسبة لتضخم الخرطوم واختناقها وعجزها عن القيام بدورها الإداري الحديث المطلوب، ولمجمل ارتباطاتها السالبة. وكذلك تغيير علم البلاد وشعارها والنشيد الوطني، وأقر أن يتقدم الحزب في الفترة القادمة بمشروع متكامل يشرح فيه الأسباب الموضوعية لتلك التغييرات المطلوبة وآليات تنفيذها).

وقد كتبت ادعو لتطوير النقاش حول الفكرة وتوطينها ، وفي تقديم الاقتراحات ، وفي خلق الحوار الوطني المطلوب، حول هذه القضايا المعنوية الهامة، في اطار اعادة التأسيس للدولة السودانية . وقلت اننا كحزب نريد أن نطلق الحوار الوطني حول الموضوع ، دون ان نحدد مآلاته . مع علمنا أنه سيكون هناك تيار كبير يطالب بالرجوع للشعار القديم والعلم القديم ، لكن يمكن أيضا ان تأتي افكار بصياغات جديدة تماما ، كما تم في جنوب افريقيا بعد الابارتهايد ، وأنني أيضا أقترح ايضا ان يكون لكل اقليم علمه وشعاره ، حيث أنه فيما مضى كان للمديريات شعارات لكن لم يكن لها اعلام. أنا الآن أقترح ان تكون للأقاليم اعلام وشعارات خاصة بها حتى يكون للفيدرالية التي ندعو لها معنى .

وقد كتبت ملخصا الاسباب والحاجة لتغيير تلك الشعارات في التالي :

- ✓ انه تمت اجازتها في فترة ديكتاتورية جعفر نميري ،

- ✓ لا تعبر الشعارات الحالية عن افكار الوحدة الوطنية والهوية الجامعة ، بل يبدو من رمزيتها ميلها للمكون العروبي الاسلامي ضمن مكونات الهوية والثقافة السودانية ،
- ✓ النشيد الوطني الحالي هو أصلا نشيد الجيش ويحمل معان عسكرية وليست مدنية وليس له عمق شعبي او ديمقراطي ،
- ✓ مجموع هذه الشعارات ليس لها وقع وطني ولم تترسخ ولم يتم غرسهما كرموز وطنية يتعلق بها الناس،
- ✓ نحن نحتاج ونحن نواجه اعادة تأسيس الدولة الى رموز ديمقراطية تجمعنا معا .

تفصيل الاقتراح :

يأتى طرح الاقتراح في اطار إن اعادة تأسيس الدولة السودانية تفترض ان نغير هذه الرموز السيادية، فوق ان تغيير العاصمة فيه حل لمشاكل عمرانية ضخمة تنوء بها الخرطوم الان. و في رأيي الشخصي فإن العاصمة الجديدة يفترض أن تكون على النيل الابيض ما بين الدويم وكوستي وعلى نفس خط العرض مع مدينة سنار وان تكون ممتدة على ضفتي النهر . وذلك للموقع المتوسط الذي ستكونه وارتباطها بمختلف مناطق السودان ومناطق الانتاج الخ ، ولاعتدال المناخ ايضا في تلك المنطقة. وقد اقترح البعض ان كون العاصمة في كوستي، وقد علقت ان كوستي موقعها مثالي ومربوطة جيدا بالخرطوم (وعن طريقها بالشمال والشرق) والجزيرة والنيل الازرق وشمال كردفان ومن ثم بجنوب كردفان ودارفور ، إلا ان بنيتها التحتية ضعيفة ، وأي محاولة لتأسيس عاصمة فيها ستدخل الناس في موضوع تعويضات الخ لأنه سيكون هناك واجب توسيع الطرق وعمل المجاري وشبكات الطاقة ومحطات المواصلات الخ من عوامل البنية التحتية مما سيجعلنا نهدم نصف المدينة لو اردنا ذلك. فالأحرى ان تكون العاصمة في منطقة جديدة خالية بحيث تؤسس من الصفر كمدينة حديثة ذات بنية تحتية متطورة ، لذلك اقتراحي ان تكون بين كوستي والدويم ومن ثم تطوير المدينتين بحيث تكونا حدائق خلفية للعاصمة الجديدة

وقد كان هناك حوار دائر بعد انتفاضة مارس ابريل 1985 وفي ظل الديمقراطية الثالثة لتغيير العلم والنشيد والشعار ، او الاحرى العودة للرموز القديمة المصاحبة للاستقلال (الخرتيت والعلم ثلاثي الألوان) . إلا ان رئيس الوزراء وقتها الصادق المهدي لم يكن مؤيدا للأمر ، وربما كان ذلك من باب الغيرة السياسية والخوف من عودة العلم القديم كون العلم القديم مرتبط بالاتحاديين ، وهو العلم والنشيد الذي صممته الخالة السريرة بنت مكي الصوفي.

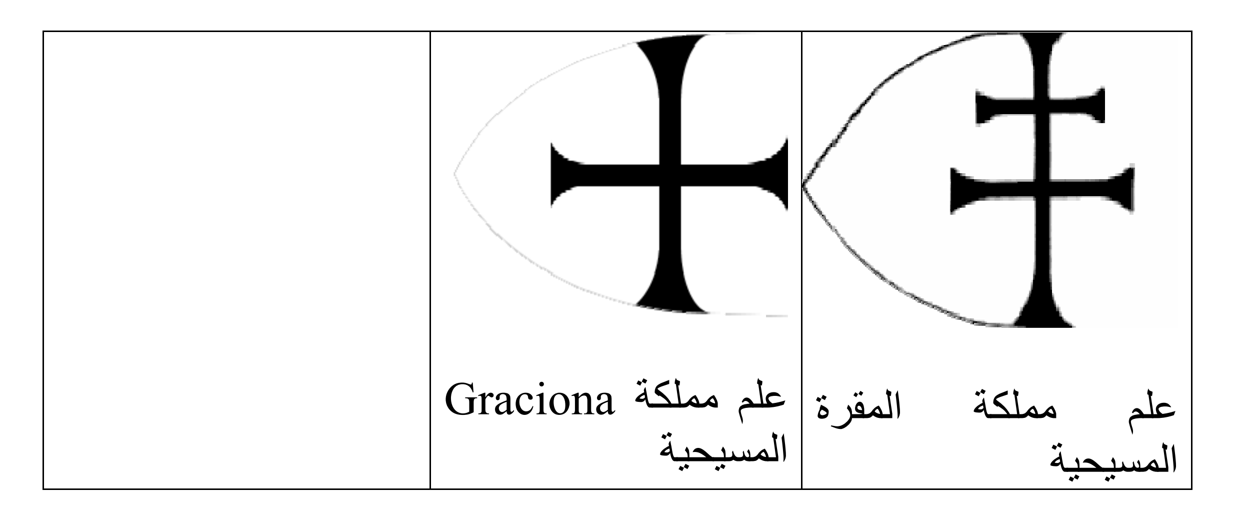


وقد وثقت لبعض الاعلام التاريخية في السودان ، ومن بينها علم مملكة المقرة (دنقلا) – وهو العلم الذي ورد وصفه في كتاب كل الممالك . و شكل هذا العلم مختلف وهو اقرب للأعلام القديمة حيث لم يكن الشكل المستطيل هو السائد. أما علم مملكة Graciona او Granciona المسيحية بقيادة الامبراطور عبديسيليب وهي - حسب كتاب كل الممالك - مملكة مسيحية كانت تقوم على حدود السودان وأثيوبيا الحالية ربما تفرعت منها مملكة علوة – فيتشابه في شكله مع علم مملكة المقرة.

وأشرت ايضا لعلم علم سلطنة دارفور التاريخي ذو الالوان الأخضر والأحمر والأسود والذي يتوسطه هلال أبيض، وقلت انه (يمكن أن يصبح علما لإقليم دارفور ضمن الدولة الفيدرالية) . وقلت انه يمكن ان نلاحظ تقاربا له مع علم الدولة المهدية – حيث انقلب ترتيب الالوان بينما تمت الاستعاضة عن الهلال الابيض برمز الهلال الذي تخترقه حربة في اعلى يمين العلم. وقد تبناه حزب الامة فيما بعد كعلم خاص به بعد وضع شعار الهلال والحربة في

المنتصف. وهناك ايضا راية المهدي الحمراء التي وصلت لنا نسخة وصورا منها .

وأشرت ايضا لمجموعة رايات وأعلام غير رسمية ، مثل علم جمعية اللواء الابيض (وثورة 1924) الأبيض والذي تتوسطه خريطة لمجرى النيل وفي اعلى يساره مجسم صغير للعلم المصري وقتها وفي اسفله شعار (الى الأمام) . وكذلك اشرت للعلم النوبي الذي وجدت نسخة منه في المتحف العسكري المصري وقلت انه (يمكن أن يصبح علما للإقليم الشمالي ضمن الدولة الفيدرالية). وقد اشرت ايضا لعلم مؤتمر البجة الجميل الذي يمكن ان يكون علما لشرق السودان. وأشرت أيضا لأعلام القوى السياسية والمسلحة ومن بينها اعلام الانيانيا والحركة الشعبية والجبهة الثورية باعتبارها اعلاما استخدمت وان بشكل جزئي على اراضي سودانية. وقد قمت بإسقاط كل الاعلام الاجنبية التي سادت في السودان (المماليك ، دولة محمد علي، الحكم الانجليزي - المصري) باعتبارها اعلاما استعمارية ، ولم افلح في الحصول على اعلام دولة الفونج وسلطنة المسبعات وغيرها من الدول السودانية التاريخية.



علم مملكة المقرة المسيحية

علم مملكة Graciona المسيحية



حوارات حول العلم والشعار والعاصمة:

وقد علق عدد من المهتمين حول هذا الاقتراح، حيث كتب الاخ قصي همرور ((تعليق على النقطة 19: من الجيد أن تظهر اتجاهات تفكير كهذه، وسط التنظيمات السياسية الشمالية المعاصرة، وتكون معلنة. حان وقت تداول هذه النقطة بصورة جدية وإدراجها ضمن الاجندة التغييرية من أجل سودان جديد.

الحمولات التاريخية والنفسية للرموز الوطنية، مثل العلم والشعار والنشيد الوطني والعاصمة، لها الأثر الكبير والعميق جدا في تكوين الهويات القومية، وكلما كانت هذه الرموز متسقة مع واقع عموم الشعب وطموحاته كلما كانت اجدى وأقوى.))

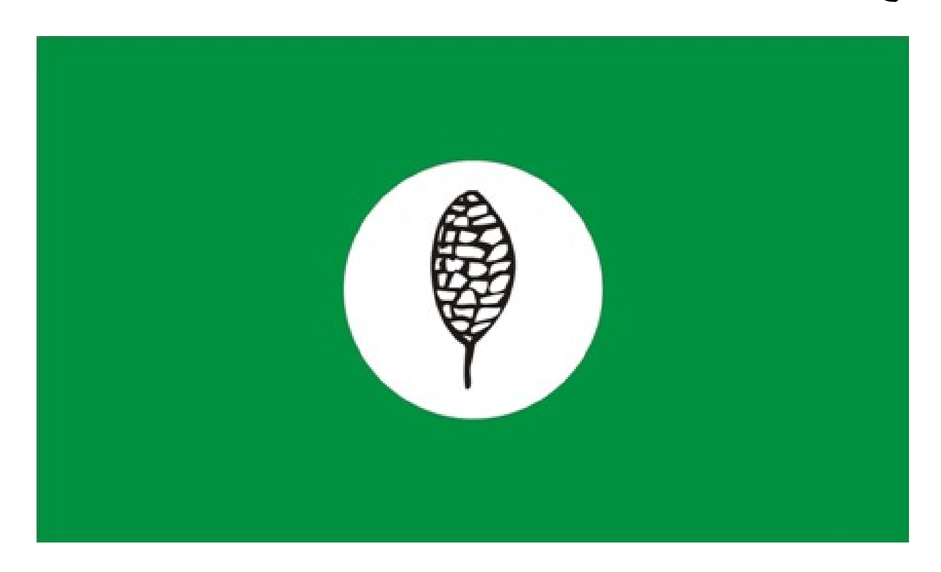
وأردف : ((تجربة جنوب افريقيا مفيدة لنا، في جانب تغيير النشيد الوطني وجانب تقسيم السلطات الفدرالية على العواصم (جنوب افريقيا لديها ثلاثة عواصم سياسية، واحدة تنفيذية وواحدة تشريعية وواحدة قضائية).. إضافة إلى أن جنوب افريقيا كان فيها اتجاه لتغيير اسم الدولة نفسه، من جنوب افريقيا إلى "أزانيا" (وانا مؤيد لهذا الاتجاه بخصوص جنوب افريقيا، مثل ما جرى في زيمبابوي). لكن الفرق بين جنوب افريقيا والسودان هو أن جنوب افريقيا نالت استقلالها الحقيقي حديثا، ولهذا كانت هذه التغييرات شاملة بهذه الصورة، أما نحن في السودان فلدينا تاريخ استقلالي حقيقي يمكن أن نعود له. بالنسبة لأن تكون لكل اقليم علمه وشعاره، فهذا لا غبار عليه ولا يتنافي مع وجود شعار وعلم فدرالي موحد.

أنا من فترة أعلنت موقفي ان العودة لعلم الاستقلال القديم، والشعار القديم (الكركدن) أولى وأدخل في الهوية السودانية. العلم القديم شارك في تصميمه جميع شعوب السودان من الهامش والمركز (وهذه معلومة أتتني من بعض أصدقائي من أهل الهامش كبار السن والنشطين سياسيا)، كما انه علم استقلال افريقي بامتياز، وعلم ثورة اكتوبر، ومتماهي مع هوية السودان الجغرافية والتاريخية بصورة أكبر بكثير من "علم نميري"، وما زالت له شعبية وسط الجماهير السودانية في جميع الأطراف. أما الكركدن - وحيد القرن - ففيه رمز الوحدة وفيه رمز القوة وفيه رمز السلام والشجاعة (نباتي، لكنه مصادم إذا انتُهكت حدوده)، وطبعا هو أيضا من الكائنات المحلية والنادرة. اما العاصمة الخرطوم فهي فعلا صارت ذات حمولة تاريخية وحمولة إدارية لا تجوز لعاصمة قومية. الكثير من الدول النامية بقوة اليوم تعمل على التمييز بين

العاصمة السياسية والمراكز الحضرية التجارية والصناعية، وهذا اتجاه حكيم.))

أما الروائي عماد البليك فقد كتب (فكرة إعادة إنتاج الهويات في رأيي أمر لابد منه، خاصة ان الهوية شيء غير ثابت في تقديري. فالعلم والأماكن والشعار ووو كلها هي تجليات رمزية للهوية يمكننا ان ننتجها من جديد بحيث يساعد ذلك في رؤية حياة أفضل على الاقل التفكير السوي. انا مشغول منذ سنوات طويلة وسبق ان كتبت ذلك في عام 2005 بعد ان كانت اتفاقية نيفاشا وكان هناك عشما في الوحدة، ان يعاد تسمية السودان. وفي ذلك البوست اقترح البعض اسماء كثيرة منها : أرض النيلين وكوش وغيرها. وأيضا "قلب افريقيا" من اقتراحي. والآن هي مناسب لأعيد الفكرة نفسها مضافة إلى طرحك.)

أما الأخ عوض أبو عيش فقد اقترح (تغيير العلم واستخدام اللون الأخضر كاملا، مع دائرة بيضاء يوجد بداخلها قندول عيش.



وتغيير الشعار غير المعبِّر لشعار (القندول) لعموميته فكل السودانيين يزرعونه أو يأكلونه ولدعم مشروع الدولة الزراعية. واقترح تغيير الاسم الرسمي إلى جمهورية السودان الخضراء وتغيير العاصمة إلى أي قرية أو مدينة في شمال كردفان تكون قابلة للتوسع عبر مساحات صحراوية . ومدينة

(سودري) تلك عروس الرمال تقع في وسط السودان الجديد بكل اتجاهاته تقريباً وهي مدينة بكر يمكن إقامة عاصمة قابلة للتوسع على ترابها، وبعزيمة رجال كوش الأشداءالذين بنو الحضارة الأولى ستكون عاصمة تشمل كل أطياف السودان.)

عاصمة جديدة ام تخطيط جديد ام عدة عواصم؟:

وقد اتت العديد من الاقتراحات في سياق النقاش عن فكرة تغيير العاصمة ، فقد طرح بعض المعماريون ومخططو المدن (المهندسة سلوى السعيد/ المهندس خلف سعيد) اعادة تخطيط العاصمة بدلا من إنشاء عاصمة جديدة . وأيدهم في ذلك الاستاذ نادر الفصلي حيث كاب : (العاصمة موقعها يجب أن يكون إستراتيجياً مؤمن عسكرياً ، رغم اننى ليس بخبير عسكرى، ولكن أرى موقع الخرطوم هو الأنسب، مقارنة بالموقع الذى تقترحه بين الدويم وكوستى، (بعد إنفصال الجنوب). وأرى أنه المطلوب ليس نقل العاصمة ولكن الإهتمام بتنمية مدن أخرى لتصبح مراكز إقتصادية وتجارية متاحة فيها التوظيف والتكسب. أى أن الخرطوم مشكلتها ليس أنها عاصمة ولكنها تجمع بين العاصمة والمركز لإقتصادى الأكبر إن لم يكن الأوحد بالبلاد. وبقياس عدد السكان بالبلاد وتكدس حوالى ثلثهم بالعاصمة، فلن تكن هنالك تنمية إقتصادية وإجتماعية إذا لم يعاد توزيع السكان إلى مناطق الإنتاج الزراعى والصناعى المخطط له بالأقاليم بعيداً عن الخرطوم التى توسعت وتضخمت عشوائياً.

كما يجب فهم أن العاصمة أياً كان موقعها فلديها مواطنيها (الذين استضافت)مدينتهم العاصمة الرسمية. لهم حقوقهم وخصوصيتهم يلتزم بقوانينهم المحلية من يأتى إليها سواء حكام ونواب وموظفى الدولة، ولا يفرض على مواطنى المدينة تشريعات قومية تغيب مواطنتهم. مثال الولايات المتحدة الأمريكية القوانين المحلية هى حق مواطنيها وليس الرئيس الذى يأتى من شيكاغو أو تكساس. أؤيد تغيير العلم، وأرى القديم هو الأصل والأجمل وهو تاريخ وحاضر. والشعار كذلك (وحيد القرن) ، وإن كان تواجده بالجنوب فالرمزية

تكون فى ما يحمله وحيد القرن من عنفوان وقوة، وقرنه المتحدى المؤشر للأمام والتقدم ، كذلك رمزية للعلاقة الأزلية مع جنوب السودان.)

أما الاستاذ اسامة العوض فقد طرح ارائه ضرورة تغيير العاصمة كالتالي : (عدد سكان الخرطوم الرسمي حسب الإحصائية 5 ملايين و74 ألف و321 في عام 2009م. هؤلاء من التقاهم عدادو الإحصاء آنذاك لكني اعتقد بأن العدد الضعف الآن حتى بعد إعادة توطين الجنوبيين وكل محاولات إخراج الخرطوم الشمطاء من حالة الترهل التي انتابتها باءت بالفشل:

- ✓ محاولات نميري في طرح مفهوم اللامركزية للحد من هجرة الريف إليها وغيرها من المدن وتريبفها.
- ✓ محاولات الحكم الفيدرالي الذي طرحته الإنقاذ كانت وبالاً أكثر مما كان ذا فائدة إذ أدى الى ترهل أكثر في أجهزة الحكم وتوجهت الأموال للمصروفات الإدارية أكثر مما توجهت نحو التنمية.
- ✓ نزعة الخرطوم نحو التوسع الافقي بدلاً من محاولات تغيير النمط إلى التوسع الرأسي
- ✓ البنية التحتنة الموجودة لا يمكن أن تلبي متطلبات سكانها , كما أنها بالية ومهترئة ويلزم إحلالها من زمن بعيد ومن ثم الامتداد منها , وستكون تكلفة الصيانة والإحلال والاستبدال أكبر من التأسيس الجديد.
- ✓ ستزداد المشاكل المستجدة النابعة من مشكلات الخرطوم المزمنة والحادة مما يجعلها دائماً على حواف الانهيار والخطر.

الحل الجذري هو تحويل العاصمة من الخرطوم إلى مدينة أخرى واقترح مدينة الأبيض بعد حل مشكلة المياه بها. تقريباً من ربع إلى ثلث سكان السودان يقطنون هذه الخرطوم وهي نسبة تتجاوز نسبة عدد السكان الذين كانوا يسكنون لاجوس عاصمة نيجيريا السابقة قبل تحويل العاصمة إلى مدينة أبوجا والتجارب المماثلة كثيرة وكلها ناجحة (راجع بالأسفل ملحق النماذج)- . وكان

قد ناقش مجموعة من المستشارين هذا الحل في السابق وخلصوا إلى استبعاده نظراً لتكلفته لكن دون إعداد دراسة مقارنة بين كلفة الحفاظ على الوضع الراهن و التغيير. بالطبع ستكون مكلفة لكن أقل من تكلفة إستمرار نزيف مناطق الإنتاج لصالح الإستهلاك, الأمر يتطلب الشجاعة والجرأة.)

وطرح الاستاذ فتحي عباس نقد مقترح العواصم المتعددة ، حيث كتب : ((السودان بلد كبير جداً فلماذا لا تكون لدينا عدة عواصم وعندنا الخير والإمكانيات التي تجعل ذلك ممكناً ؟مثال: دولة الإمارات العربية المتحدة عاصمتها الرئيسية أبوظبي ولكن من يرى (دبي) هي دولة بحالها أما (الشارقة) لا تبعد عن دبي سوى كيلو أو أثنين (وتفوق عواصم عربية كثيرة) إضافة لعجمان والتي لا تبعد عن الشارقة أيضاً سوى بعض كيلو مترات (وهي أيضاً من الإمارات المنطلقة للأمام) إضافة لرأس الخيمة والفجيرة.

باختصار أريد أن أقول أن السودان يمكن أن يكون به عاصمة في الشمال وعاصمة أخرى في الشرق وعاصمة في الغرب وعاصمة في الوسط. السودان يقع في شرق ووسط أفريقيا (لماذا لا تكون لدينا مطارات عالمية) في الشرق والشمال والغرب والجنوب لتكون حلقة وصل بين الدول الأفريقية . (كذلك أعطيكم مثال): دبي مطارها لا يخلو من طائرة واصلة أو مغادرة كل 5 دقائق إضافة لمطار ابوظبي ولكنه ليس كمطار دبي في عدد الطائرات الواصلة والمغادرة. الشارقة وكما ذكرت لا تبعد عن دبي 2 كيلو وبها مطار دولي ونسبة وصول ومغادرة الطائرات منه أقل بـ 20 إلى 30% من مطار أبو ظبي. تخيلوا لو عندنا مثل تلك المطارات في بورتسودان وسواكن إضافة لكسلا أو القضارف وكوستي والأبيض أو نيالا او الفاشر ودنقلا وحلفا إضافة لمروي (كم موظف وكم عامل ممكن أن يعملوا بتلك المطارات) وكم العملات الحرة الممكن تدخل خزينة الدولة من العابرين.))

ولا تزال هناك فسحة لمزيد من الحوار .

2013-2-8

عن المؤلف:

- ✓ عادل محمد عبد العاطي .
- ✓ ولد بمدينة عطبرة العمالية في شمال السودان في 4 /1966/2 وترعرع فيها ودرس بها المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وبدأ فيها نشاطه الادبي والسياسي.
- ✓ درس القانون بجامعة القاهرة فرع الخرطوم في السنوات 1985-1988
- ✓ درس الصحافة والعلوم السياسية بجامعة وارسو ومدرسة الصحافة العليا بوارسو
- ✓ كان ناشطاً بالحركة الطلابية الديمقراطية السودانية منذ 1982 وحتى عام 1994 وشغل مناصبا عديدة فيها وفي الاتحادات الطلابية بالسودان وبولندا.
- ✓ ناشط في الحركة الأدبية والثقافية السودانية ومن مؤسسي وناشطي ومدوني الانترنت السوداني .
- ✓ كان عضوا في الحزب الشيوعي السوداني في أعوام 1983-1996 واستقال منه رفضا للجمود والاستالينية والسياسات اليمينية لقيادة ذلك الحزب.
- ✓ كان عضوا في تنظيم قوات التحالف السودانية في السنوات 1997-2003 حيث استقال من التنظيم بسبب انتهاك - المؤسسية والديمقراطية الداخلية من طرف قيادة التنظيم
- ✓ منذ العام 2003 ناشط في الحركة الليبرالية السودانية حيث كان عضوا مؤسسا لكل من الحزب الليبرالي السوداني ثم الحزب الديمقراطي الليبرالي وقيادي فيهما
- ✓ نشط في عدد من المنظمات المدنية والحقوقية السودانية مثل الجمعية السودانية لحقوق الإنسان ومنبر نشطاء حقوق الإنسان السودانيين وشبكة المناصرة لحقوق الانسان والديمقراطية (هاند)ومركز الفكر الحر ومركز علي عبد اللطيف للثقافة ودراسات التنمية الخ

- ✓ ناشط في الحركة الحقوقية والسياسية العالمية حيث هو عضو بمنظمة الشفافية العالمية ومؤسس ومدير مؤسسة الديمقراطية والتنمية بوارسو وممثل السودان في تحالف الديمقراطيين العالمي (روما) ويشغل منصب نائب الرئيس للشبكة الليبرالية الافريقية.
- ✓ عضو دائم بمجلس وسام الابتسامة العالمي ومقره في وارسو.
- ✓ عمل بمجالات التعليم والصحافة والإعلام والنشر والترجمة والبحوث.
- ✓ نشرت له الصحف والدوريات ومواقع الانترنت مئات المقالات السياسية والثقافية والتاريخية والفكرية وله عدد من الكتب المخطوطة والمطبوعة.
- ✓ متزوج وله ابنة واحدة (آماليا عبد العاطي)

جدول المحتويات